تحولات الوعي
في العصر الرقمي
مقاربة تطبيقية

د. عباس محمد أحمد عبد الباقي
عباس كبير
أستاذ علم اللغة المشارك

تحولات الوعي في العصر الرقمي
مقاربة تطبيقية
د. عباس محمد أحمد عبد الباقي

د. عباس محمد أحمد عبد الباقي
عباس كبير
أستاذ علم اللغة المشارك

عن المؤلف

أستاذ علم اللغة المشارك، باحث أكاديمي متخصص في اللسانيات والتحليل اللغوي، له اهتمام خاص بقضايا اللغة العربية في ضوء اللسانيات الحديثة والقضايا الرقمية. له دراسات وبحوث منشورة في مجالات اللسانيات، تعليم اللغة، والتحول الرقمي والوعي المعرفي. يؤمن بأهمية بناء وعي لغوي وثقافي قادر على مجاجهة تحديات العصر وصناعة مستقبل أكثر إنسانية ووعيًا.

عن الكتاب

تجاوز التحول الرقمي التغير في الأدوات والوسائط. وأصبح تحولا في البيئة التي يشكل فيها وعي الإنسان وفي الطريقة التي يتلقى بها المعرفة ويمارس بها ثقافته ويبني علاقاته ويتعامل بها مع التقنية والمجتمع.

ينطلق هذا الكتاب من سؤال جوهري: كيف تحول الوعي في العصر الرقمي؟ وكيف يمكن أن نبني وعيًا قادراً على التعامل مع هذه التحولات دون أن يفقد الإنسان قدرته على التفكير والاختيار والتأثير؟

يتتبع الكتاب تحولات الوعي في مجالاته الثقافية والمجتمعية وينتقل من التشخيص والتحليل إلى بناء نماذج تطبيقية للوعي المعلوماتي والثقافي وللتعامل مع الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية والممارسة المجتمعية المسؤولة.

إنه كتاب لا ينظر إلى العصر الرقمي بوصفه خيرا مطلقاً أو خطرًا مطلقاً وإنما يحاول أن يضع الإنسان الواعي في قلب التحول لأن القضية في النهاية ليست مقدار ما نستطيع التقنية أن تفعله وإنما مقدار ما يستطيع الإنسان أن يفعله وعي من خلالها.

تحولات الوعي في العصر الرقمي

مقاربة تطبيقية

د. عباس محمد أحمد عبد الباقي

عباس كبير

أستاذ علم اللغة المشارك

أغسطس 2026م

المقدمة:

إن التحول الرقمي ليس مجرد انتقال من وسائط تقليدية إلى وسائط جديدة، ولا مجرد توسع في استخدام الأجهزة والتطبيقات والمنصات؛ فقد أصبح تحولا أعمق يمس الطريقة التي يتلقى بها الإنسان المعرفة، ويفهم بها ذاته، ويتفاعل بها مع الآخرين، ويتعامل بها مع الثقافة والصورة والمعلومة والتقنية والمجال العام. ولذلك فإن الحديث عن العصر الرقمي لا يستقيم إذا اقتصر على وصف أدواته، لأن الأثر الأهم لهذه الأدوات يظهر في الإنسان الذي يستخدمها وفي الوعي الذي يتشكل من خلال هذا الاستخدام.

يواجه الإنسان في البيئة الرقمية سرعة غير مسبوقة في إنتاج المعلومة وتداولها وتنوعا واسعا في مصادرها وقدرة متزايدة على إنتاج المحتوى وإعادة نشره، وفضاءات جديدة للتواصل والمشاركة. ومع اتساع هذه الإمكانات تتغير أنماط الاختيار والانتباه والتلقي والحكم والتفاعل، ويصبح الفرد أمام مسؤوليات لم تكن بالاتساع نفسه في البيئات السابقة.

ينطلق هذا الكتاب من سؤال يتجاوز السؤال التقني: ماذا يفعل التحول الرقمي بالوعي الإنساني، وكيف يمكن بناء وعي قادر على التعامل معه دون أن يفقد الإنسان قدرته على الاختيار والتفكير والتأثير؟

ولا يفترض الكتاب أن الوعي قد ظهر في العصر الرقمي لأول مرة، كما لا يفترض أن الإنسان أصبح يمتلك وعيا جديدا بصورة مطلقة؛ وإنما ينظر إلى التحول الرقمي بوصفه بيئة جديدة تتغير فيها شروط تشكل الوعي ومصادره وأدواته ومجالات ممارسته. وتتيح هذه الرؤية فهم التحولات دون الوقوع في المبالغة التي تجعل كل جديد قطيعة مع الماضي، أو في المحافظة التي تنظر إلى التقنية باعتبارها مجرد أدوات لا أثر لها في الإنسان.

والوعي في هذا السياق ليس معرفة معلوماتية فحسب، ولا موقفا ذهنيا مجردا، وإنما هو قدرة الإنسان على الفهم والتمييز والاختيار والتقدير واتخاذ الموقف ومراجعة أثره. ولذلك فإن تحول الوعي لا يقاس بما يكتسبه الفرد من معلومات جديدة فقط، وإنما بما يطرأ على طريقته في النظر إلى الأشياء، وفي التعامل مع ذاته والآخرين والثقافة والمعلومة والتقنية والمجتمع.

وقد اقتضى ذلك أن يتعامل الكتاب مع الوعي بوصفه ظاهرة متعددة المستويات تتداخل فيها الأبعاد المعرفية والثقافية والإعلامية والتربوية والأخلاقية والمجتمعية. ومن ثم لم يكن المقصود تقديم دراسة نظرية للوعي الرقمي بقدر ما كان المقصود تتبع التحولات التي أصابت مجالاته، والكشف عن آثارها، ثم الانتقال من التشخيص إلى بناء نماذج عملية يمكن الإفادة منها في الواقع.

ينطلق الكتاب كذلك من ملاحظة أساسية، هي أن كثرة الحديث عن التحول الرقمي لم يصاحبها دائما ارتفاع مماثل في مستوى الوعي بالتعامل معه. فقد يستطيع الإنسان استخدام المنصة دون أن يفهم أثرها في اختياراته، وقد يستطيع الوصول إلى المعلومة دون أن يمتلك القدرة على فحصها، وقد يستطيع إنتاج المحتوى دون أن يدرك مسؤوليته عنه، وقد يستخدم الذكاء الاصطناعي بكفاءة تقنية دون أن يحتفظ بالمسافة النقدية التي تمكنه من مراجعة مخرجاته وتقويمها.

ومن هنا فإن القضية ليست في أن يصبح الإنسان أكثر اتصالا، وإنما في أن يصبح أكثر وعيا بما يفعله هذا الاتصال به وبالآخرين.

يتناول الكتاب على هذا الأساس، تحولات الوعي من خلال مستويات مترابطة، تبدأ بتحديد مفهوم الوعي وأبعاده، ثم تنتقل إلى دراسة التحولات التي أصابت مجالاته الثقافية والمجتمعية، قبل أن تنتقل إلى الجانب التطبيقي الذي يمثل الغاية العملية للمشروع. ولم يكن المقصود من هذا البناء تقسيم الوعي إلى جزر منفصلة، وإنما الكشف عن اختلاف مجالات التحول مع الحفاظ على الصلة بينها.

ويولي الكتاب أهمية خاصة للجانب التطبيقي؛ لأن قيمة المعرفة لا تكتمل في تشخيص الظاهرة ووصفها، وإنما تظهر حين تستطيع أن تقود إلى ممارسة أفضل. ولذلك ينتهي المشروع إلى مجموعة من النماذج التطبيقية التي تحاول الإجابة عن سؤال عملي: كيف يمكن تحويل الوعي من مفهوم نتحدث عنه إلى ممارسة يمكن تدريب الإنسان عليها؟

ومن هذا المنطلق يقدم الكتاب نماذج في الوعي المعلوماتي، والوعي الثقافي، والتعامل مع الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية، ثم الوعي المجتمعي. ولا تقدم هذه النماذج بوصفها وصفات جاهزة، وإنما باعتبارها أطرا إجرائية يمكن تطويرها وتكييفها بحسب السياق.

وقد روعي في بناء هذه النماذج الانتقال من المشكلة المستهدفة إلى الهدف، ومن الهدف إلى الإجراء، ومن الإجراء إلى التطبيق، ثم إلى الأثر المتوقع. وبهذا ينتقل الكتاب من السؤال عن ماهية الوعي إلى السؤال عن كيفية ممارسته، ومن وصف التحولات إلى محاولة التأثير فيها.

ولا ينظر الكتاب إلى العصر الرقمي بمنطق الاحتفاء المطلق أو الرفض المطلق؛ فالتحول الرقمي ليس خيرا خالصا ولا شرا خالصا، وإنما هو بيئة جديدة تتسع فيها الإمكانات كما تتسع فيها احتمالات الخطأ والتضليل والتأثير. ولذلك فإن الموقف الأكثر إنتاجا ليس السؤال: هل نحن مع التقنية أم ضدها؟ وإنما السؤال: **كيف نجعل الإنسان أكثر قدرة على استخدام إمكاناتها دون أن يصبح تابعا لها؟**

وهنا تتحدد الغاية الأعمق لهذا الكتاب: بناء وعي لا يخاف من التحول، ولا يستسلم له، وإنما يفهمه ويشارك في تشكيل أثره.

فالوعي الذي يحتاجه العصر الرقمي ليس وعيا يكتفي بمعرفة الأدوات، ولا وعيا ينغلق أمام الجديد، وإنما وعي قادر على أن يسأل، ويتحقق، ويقارن، ويختار، وينتج، ويتحمل مسؤولية ما ينتجه. ووعي من هذا النوع لا يبنى بكثرة المعلومات

وحدها، بل بالممارسة الواعية التي تجعل المعرفة أساسا للاختيار، والاختيار أساسا للمسؤولية والمسؤولية أساسا للأثر.

جاء هذا الكتاب محاولة لفهم تحولات الوعي في العصر الرقمي لا بوصفها ظاهرة تقنية فحسب، وإنما بوصفها تحولا في الإنسان وعلاقته بالمعرفة والثقافة والآخر والمجتمع والتقنية. وهو في الوقت نفسه محاولة للانتقال من وصف التحول إلى التفكير في كيفية الاستجابة له، ومن رصد المشكلات إلى بناء إمكانات عملية للتعامل معها.

ولعل القيمة الحقيقية لهذا المشروع لا تكمن في تقديم إجابة نهائية عن الوعي في عصر يتغير باستمرار، وإنما في الإسهام في بناء طريقة أكثر وعيا لطرح السؤال نفسه؛ لأن العصر الرقمي لن يتوقف عن إنتاج أدواته ومنصاته وتحولاته، وما يحتاج إليه الإنسان، قبل كل شيء هو أن يمتلك من الوعي ما يجعله قادرا على أن يتغير دون أن يفقد قدرته على الاختيار.

د. عباس محمد أحمد عبد الباقي

عباس كبير

abasskbr5@gmail.com

الفصل الأول: الوعي في العصر الرقمي نحو إطار مفاهيمي

المبحث الأول: مفهوم الوعي

المبحث الثاني: العصر الرقمي وخصائصه

المبحث الثالث: الوعي الرقمي

المبحث الرابع: مصادر تشكل الوعي الرقمي

المبحث الخامس: مجالات الوعي الرقمي

المبحث الأول: مفهوم الوعي

تمهيد:

يشكل مفهوم الوعي أحد المفاهيم المركزية في الفكر الإنساني، وأكثرها تداولا في العلوم الإنسانية والاجتماعية ومن أكثرها تعقيدا وإثارة للجدل؛ إذ لا يكاد يخلو منه حقل معرفي من الحقول التي تعنى بالإنسان، كالفلسفة وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والعلوم المعرفية، والتربية بل امتد الاهتمام به إلى علوم الأعصاب والذكاء الاصطناعي. ويرجع ذلك إلى أن الوعي يمثل جوهر التجربة الإنسانية؛ فمن خلاله يدرك الإنسان ذاته، ويفهم العالم من حوله، ويكوّن معارفه، ويبني مواقفه، ويوجه سلوكه.

شهد مفهوم الوعي تطورا ملحوظا عبر التاريخ، تبعا لتطور المناهج العلمية وتغير الأسئلة الفكرية. فقد انشغلت الفلسفة قديما بطبيعة الوعي وعلاقته بالوجود والمعرفة، إذ ارتبط منذ بدايات التفكير الفلسفي بأسئلة الإنسان الكبرى: كيف يدرك ذاته؟ وكيف يفهم العالم من حوله؟ وكيف تتحول الخبرة الحسية والمعرفية إلى فهم وإدراك وموقف؟

وقد ازداد الاهتمام بمفهوم الوعي مع تطور العلوم الإنسانية، فلم يعد مقصورا على الفلسفة، بل أصبح موضوعا لعلم النفس وعلم الاجتماع والعلوم المعرفية وغيرها. ويرجع هذا التعدد إلى طبيعة المفهوم نفسه؛ فالوعي لا يمثل وظيفة ذهنية منفردة، وإنما يشير إلى شبكة من العمليات التي تتصل بالإدراك، والانتباه، والتفسير، وبناء المعرفة، وتوجيه السلوك.

وتزداد أهمية إعادة النظر في مفهوم الوعي في العصر الرقمي؛ لأن التحولات التقنية لم تغير وسائل التواصل فقط، بل غيرت البيئة التي يتشكل فيها إدراك الإنسان للمعرفة والواقع والآخر. ومن ثم فإن دراسة تحولات الوعي في العصر الرقمي لا يمكن أن تبدأ قبل الوقوف على مفهوم الوعي ذاته، وبيان دلالاته اللغوية والاصطلاحية، وأبرز المقاربات التي تناولته، وصولا إلى تعريف إجرائي يمثل الأساس النظري لهذا المشروع.

أولا- الوعي في اللغة:

يرجع لفظ الوعي إلى الجذر الثلاثي (و ع ي)، وهو من الجذور التي تدور معانيها حول الحفظ والفهم والاستيعاب. قال ابن منظور: "وعى الشيءَ يَعِيه وَعْيًا:

حفظه، ووعى الحديثَ: فهمه وحفظه".(1) وجاء في (مقاييس اللغة): أن مادة (وعي) تدل على أصل واحد هو جمع الشيء وحفظه، ثم تفرعت منه دلالات الفهم والإدراك وحسن التلقي.(2)

تشير هذه الدلالات إلى أن الوعي في العربية لا يعني مجرد تلقي المعلومات أو حفظها بل يتضمن إدراكها واستيعابها والقدرة على الاحتفاظ بها واستحضارها عند الحاجة. ولذلك فرّق علماء اللغة بين الحفظ الآلي وبين الوعي؛ فقد يحفظ الإنسان كلاما كثيرا دون أن يعي معناه بينما لا يتحقق الوعي إلا إذا اقترن الحفظ بالفهم.

يؤكد الاستعمال القرآني هذا المعنى؛ إذ يقول تعالى: ﴿وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾ [الحاقة: 12] أي أذن تحفظ وتفهم وتدرك ما تسمعه. فالوعي هنا ليس مجرد السماع، وإنما السماع المصحوب بالفهم والتدبر. ومن خلال هذه الدلالة اللغوية يمكن استخلاص ثلاثة عناصر أساسية:

- الإدراك.
- الفهم والاستيعاب.

---

(1) ابن منظور، اللسان، دار صادر، بيروت، 1990م، 543/7.

(2) ابن فارس، المقاييس، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2008م، 376/6.

- حفظ المعنى والقدرة على استثماره.

وستظل هذه العناصر حاضرة – بدرجات متفاوتة – في جميع التعريفات الاصطلاحية للوعي. وهذا يعني أن الوعي ليس مجرد استقبال للمعلومات، ولكنه عملية تتضمن إدراكها واستيعابها وربطها بالسياق.

ثانيا- الوعي في الاصطلاح:

لم يحظ مفهوم الوعي بتعريف واحد متفق عليه؛ بسبب اختلاف المنطلقات العلمية التي تناولته. ولذلك يمكن تتبع تطوره من خلال أهم المقاربات التي أسهمت في بنائه.

1- الوعي من المنظور الإسلامي:

لم يرد لفظ الوعي في القرآن الكريم بوصفه مصطلحا مستقلا، غير أن مضمونه حاضر في عدد كبير من المفاهيم القرآنية، مثل: العقل، والتفكر، والتدبر، والتفقه، والبصيرة والاعتبار، وكلها تشير إلى بناء الإنسان القادر على الفهم والتمييز وحسن الاختيار.

فالقرآن الكريم لا يكتفي بدعوة الإنسان إلى المعرفة، بل يدعوه إلى تحويل المعرفة إلى إدراك عميق يثمر موقفا وسلوكا؛ ولذلك تكررت آيات الحث على التفكر والتدبر والنظر والاعتبار، مثل قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: 24]، وقوله: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الرعد: 4]، وقوله: ﴿ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة219]. وهذه المفاهيم جميعها تؤكد أن المعرفة في التصور الإسلامي ليست غاية في ذاتها، وإنما وسيلة لبناء وعي يوجه السلوك.

ويظهر هذا المعنى في السنة النبوية؛ إذ قرر النبي ﷺ أن: "رُبَّ حاملِ فقهٍ إلى من هو أفقهُ منه، ورُبَّ حاملِ فقهٍ ليس بفقيه". وهو ما يدل على أن حمل المعرفة لا يعني بالضرورة امتلاك الوعي بها أو القدرة على استثمارها. ومن ثم فإن الوعي في المنظور الإسلامي يقوم على ثلاثة أبعاد متكاملة:

- البعد المعرفي، ويتمثل في طلب العلم وفهمه.
- البعد القيمي، ويتمثل في التمييز بين الحق والباطل والخير والشر.
- البعد السلوكي، ويتمثل في تحويل المعرفة إلى عمل وممارسة.

يكتسب هذا المنظور أهمية خاصة في هذا المشروع؛ لأنه يضيف إلى المقاربات الحديثة بعدا أخلاقيا وقيميا وهو بعد سيظهر أثره بوضوح عند دراسة تحولات الوعي في البيئة الرقمية.

2–الوعي في الفلسفة:

يمثل الوعي أحد أكثر المفاهيم حضورا في الفلسفة، وقد اختلفت دلالته باختلاف المدارس الفلسفية. فقد ربط الفلاسفة اليونان المعرفة بالعقل، إلا أن مفهوم الوعي بمعناه الحديث تبلور مع الفلسفة الأوروبية الحديثة. وقد ارتبط مفهوم الوعي في الفلسفة الحديثة بالبحث في علاقة الإنسان بذاته وبالعالم الخارجي، وبقدرته على التأمل في أفكاره وأفعاله، والتمييز بين الواقع وتمثلاته الذهنية.

يعد ديكارت (1596–1650) نقطة تحول في دراسة الوعي، حين جعل التفكير أساس وجود الذات وصاغ مقولته الشهيرة: "أنا أفكر إذن أنا موجود" (Cogito, ergo sum).[1] وقد أراد بذلك أن يثبت أن أول حقيقة يقينية

(1) ديكارت، مقال في المنهج، ترجمة جميل صليبا، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، طبعات متعددة، القسم الرابع، ص 61–63.

يصل إليها الإنسان هي وعيه بذاته المفكرة، وهو ما عرضه في كتابه (مقال عن المنهج) ثم فصله في (تأملات في الفلسفة الأولى).

ثم جاء إدموند هوسرل (1859–1938)، مؤسس الفينومينولوجيا (الظاهراتية) وهي فلسفة تهدف إلى دراسة الظواهر الإنساني مباشرة، ليقرر أن الوعي ليس حالة مغلقة، بل هو وعي قصدي؛ أي إنه يتجه دائما نحو موضوع معين، فلا يوجد وعي بلا موضوع، ولا موضوع يُدرك خارج فعل الوعي. وقد أحدث هذا التصور تحولا كبيرا في الدراسات الفلسفية والإنسانية.

يتبين من خلال هاتين المقاربتين أن الفلسفة تنظر إلى الوعي بوصفه أساس العلاقة بين الإنسان وذاته، وبينه وبين العالم، وأنه ليس مجرد إدراك حسي، بل نشاط عقلي وتأملي يفسر الخبرة الإنسانية.

3–الوعي في علم النفس:

انتقل مفهوم الوعي مع نشأة علم النفس الحديث من التأمل الفلسفي إلى الدراسة العلمية للعمليات العقلية والسلوك الإنساني. ولم يعد السؤال يدور حول ماهية الوعي فحسب، بل حول كيفية تشكله، والعوامل المؤثرة فيه وعلاقته بالإدراك

والانتباه والذاكرة والتعلم. فينظر إلى الوعي بوصفه حالة ذهنية تمكن الإنسان من إدراك ما يحيط به، والاستجابة له استجابة تقوم على الانتباه والإدراك والذاكرة والتفكير.

ومن أوائل من تناولوا الوعي في علم النفس ويليام فونت الذي جعل الخبرة الشعورية محورا للدراسة النفسية واعتمد منهج الاستبطان لتحليل مكونات الوعي، وإن تعرض هذا المنهج بعد ذلك لنقد واسع بسبب طابعه الذاتي.[1]

ثم برز سيجموند فرويد ليحدث تحولا جذريا في فهم الوعي؛ إذ رأى أن السلوك الإنساني لا تفسره العمليات الواعية وحدها وإنما تؤثر فيه أيضا دوافع ورغبات لاشعورية. ومن ثم قسم الحياة النفسية إلى مستويات: الشعور وما قبل الشعور واللاشعور، مبينا أن جزءا كبيرا من تصرفات الإنسان لا يصدر عن وعي مباشر.[2]

اتجه الاهتمام مع ظهور المدرسة المعرفية في النصف الثاني من القرن العشرين، إلى دراسة الوعي بوصفه عملية لمعالجة المعلومات. وأسهمت أعمال جان بياجيه في

---

(1) حامد زهران، علم النفس الاجتماعي، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط1، 1969م، ص45.

(2) سيجموند فرويد، الإدراك، ترجمة مصطفى غالب، مكتبة دار الهلال، 2002م، ص23.

بيان أن الوعي يتطور مع النمو العقلي، وأن الإنسان لا يستقبل المعرفة استقبالا سلبيا، بل يعيد تنظيمها وبناءها من خلال تفاعله مع البيئة.[3]

كما أوضح ليف فيغوتسكي أثر اللغة والتفاعل الاجتماعي في بناء الوعي، مؤكدا أن العمليات العقلية العليا تنشأ داخل السياق الاجتماعي قبل أن تصبح جزءا من البناء الداخلي للفرد.[4]

وتكشف هذه المقاربات أن الوعي في علم النفس ليس حالة ثابتة، وإنما عملية نامية تتأثر بالخبرة، والتعلم واللغة، والبيئة الاجتماعية، وهو ما يفسر قابليته للتحول مع تغير الوسائط المعرفية، ومنها الوسائط الرقمية.

---

(3) بياجيه، سيكولوجية الذكاء، ترجمة داؤد عبدة، دار الأمل، بيروت، ط1، 2001م، ص35.

(4) Vygotsky, Mind in Society, Harvard University Press, 1978, pp. 52–57.

4-الوعي في علم الاجتماع:

نقل علم الاجتماع مفهوم الوعي من المجال الفردي إلى المجال الجماعي، فنظر إليه بوصفه نتاجا للتفاعل الاجتماعي، لا مجرد ظاهرة نفسية داخلية. فالإنسان يكتسب كثيرا من تصوراته وقيمه وأنماط تفكيره من المجتمع الذي يعيش فيه.

وقد أكد إيميل دور كايم أن المجتمع يمتلك ما سماه الوعي الجمعي، وهو مجموعة المعتقدات والقيم المشتركة التي تمنح المجتمع وحدته وتوجه سلوك أفراده.[1]

أما كار ماركس فقد ربط الوعي بالبنية الاقتصادية والاجتماعية، ورأى أن الظروف المادية تسهم في تشكيل وعي الإنسان ومواقفه، وأن الأفكار لا تنشأ بمعزل عن الواقع الاجتماعي.[2]

وذكر جورج هربرت في الاتجاه التفاعلي، أن الوعي والذات يتشكلان من خلال التفاعل مع الآخرين، وأن اللغة والرموز الاجتماعية تؤدي دورا أساسيا في بناء إدراك الإنسان لنفسه ولمحيطه.

---

(1) إيميل دور كايم، تقسيم العمل الجماعي، ترجمة الحافظ الجمالي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ص71.

(2) ماركس وإنجلز، الأيديولوجيا الألمانية، ترجمة فؤاد أيوب، دار دمشق، ص 47.

وبناء على ما سبق فإن الوعي الاجتماعي ليس معطى ثابتا، بل بناء متغير يتأثر بالثقافة، والإعلام، والتعليم والبيئة الرقمية وهو ما يجعل دراسة تحولات الوعي في العصر الرقمي دراسة للتحولات التي تصيب المجتمع بقدر ما تصيب الفرد.

5-الوعي في العلوم المعرفية:

أصبح الوعي في العقود الأخيرة محورا رئيسا في العلوم المعرفية التي تجمع بين علم النفس، والفلسفة، وعلوم الأعصاب، واللسانيات، والذكاء الاصطناعي. وتركز هذه العلوم على تفسير الكيفية التي يستقبل بها الإنسان المعلومات، ويعالجها، ويبني منها المعنى.

ويرى جون سيرل أن الوعي ظاهرة بيولوجية تنشأ من نشاط الدماغ، لكنها تمتلك خصائص لا يمكن اختزالها في العمليات الفيزيائية وحدها، بينما يربط باحثون آخرون الوعي بالقدرة على تمثيل المعلومات، واتخاذ القرار ومراقبة العمليات العقلية.[1]

(1) سيرل، إعادة اكتشاف العقل، ترجمة سعيد الغانمي، دار المعرفة، بيروت، 2002م، ص27.

تفيد هذه المقاربة مشروعنا؛ لأنها تنظر إلى الوعي باعتباره عملية معالجة للمعلومات وهو ما يفتح المجال لدراسة أثر البيئة الرقمية في تغيير أنماط استقبال المعلومات، والانتباه والتركيز، واتخاذ القرار.

على الرغم من اختلاف المنطلقات، فإن المقاربات السابقة تلتقي في عدد من القضايا الأساسية. فاللغة تجعل الوعي مرتبطا بالحفظ والفهم، والمنظور الإسلامي يضيف إليه البعد القيمي والسلوكي، والفلسفة تؤكد علاقته بالذات والإدراك، وعلم النفس يبين آلياته الذهنية، وعلم الاجتماع يكشف أثر البيئة الاجتماعية في تشكيله، أما العلوم المعرفية فتفسره بوصفه عملية ديناميكية لمعالجة المعلومات.

ومن ثم فإن هذه المقاربات لا تتعارض، بل يكمل بعضها بعضا، وكل منها يضيء جانبا من الظاهرة. غير أن البيئة الرقمية أعادت ترتيب هذه العناصر جميعا؛ إذ أصبح الإنسان يتلقى معلوماته عبر وسائط جديدة، ويتفاعل مع عالم افتراضي، ويؤسس كثيرا من مواقفه من خلال الخوارزميات والمنصات الرقمية، الأمر الذي يجعل الوعي نفسه عرضة للتحول.

استقراء المقاربات السابقة تقود إلى أن مفهوم الوعي يقوم على مجموعة من العناصر المشتركة:

- إدراك الذات والعالم المحيط.
- فهم المعلومات والخبرات وتفسيرها.
- القدرة على التمييز والتقويم.
- توجيه السلوك واتخاذ المواقف.
- تأثره بالسياقات الثقافية والاجتماعية والمعرفية.

وعليه يمكن تعريف الوعي بأنه: "الوعي هو القدرة الإنسانية على إدراك الذات والواقع واستيعاب المعلومات والخبرات، وتحليلها وتقويمها في ضوء منظومة معرفية وقيمية، بما يمكّن الفرد من بناء المواقف واتخاذ القرارات وتوجيه السلوك".

يتميز هذا التعريف بأنه يجمع بين الأبعاد المعرفية والنفسية والاجتماعية والقيمية، ولا يحصر الوعي في مجرد المعرفة أو الإدراك، بل يجعله عملية متكاملة تتضمن الفهم والنقد والاختيار.

يعتمد الكتاب هذا التعريف منطلقا لفهم تحولات الوعي في العصر الرقمي، مع النظر إلى الوعي بوصفه عملية ديناميكية قابلة للتحول بتغير البيئات المعرفية ووسائل إنتاج المعرفة والتواصل.

يتجلى أن الوعي ليس مجرد حالة داخلية ثابتة، بل هو بناء مركب يتشكل من تفاعل الإنسان مع ذاته ومعارفه ومجتمعه ووسائطه. ومن هنا فإن الانتقال إلى العصر الرقمي لا يعني ظهور نوع جديد منفصل من الوعي بل يعني تحول الشروط التي يتكون فيها الوعي الإنساني، وهو ما يفتح الطريق لدراسة مفهوم تحولات الوعي في العصر الرقمي.

ثالثا– الوعي والمعرفة والإدراك والثقافة:

يتداخل مفهوم الوعي مع الخلط عدد من المفاهيم المتقاربة، وفي مقدمتها: الإدراك والمعرفة، والثقافة، والعلم ورغم وجود صلة وثيقة بين هذه المفاهيم، فإن كل واحد منها يؤدي وظيفة مختلفة، ولا يجوز استعمالها مترادفات.

1–الوعي والإدراك:

الإدراك هو العملية الأولية التي يستقبل بها الإنسان المثيرات الخارجية عن طريق الحواس، ثم يفسرها تفسيرا أوليا. أما الوعي فهو مرحلة أعلى من الإدراك؛ إذ لا يقتصر على استقبال المعلومات، وإنما يشمل فهمها وتحليلها وتقويمها وربطها بالخبرات السابقة، ثم اتخاذ موقف منها (1)

فقد يدرك الإنسان حدثا معينا، لكنه لا يعي أبعاده أو نتائجه، وقد يشاهد آلاف الصور يوميا دون أن يدرك الرسائل الثقافية أو السياسية أو الاقتصادية الكامنة وراءها. ومن هنا فإن كل وعي يتضمن إدراكا، وليس كل إدراك وعيا.

2– الوعي والمعرفة:

المعرفة هي حصيلة ما يكتسبه الإنسان من معلومات وخبرات ومفاهيم، أما الوعي فهو الكيفية التي يتعامل بها مع هذه المعرفة.

ولهذا قد يمتلك شخصان القدر نفسه من المعلومات، لكنهما يختلفان في مستوى الوعي؛ لأن أحدهما يحسن تحليل المعرفة وربطها بالواقع واستثمارها، بينما يكتفي

---

(1) أحمد عزت راجح، أصول علم النفس، دار الكتاب العربي، القاهرة، ط7، 1968م، ص45.

الآخر بحفظها واسترجاعها. فالوعي لا يقاس بكمية المعلومات وإنما بطريقة توظيفها.

3-الوعي والثقافة:

تشير الثقافة إلى المنظومة التي تضم القيم والعادات واللغة والرموز وأنماط التفكير التي تميز مجتمعا من المجتمعات، وهي الإطار الذي تتشكل داخله شخصية الإنسان.[1] أما الوعي فهو قدرة الفرد على فهم هذه المنظومة، ونقدها، والتفاعل معها، وإعادة إنتاجها.

نجد أن الثقافة تؤثر، كما أن الوعي يسهم في تطوير الثقافة أو تغييرها. ولهذا فإن المجتمعات التي تمتلك رصيدا ثقافيا كبيرا لا تضمن بالضرورة وجود وعي مرتفع لدى جميع أفرادها.

4-الوعي والعلم:

العلم إنتاج منظم للمعرفة وفق منهج محدد، أما الوعي فهو قدرة الإنسان على استيعاب نتائج العلم وإدراك آثارها وتوظيفها في حياته. ولذلك قد يكون الإنسان

---

(1) عبد الحميد لطفي، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، دار الحامد، عمان، ط1، 2007، ص70.

عالمًا في تخصصه، لكنه يفتقر إلى الوعي الاجتماعي أو الأخلاقي أو الحضاري، كما قد يمتلك الإنسان وعيًا واسعًا في بعض القضايا دون أن يكون متخصصا فيها.

وتؤكد هذه الفروق أن الوعي مفهوم أشمل من مجرد الإدراك، وأعمق من مجرد المعرفة، وأكثر حيوية من مجرد الثقافة وأوسع من مجرد التخصص العلمي.

رابعا- خصائص الوعي:

تكشف المقاربات السابقة أن الوعي الإنساني يتصف بعدد من الخصائص التي تساعد على فهم تحوله في العصر الرقمي.

1- الاكتساب:

لا يولد الإنسان واعيا بالمعنى الكامل، وإنما يتكون وعيه تدريجيا من خلال التربية والتعليم والخبرة والتفاعل مع المجتمع.

2–التغير:

يتغير الوعي بتغير الظروف التاريخية والثقافية والتقنية؛ فالوعي الذي تشكل في عصر الكتاب يختلف عن الوعي الذي تشكل في عصر التلفاز، ويختلف كلاهما عن الوعي في العصر الرقمي.

3– التراكمية:

يبنى الوعي على الخبرات السابقة، ويعيد تنظيمها باستمرار، ولذلك فإن كل تجربة جديدة تضيف إليه أو تعدل فيه.

4– الانتقائية:

لا يستوعب الإنسان كل ما يحيط به، وإنما ينتقي ما يركز عليه، ويتأثر هذا الانتقاء بعوامل نفسية وثقافية وإعلامية، وهو ما يفسر قدرة المنصات الرقمية على توجيه الانتباه وصناعة الأولويات.

5–القابلية للتأثير:

يتأثر الوعي بالتعليم، والإعلام، والأسرة، والمؤسسات الدينية، والبيئة الاجتماعية، كما أصبح اليوم يتأثر بالخوارزميات، ومنصات التواصل، والذكاء الاصطناعي، وهو ما يجعل حمايته وبناءه مسؤولية مجتمعية لا فردية.

إذا كان الوعي عملية متغيرة بطبيعتها، فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو: هل أحدث العصر الرقمي مجرد تطور في وسائل المعرفة، أم أحدث تحولا في الوعي نفسه؟

هذا السؤال يشكل نقطة الانتقال من التأصيل النظري إلى موضوع هذا المشروع فالإنسان المعاصر لا يقرأ كما كان يقرأ قبل عقود، ولا يتلقى الأخبار بالطريقة نفسها، ولا يبني مواقفه اعتمادا على المصادر ذاتها. لقد تغيرت مصادر المعرفة، وتسارعت وتيرة تداولها وازدادت هيمنة الصورة، وتراجعت الحدود بين المنتج والمتلقي وأصبح الذكاء الاصطناعي شريكا في إنتاج المعرفة وصياغة الرأي.

كل هذه التحولات لا يمكن النظر إليها بوصفها تغيرات تقنية فحسب، بل هي تغيرات تمس البنية التي يتبلور فيها الوعي الإنساني. ووفقا لما تقدم فإن الحديث عن

تحولات الوعي لا يعني تبدل الأفكار وحدها، وإنما تغير آليات الإدراك، وطرق بناء المعرفة، وأنماط التفاعل مع الواقع.

وبهذا يكون مفهوم الوعي، كما عرضناه في هذا المبحث، نقطة الانطلاق لفهم التحولات التي أحدثها العصر الرقمي، وتمهيدا للانتقال في المبحث التالي إلى تحديد مفهوم العصر الرقمي نفسه، وبيان خصائصه، والسمات التي جعلته بيئة جديدة لإعادة تشكيل الوعي الفردي والجماعي.

المبحث الثاني: العصر الرقمي وخصائصه

تمهيد:

إذا كان الوعي هو موضوع هذا المشروع، فإن العصر الرقمي هو البيئة التي تشكل فيها هذا الوعي وتحول ومن ثم فإن الحديث عن تحولات الوعي لا يستقيم قبل تحديد المقصود بالعصر الرقمي، وبيان خصائصه، والعوامل التي جعلته يمثل مرحلة حضارية جديدة تختلف عن المراحل السابقة.

ولا يقصد بالعصر الرقمي مجرد الانتقال من الوسائل الورقية إلى الوسائل الإلكترونية أو استخدام الحاسوب والهواتف الذكية، وإنما يقصد به تحول جذري في إنتاج المعرفة وتداولها، واستهلاكها، وفي أنماط الاتصال والتفاعل الإنساني، حتى أصبح العالم يعيش داخل فضاء رقمي متصل لا تحده حدود جغرافية أو زمنية.

وهذا يدل على أن العصر الرقمي ليس مجرد مرحلة تقنية، وإنما هو تحول حضاري شامل أعاد تشكيل الاقتصاد والتعليم، والإعلام، والثقافة، والسياسة، والعلاقات الاجتماعية وأنماط التفكير، الأمر الذي جعل الإنسان يعيش في بيئة معرفية تختلف جذريا عن البيئات التي عاش فيها أسلافه.

أولا- مفهوم العصر الرقمي:

يستخدم الباحثون مصطلحات متعددة للدلالة على المرحلة الراهنة، مثل: العصر الرقمي، والمجتمع الرقمي والثورة الرقمية، وعصر المعلومات، وعصر المعرفة، والمجتمع الشبكي. ورغم التقارب بين هذه المصطلحات، فإنها ليست مترادفة تماما، بل يركز كل منها على جانب معين من الظاهرة.

يشير مصطلح الثورة الرقمية إلى التحول التقني الذي نتج عن ظهور الحاسوب والاتصالات الرقمية والإنترنت بينما يركز عصر المعلومات على الكم الهائل من المعلومات التي أصبحت تنتج وتتداول بصورة غير مسبوقة، في حين يعبر مجتمع المعرفة عن مرحلة أصبحت فيها المعرفة المورد الأساسي للتنمية والإنتاج.[1]

(1) عبد الله موسى ود. احمد حبيب بلال، الذكاء الاصطناعي في ثورة تقنيات العصر، دار الفكر العربي، ط1، 2020، ص11.

أما المجتمع الشبكي، وهو المصطلح الذي شاع في الدراسات الاجتماعية المعاصرة، فيركز على أن العلاقات الإنسانية والاقتصادية والثقافية أصبحت تدار من خلال الشبكات الرقمية أكثر من المؤسسات التقليدية.[2]

أما هذا المشروع فيعتمد مصطلح العصر الرقمي؛ لأنه أوسع هذه المصطلحات وأكثرها قدرة على استيعاب التحولات التقنية والمعرفية والاجتماعية والثقافية التي تشكل موضوع الدراسة.

ومن ثم يمكن تعريف العصر الرقمي بأنه:

المرحلة الحضارية التي أصبحت فيها التقنيات الرقمية والشبكات الإلكترونية والبيانات والذكاء الاصطناعي البيئة الرئيسة لإنتاج المعرفة وتداولها، وإدارة الاتصال، وتشكيل العلاقات الإنسانية، والتأثير في أنماط التفكير والسلوك.[3]

ويمتاز هذا التعريف بأنه لا يحصر العصر الرقمي في التكنولوجيا، بل ينظر إليه بوصفه بيئة حضارية متكاملة ويتصف العصر الرقمي بالتحول من التقنيات التناظرية

---

(2) محمد يوسف الهزايمة، العولمة الثقافية واللغة العربية (التحديات والآثار)، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012م، ص33.

(3) نبيل علي، نادية الحجازي، الفجوة الرقمية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الأردن، 2005م، ص170.

والميكانيكية إلى التقنيات الرقمية التي تعتمد على المعالجة الرقمية للبيانات وفقا لما يسمى بقواعد البيانات.

ثانيا- نشأة العصر الرقمي وتطوره:

لم يظهر العصر الرقمي فجأة، وإنما مر بعدة مراحل متتابعة. بدأت المرحلة الأولى مع تطور الحاسبات الإلكترونية في منتصف القرن العشرين، ثم جاءت المرحلة الثانية مع انتشار الإنترنت، الذي نقل العالم من الاتصال المحدود إلى الاتصال العالمي المفتوح.

أما المرحلة الثالثة فقد تمثلت في ظهور الهواتف الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي حيث أصبح الاتصال دائما وأصبح كل فرد منتجا للمحتوى بعد أن كان مجرد متلقٍ له.

ثم دخل العالم مرحلة جديدة مع الثورة في البيانات الضخمة، والحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي التوليدي، وهي مرحلة لم تعد التقنية فيها مجرد وسيلة بل أصبحت شريكا في إنتاج المعرفة وصنع القرار.[1]

(1) عبد الله موسى ود. احمد حبيب بلال، الذكاء الاصطناعي في ثورة تقنيات العصر، ص33.

إن كل مرحلة من هذه المراحل لم تضف أدوات جديدة فحسب، وإنما أعادت تشكيل علاقة الإنسان بالمعلومة وبالزمن، وبالمكان، وبالآخرين.

ثالثا- خصائص العصر الرقمي:

يتميز العصر الرقمي بعدد من الخصائص التي جعلته مختلفا عن جميع العصور السابقة. وهي:

1- الرقمنة:

الرقمنة هي عملية تحويل المعلومات من شكلها التناظري (كورق، شرائط مغناطيسية) إلى شكل رقمي. هذه هي الخاصية الأساسية التي يقوم عليها العصر بأكمله. مثال: تحويل الكتب إلى ملفات، PDF، والألبومات الموسيقية إلىMP3 والمكالمات الهاتفية إلى حزم بيانات رقمية.[2]

وبذلك أصبحت معظم صور المعرفة والاتصال قابلة للتحويل إلى بيانات رقمية، مما سهل حفظها، ونقلها ومعالجتها، وإعادة إنتاجها.

---

(2) المعتز بالله السعيد، العربية والذكاء الاصطناعي، دار وجوه، الرياض، 2019م، ص37.

2-السرعة:

تغيرت سرعة حركة المعرفة؛ إذ لم تعد المعرفة تنتقل في أيام أو ساعات، بل في أجزاء من الثانية، وهو ما جعل الإنسان يعيش في تدفق مستمر للمعلومات.

3-الترابط الشبكي:

أصبح العالم (قرية صغيرة) بفضل الشبكات الرقمية، وأهمها الإنترنت. يتم توصيل مليارات الأشخاص والأجهزة مع بعضها البعض بشكل فوري، مما يسمح بالتواصل والمشاركة والتعاون على مستوى عالمي. ألغت الشبكات الرقمية كثيرا من الحدود المكانية وربطت الأفراد والمؤسسات والدول في فضاء واحد، تتبادل فيه المعلومات بصورة لحظية.

4-التفاعلية:

لم يعد المتلقي عنصرا سلبيا، بل أصبح يشارك في إنتاج المحتوى، والتعليق عليه، ونشره، والتأثير في انتشاره.

5–وفرة المعلومات:

أصبح التحدي الحقيقي لا يتمثل في الحصول على المعلومات، وإنما في اختيار الصحيح منها، وتحليلها والتحقق من صدقيتها.

6–هيمنة الصورة:

صارت الصورة، الثابتة والمتحركة، اللغة الأكثر حضورا في البيئة الرقمية، حتى نافست الكلمة في نقل المعرفة وصناعة الرأي العام، وأثرت في أنماط الإدراك والانتباه والتذكر.

7–الخوارزميات:

كان الإنسان هو الذي يختار دائما ما يقرأ أو يشاهد، ولكن اليوم تؤدي الخوارزميات دورا متزايدا في ترتيب المعلومات، واقتراح المحتوى، وتوجيه الاهتمامات.

8– اللامركزية:

قللت التقنيات الرقمية من اعتمادنا على المراكز التقليدية، لم نعد بحاجة إلى صحيفة ورقية لنقرأ الأخبار، أو إلى قناة تلفزيونية لمشاهدة برنامج ما. توفرت أمام

الفرد مصادر متعددة للتأكد من مصداقية ما يقرأ ويسمع. بل يمكن لكل فرد أن يصنع المحتوى وينشره مباشرة للجمهور مثل منصات اليوتيوب والمدونات.

9- المرونة والافتراضية:

توسعت أبواب التفاعل حيث بات من الممكن العمل من أي مكان، (العمل عن بعد) والتعلم عبر الإنترنت، وعقد الاجتماعات الافتراضية، كما ظهرت عوالم افتراضية كاملة حيث يلتقي الناس في فضاءات رقمية.

10- التقارب التقني:

يراد بالتقارب التقني إمكانية دمج التقنيات والخدمات المنفصلة سابقا في أجهزة واحدة. الهاتف الذكي هو خير مثال، حيث يجمع بين: الهاتف، الكاميرا، الحاسوب، جهاز الترفيه، البطاقة المصرفية، والبوصلة في جهاز واحد.

11-الذكاء الاصطناعي:

يمثل الذكاء الاصطناعي المرحلة الأحدث في العصر الرقمي؛ إذ لم يعد يقتصر على معالجة البيانات، بل أصبح ينتج النصوص والصور والأفكار، ويساعد في اتخاذ

القرار، الأمر الذي يطرح أسئلة جديدة حول المعرفة والإبداع والمسؤولية. حُظي الذكاء الاصطناعي (AI) في هذا العصر باهتمام العلماء والباحثين والدارسين في شتى المجالات اهتموا بالكشف عن حقيقته ومفهومه ووضعوا له عدة تعريفات منها:

-"هو الذكاء الذي تبديه الآلات والبرامج بما يحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها مثل القدرة على التعلم والاستنتاج ورد الفعل على أوضاع لم تبرمج في الآلة، كما أنه اسم لحقل أكاديمي يعنى بكيفية صنع حواسيب وبرامج قادرة على اتخاذ سلوك ذكي".[1]

-"دراسة وتصميم أنظمة ذكية تستوعب بيئتها وتتخذ إجراءات تزيد من فرص نجاحها".[2]

-"علم وهندسة صنع آلات ذكية"، هذا تعريف (جون مكارثي) الذي وضع هذا المصطلح سنة 1955م.[3]

---

(1) خالد إبراهيم، الإدارة الالكترونية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، ط1، 2010م، ص11.

(2) بلاي ويتباي، ترجمة قسم الترجمة دار الفاروق، دار الفاروق، القاهرة، ط1، 2008م، ص15.

(3) المرجع السابق، ص17.

-"سلوك وخصائص معينة تتسم بها البرامج الحاسوبية تجعلها تحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها.[4]

-"فرع من علوم الحاسوب يهدف إلى إنشاء أنظمة وبرمجيات تستطيع أداء مهام تتطلب ذكاء بشريا. تشمل هذه المهام التعلم، التفكير، التحليل، اتخاذ القرارات، والتفاعل مع البيئة يعتمد الذكاء الاصطناعي على خوارزميات قادرة على تحسين أدائها بمرور الوقت من خلال التعلم من البيانات.[5]

-"هو مجموعة من التقنيات والبرامج التي تسعى لمحاكاة الذكاء البشري، يتيح للأنظمة والأجهزة التفكير واتخاذ قرارات استنادا إلى البيانات والتجارب عبر التعلم الآلي وتعلم الآلة.[6]

توضح المادة المعروضة التي تناولت تعريف الذكاء الاصطناعي أنه علم يهدف إلى جعل الآلة تكتسب صفة الذكاء، وتصبح قادرة على محاكاة العقل البشري وطريقة عمله.

---

(4) الذكاء الاصطناعي، مركز البحوث والدراسات، فرقة أبها، 2021م، ص5.

(5) سندس عزيز فارس، تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاتها في الرياضيات، إصدارات منصة أريد، ط1، 2024م، ص9.

(6) الذكاء الاصطناعي، مركز البحوث والدراسات، فرقة أبها، ص7.

فتح العصر الرقمي آفاقا واسعة أمام الإنسانية، فقد سهل الوصول إلى المعرفة، ووسع فرص التعليم، وعزز التواصل بين الشعوب، وساعد في تطوير الاقتصاد والخدمات الصحية والإدارية، وأسهم في تسريع البحث العلمي والابتكار.

وفي المقابل، أفرز تحديات عميقة، من أبرزها: التضخم المعلوماتي، وانتشار الأخبار المضللة، والجرائم الإلكترونية، وانتهاك الخصوصية، والإدمان الرقمي، والاستقطاب الفكري وهيمنة المنصات الكبرى على تدفق المعلومات، واتساع الفجوة الرقمية بين المجتمعات.

ومن ثم فإن المشكلة لا تكمن في التقنية ذاتها، وإنما في كيفية توظيفها، وفي قدرة الإنسان على التعامل معها بوعي ومسؤولية.

تكمن أهمية العصر الرقمي في أنه لم يغير وسائل الاتصال فقط، وإنما غير البيئة التي يتكون فيها الوعي. ففي العصور السابقة كان الكتاب، والمدرسة، والأسرة، والمؤسسات الثقافية، تمثل المصادر الرئيسة لتشكيل الوعي أما اليوم فقد أصبحت المنصات الرقمية، ومحركات البحث، وشبكات التواصل، وخوارزميات التوصية، والذكاء الاصطناعي، تشارك جميعها في هذه المهمة.

وفي ضوء ما سبق لم يعد بناء الوعي عملية بطيئة تعتمد على التدرج، بل أصبح عملية سريعة ومتغيرة، تتداخل فيها المعرفة مع الترفيه، والحقيقة مع الرأي، والخبر مع الإعلان، والواقع مع التمثيل الرقمي.

وعليه فإن التحول الحقيقي الذي أحدثه العصر الرقمي لا يتمثل في استبدال الورق بالشاشة، وإنما في إعادة تشكيل البيئة المعرفية التي ينمو فيها الإنسان، ويكتسب منها تصوراته، وقيمه، وأحكامه، وأنماط تفاعله مع العالم.

يستدل من ذلك على أن العصر الرقمي ليس مرحلة تقنية عابرة، بل تحول حضاري شامل يمس مختلف جوانب الحياة الإنسانية. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة بناء منظومات الاتصال والمعرفة والثقافة، وإلى ظهور بيئة جديدة تتشكل داخلها الأفكار والقيم والاتجاهات.

وانطلاقا من ذلك، فإن دراسة تحولات الوعي لا يمكن أن تنفصل عن دراسة هذه البيئة الرقمية وخصائصها لأنها أصبحت الإطار الذي يتكون داخله الوعي الفردي والجماعي. وعلى هذا الأساس ينتقل الفصل في المبحث التالي إلى بيان

العلاقة بين الوعي والبيئة الرقمية، وكيف أصبحت الوسائط الرقمية فاعلا رئيسا في تشكيل الإدراك والمعرفة والسلوك.

المبحث الثالث: الوعي الرقمي

تمهيد:

انتهى المبحث الأول إلى تحديد مفهوم الوعي بوصفه عملية إنسانية مركبة تتداخل فيها المعرفة والإدراك والقيم والخبرة والسلوك، وانتهى المبحث الثاني إلى بيان أن العصر الرقمي ليس مجرد تطور تقني، بل تحول حضاري شامل أعاد تشكيل بيئة المعرفة والاتصال. ومن ثم فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو: ماذا يحدث للوعي عندما ينتقل الإنسان من بيئة تقليدية إلى بيئة رقمية؟ إن هذا السؤال يمثل المدخل الحقيقي لهذا المشروع؛ لأنه ينقل البحث من تعريف المفاهيم إلى دراسة العلاقة بينها. فالوعي لا ينمو في فراغ، وإنما يتشكل داخل بيئة ثقافية واجتماعية ومعرفية محددة، فإذا تغيرت هذه البيئة تغيرت – بدرجات متفاوتة – آليات بناء الوعي، ومصادر المعرفة، وطرائق الفهم، وأنماط الحكم على الأشياء.

ومن هنا ظهر في الأدبيات المعاصرة عدد من المصطلحات مثل: الوعي الرقمي، والمواطنة الرقمية، والثقافة الرقمية، والذكاء الرقمي، وهي مصطلحات تعكس محاولات الباحثين تفسير العلاقة الجديدة بين الإنسان والتقنية. غير أن هذه

المصطلحات – على أهميتها – لا تعني أن الإنسان أصبح يمتلك نوعا جديدا من الوعي، وإنما تشير إلى أن الوعي الإنساني أصبح يعمل داخل بيئة جديدة تختلف في أدواتها وآلياتها عن البيئات السابقة.

وعليه، فإن هذا المبحث لا يسعى إلى إثبات وجود وعي مستقل يسمى (الوعي الرقمي)، وإنما يحاول تفسير الكيفية التي أعاد بها العصر الرقمي تشكيل الوعي الإنساني، وبيان أهم الخصائص التي اكتسبها في هذه المرحلة والتحولات التي طرأت عليه.

أولا– مفهوم الوعي الرقمي:

اختلف الباحثون في تحديد مفهوم الوعي الرقمي تبعا لاختلاف تخصصاتهم واهتماماتهم. ففي الدراسات التربوية يعرف الوعي الرقمي بأنه قدرة الفرد على استخدام التقنيات الرقمية بصورة آمنة وفعالة ومسؤولة، مع إدراك حقوقه وواجباته في البيئة الرقمية.[1]

(1) إبراهيم أحمد ملحم، الرقمية وتحولات الكتابة (النظرية والتطبيق)، عالم الكتب الحديث للتوزيع والنشر، الأردن، ط1، 2015 ص28.

أما في الدراسات الإعلامية فينظر إليه بوصفه القدرة على فهم الرسائل الإعلامية الرقمية، وتحليلها، والتمييز بين المعلومات الصحيحة والمضللة، وعدم الاكتفاء بدور المتلقي السلبي.[2]

وفي الدراسات التقنية يربط المفهوم بقدرة الفرد على التعامل مع التطبيقات والمنصات والبيانات والخدمات الرقمية بكفاءة، مع فهم آثارها في حياته الشخصية والمهنية.[3]

بينما تتجه الدراسات الثقافية إلى النظر إليه بوصفه وعيا بالتحولات التي أحدثتها الرقمنة في الثقافة والهوية والقيم وأنماط الحياة.[4]

وتكشف هذه التعريفات عن اتفاقها في أن الوعي الرقمي لا يقتصر على امتلاك المهارة التقنية، وإنما يتجاوزها إلى الفهم والنقد والتقويم والمسؤولية.

---

(2) ياسر خضير البياتي، الإعلام الرقمي، تجارب وتطبيقات دولية وعربية، الشاقة، المتحدة للنشر والتوزيع، ط1، 2026م، ص17.

(3) فارس رشيد البياتي، الوعي في العصر الرقمي تحليل فلسفي للسبب والنتيجة في التحولات التكنولوجية، ط1، 2024م، ص225.

(4) عبد الرؤوف المناوي، الثقافة الرقمية، القاهرة، دار العلوم، 2022م، ص53.

ولهذا فإن الاقتصار على المهارات الرقمية يعد اختزالا للمفهوم؛ لأن الإنسان قد يجيد استخدام أحدث التقنيات لكنه يفتقر إلى القدرة على التحقق من المعلومات، أو مقاومة التضليل أو حماية خصوصيته، أو إدراك الآثار الثقافية والأخلاقية لاستخدامه لهذه التقنيات.

يتقاطع الوعي الرقمي مع الوعي بمعناه العام في كونه عملية إدراك وفهم وتفسير، إلا أنه يتميز بارتباطه بالبيئة الرقمية وما تفرضه من أنماط جديدة في إنتاج المعلومات وتداولها والتفاعل معها. يعتمد هذا المشروع مفهوم الوعي الرقمي بوصفه:

"منظومة معرفية ونقدية وقيمية تمكّن الإنسان من فهم البيئة الرقمية، وتحليل ما تنتجه من معلومات وصور وخطابات والتمييز بين الموثوق والمضلل، وتوظيف التقنيات الرقمية توظيفا مسؤولا، بما يسهم في اتخاذ قرارات رشيدة، وبناء سلوك فردي ومجتمعي واع".

ويتميز هذا التعريف بأنه لا يربط الوعي بالمهارة التقنية وحدها، ولا بالمعرفة المجردة، وإنما يجمع بين المعرفة والنقد والقيم، والمسؤولية، وهي الأبعاد التي سيعتمدها هذا المشروع في دراسة مختلف تحولات الوعي في الفصول اللاحقة.

ثانيا- بيئة الوعي الجديدة:

يذهب بعض الباحثين إلى أن التحول الرقمي أوجد نمطا جديدا من الوعي يختلف عن الوعي الذي عرفته المجتمعات التقليدية، ويستند هذا الرأي إلى التغير الكبير في وسائل الاتصال، وسرعة تداول المعرفة، وحضور الذكاء الاصطناعي، وتأثير الخوارزميات في تشكيل الرأي العام.

غير أن فريقا آخر يرى أن الوعي الإنساني لم يتغير في جوهره، وإنما تغيرت البيئة التي يمارس فيها وظائفه فالإنسان ما يزال يدرك ويفكر ويحلل ويقارن ويتخذ القرار، لكن هذه العمليات أصبحت تتم داخل فضاء رقمي مختلف في خصائصه.[1]

ويبدو أن الرأي الثاني أقرب إلى طبيعة هذا المشروع؛ لأن الوعي من حيث هو قدرة إنسانية لم يتبدل، وإنما تبدلت مصادر المعرفة، ووسائل اكتسابها، وأدوات إنتاجها، وآليات تداولها.

فالقارئ اليوم لا يقرأ بالطريقة نفسها التي كان يقرأ بها قبل نصف قرن، والطالب لا يتعلم بالأدوات نفسها والباحث لا يصل إلى مصادره بالوسائل ذاتها، كما أن

---

(1) محمد علي الزبيدي وآخرون، درجة الوعي بالمواطنة الرقمية لدى طلبة الجامعات السعودية، مجلة جامعة بيشة للعلوم التربوية، مج7 ع2، 2024م، ص482.

تكوين الرأي العام لم يعد حكرا على المؤسسات التقليدية بل أصبح يخضع لتأثير المنصات الرقمية والمؤثرين والخوارزميات.

ومن هنا فإن الحديث عن تحولات الوعي أدق من الحديث عن ظهور وعي جديد؛ لأن التحول يدل على الاستمرار والتغير في آن واحد، بينما قد يوحي وصفه بأنه (وعي جديد) بانقطاع لا تؤيده الشواهد العلمية.

ثالثا-خصائص الوعي الرقمي:

نلاحظ أن خصائص الوعي الرقمي ليست منفصلة عن خصائص العصر الرقمي، بل هي انعكاس لها على مستوى إدراك الإنسان وسلوكه.

اكتسب الوعي في البيئة الرقمية مجموعة من الخصائص التي تميزه عن الوعي الذي تشكل في البيئات التقليدية ومن أهمها:

1-السرعة:

أصبح الوعي يتكون في بيئة تتدفق فيها المعلومات بصورة متواصلة، ولم يعد الفرد ينتظر الصحيفة أو الكتاب أو النشرة الإخبارية، بل يعيش في اتصال دائم مع مصادر المعرفة.

وقد أتاح ذلك سرعة كبيرة في اكتساب المعلومات، لكنه في الوقت نفسه جعل الإنسان معرضا للاندفاع نحو إصدار الأحكام قبل التحقق من المعطيات.

2-الكثافة المعلوماتية:

لم يعرف الإنسان في تاريخه مرحلة أنتجت هذا الكم الهائل من البيانات والمعلومات كما هو الحال اليوم ولذلك أصبح التحدي الحقيقي ليس الوصول إلى المعرفة، بل القدرة على اختيارها، وتنظيمها، والتمييز بين المهم والهامشي، والصحيح والزائف. وهنا تظهر قيمة الوعي النقدي الذي يحول دون غرق الإنسان في فيض المعلومات.

3-التفاعلية:

لم يعد الإنسان متلقيا فقط، بل أصبح منتجا ومعلقا وناشرا وشريكا في صناعة المحتوى. وقد منح ذلك الأفراد مساحة واسعة للتعبير، لكنه في المقابل زاد من حجم المسؤولية؛ لأن كل مستخدم أصبح قادرا على نشر معلومة صحيحة أو إشاعة مضللة في وقت واحد.

4–التشابك:

تداخلت في البيئة الرقمية المعرفة بالإعلان، والتعليم بالترفيه، والخبر بالرأي، والواقع بالمحاكاة الرقمية، مما جعل الوعي مطالبا بقدرة أكبر على التفريق بين هذه المستويات.

5–التأثير الخوارزمي:

لعل من أبرز خصائص الوعي المعاصر أنه لم يعد يتعامل مع معلومات يختارها بنفسه دائما، بل مع معلومات تختارها له الخوارزميات بناء على اهتماماته وسلوكه السابق.

وهذا التحول يثير أسئلة عميقة حول حرية الاختيار، وتكوين الرأي، وإمكان الوقوع داخل ما يعرف بـ(الفقاعات المعلوماتية) التي لا يرى الإنسان داخلها إلا ما يوافق ميوله واتجاهاته.

رابعا– مظاهر أثر الرقمنة في الوعي:

إذا كان الوعي يتشكل من خلال البيئة التي يعيش فيها الإنسان، فإن الأثر الذي أحدثه العصر الرقمي لا يقتصر على استحداث أدوات جديدة للتواصل، وإنما

يمتد إلى إعادة تشكيل البنية التي يتكون داخلها الوعي نفسه. فالإنسان لا يفكر بالطريقة نفسها إذا تغيرت مصادر معرفته، ولا يدرك العالم بالصورة نفسها إذا تبدلت الوسائط التي تنقل إليه هذا العالم.

ولهذا فإن السؤال الذي ينبغي أن يطرح ليس: ماذا قدمت التكنولوجيا للإنسان؟ وإنما: كيف غيرت التكنولوجيا طريقة الإنسان في الفهم والإدراك والتفسير؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تكشف أن التأثير الرقمي مس جوانب متعددة من الوعي الإنساني، منها:

1- مصادر المعرفة:

ظل الكتاب، والمؤسسة التعليمية، والعالم، والأسرة، والمؤسسات الدينية والثقافية، تمثل المصادر الأساسية للمعرفة قرونا طويلة. وكانت عملية الوصول إلى المعرفة تمر بمراحل من الانتقاء والمراجعة والتحرير، وهو ما كان يمنحها قدرا من الاستقرار والموثوقية. أما في العصر الرقمي فقد تعددت مصادر المعرفة بصورة غير مسبوقة، وأصبح الفرد يتلقى معلوماته من محركات البحث، ومنصات التواصل

الاجتماعي، والموسوعات الإلكترونية، وصناع المحتوى، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، فضلا عن الوسائل التقليدية.

وقد أتاح هذا التنوع فرصا كبيرة للوصول إلى المعرفة، لكنه أوجد في الوقت نفسه تحديا جديدا يتمثل في غياب المرجع الواحد، وصعوبة التحقق من صدقية كثير من المحتويات، وتزايد اعتماد الأفراد على مصادر قد لا تخضع لأي مراجعة علمية. ومن هنا انتقل السؤال من: أين نجد المعرفة؟ إلى: كيف نميز المعرفة الموثوقة من غيرها؟

2- طرائق القراءة:

لم تعد القراءة في البيئة الرقمية تشبه القراءة في الكتاب الورقي. فالقراءة التقليدية تقوم غالبا على التدرج والتركيز، والمتابعة المتصلة، أما القراءة الرقمية فتتسم بالانتقال السريع بين النصوص، وكثرة الروابط، وتعدد المؤثرات البصرية، وهو ما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من القراءة تعتمد على التصفح والانتقاء أكثر من الاعتماد على القراءة المتأنية.

ولا يعني ذلك أن القراءة الرقمية أقل قيمة، لكنها تختلف في طبيعتها، وتنتج آثارا مختلفة في الانتباه والاستيعاب وطريقة معالجة المعلومات.

ولهذا أصبحت الحاجة ماسة إلى المحافظة على التوازن بين القراءة العميقة التي تبني الفهم، والقراءة السريعة التي تواكب التدفق الهائل للمعلومات.

3- الانتباه والتركيز:

أصبح الإنسان يعيش وسط سيل متواصل من الإشعارات والتنبيهات والرسائل والمقاطع القصيرة، الأمر الذي جعل الانتباه موردا نادرا تتنافس عليه المنصات الرقمية.

وقد أدى ذلك إلى تقليص فترات التركيز المتواصل لدى كثير من المستخدمين، وإلى الميل نحو المحتوى المختصر والسريع، وإلى صعوبة الاستمرار في متابعة الموضوعات الطويلة.

وهذا التحول لا يعني تراجع القدرات العقلية، ولكنه يكشف أن البيئة الرقمية أعادت تشكيل عادات الانتباه الأمر الذي يفرض على المؤسسات التعليمية والثقافية البحث عن طرائق جديدة لاستعادة التركيز العميق.

4- الذاكرة:

كان الإنسان يعتمد في الماضي على ذاكرته الشخصية أو على ما يملكه من كتب ووثائق، أما اليوم فقد أصبحت الذاكرة الرقمية تقوم بجزء كبير من هذه الوظيفة.

فمحركات البحث، والحوسبة السحابية، والأرشيفات الرقمية، وتطبيقات التخزين، جعلت استرجاع المعلومات أسهل من أي وقت مضى. وقد وفر ذلك جهدا كبيرا، لكنه أثار في المقابل سؤالا مهما: هل أصبح الإنسان يعتمد على الأجهزة في التذكر أكثر من اعتماده على ذاكرته؟ والأقرب أن وظيفة الذاكرة لم تختف، وإنما تغيرت إذ أصبح الإنسان يميل إلى تذكر مكان المعلومة أكثر من تذكر المعلومة نفسها، وهو تحول يستحق مزيدا من الدراسة.

5- تكوين الرأي:

كان الرأي العام يتشكل في الغالب عبر الصحف، والإذاعة، والتلفزيون، والنخب العلمية والثقافية. أما اليوم فقد أصبحت المنصات الرقمية تتيح لكل فرد أن يشارك في صناعة الرأي، وأن يؤثر في آلاف الأشخاص وربما ملايينهم. وهذا الجانب

يعد من أبرز مظاهر دمقرطة الاتصال، لكنه في الوقت نفسه جعل الرأي العام أكثر عرضة للتقلب السريع، وللتأثر بالحملات المنظمة، والمحتوى الموجه، والشائعات، والوسوم المتداولة.

ومن هنا أصبح تكوين الرأي لا يعتمد على كثرة المعلومات وحدها، بل على القدرة على نقدها وتحليلها قبل تبنيها.

6–الصورة:

أصبحت الصورة اللغة الأكثر انتشارا في العصر الرقمي، ولم تعد تؤدي وظيفة توضيحية للنص، بل أصبحت في كثير من الأحيان تحل محله، وتوجه الانتباه، وتبني الانطباعات، وتصوغ المواقف.

فالصورة تمتلك قدرة كبيرة على اختزال المعاني، وإثارة الانفعالات، وترسيخ الرسائل في الذاكرة، وهو ما جعلها أداة مؤثرة في الإعلام، والتعليم، والإعلان، والسياسة.

غير أن هذه القوة نفسها تجعل الصورة قابلة للتوظيف في التضليل، والتلاعب، وصناعة الانطباعات الزائفة، خاصة مع تطور تقنيات التعديل والتوليد بالذكاء الاصطناعي.

ومن هنا لم تعد المشكلة في كثرة الصور، وإنما في كيفية قراءتها قراءة واعية، وهو ما يبرز أهمية بناء الوعي البصري الرقمي الذي سيخصص له هذا المشروع دراسة مستقلة.

7-الخوارزميات:

لم تعد الخوارزميات مجرد أدوات تقنية لتنظيم البيانات، بل أصبحت وسيطا خفيا بين الإنسان والمعلومة. فهي التي تقترح الكتب، وترشح الأخبار، وتحدد ما يظهر للمستخدم وما يختفي، وتعيد ترتيب الأولويات وفق معايير قد لا يدركها المستخدم.

وهذا يجعل الإنسان يرى جزءا من العالم، لا العالم كله، ويطرح تساؤلات حول حدود الحرية الرقمية، وشفافية المنصات، وإمكان توجيه الوعي بصورة غير مباشرة.

8-الذكاء الاصطناعي:

يمثل الذكاء الاصطناعي أحدث المراحل في تطور البيئة الرقمية، لأنه لم يعد يكتفي بجمع المعلومات أو ترتيبها بل أصبح قادرا على إنتاج النصوص، والصور، والتحليلات، والترجمات، والمقترحات.

وقد وفر ذلك إمكانات هائلة للتعلم والبحث والإبداع، لكنه يفرض في المقابل مسؤولية مضاعفة؛ إذ أصبح من الضروري أن يمتلك الإنسان القدرة على مراجعة ما ينتجه الذكاء الاصطناعي، والتحقق منه، وعدم التسليم له بوصفه حقيقة نهائية.

ومن ثم فإن العلاقة بين الإنسان والذكاء الاصطناعي ينبغي أن تقوم على التكامل، لا على الاستبدال، وعلى النقد، لا على التلقي المطلق.

خامسا- الفرص والتحديات:

أ-الفرص:

على الرغم من كثرة الحديث عن الآثار السلبية للتحول الرقمي، فإن النظرة العلمية المتوازنة تقتضي الاعتراف بأن العصر الرقمي أوجد فرصا غير مسبوقة لبناء الوعي الفردي والجماعي، وأن كثيرا من هذه الفرص لم تكن متاحة في البيئات التقليدية، ومنها:

1- الوصول إلى المعرفة:

أصبح الوصول إلى المعرفة متاحا لشرائح واسعة من المجتمع بعد أن كان مقصورا – إلى حد كبير – على المؤسسات العلمية والمكتبات الكبرى. فقد أتاحت

المكتبات الرقمية، وقواعد البيانات، والدورات التعليمية المفتوحة، والموسوعات الإلكترونية، إمكان الوصول إلى ملايين الكتب والبحوث والمحاضرات بضغطة زر.

ولا تقتصر أهمية هذا التحول على سهولة الوصول إلى المعرفة، بل تمتد إلى إعادة توزيع فرص التعلم، وتقليص الفوارق المعرفية بين الأفراد والمجتمعات، متى أحسن استثمار هذه الإمكانات.

2-تنوع مصادر المعرفة:

كان الفرد في الماضي يعتمد على عدد محدود من المصادر، أما اليوم فقد أصبح قادرا على مقارنة الآراء والرجوع إلى مدارس فكرية متعددة، والاطلاع على تجارب إنسانية مختلفة وهذا التنوع، إذا أحسن توظيفه، يسهم في بناء عقل أكثر انفتاحا، ويحد من الانغلاق الفكري ويعزز القدرة على المقارنة والنقد.

3-التعلم المستمر:

ألغى العصر الرقمي الحدود التقليدية بين التعليم والعمل، وأصبح التعلم عملية مستمرة لا ترتبط بمرحلة عمرية معينة ولا بمؤسسة تعليمية واحدة.

فالمهارات والمعارف تتجدد بسرعة، وأصبح الإنسان مطالبا بتحديث معارفه باستمرار وهو ما أسهم في ترسيخ ثقافة التعلم مدى الحياة.

4-تنمية الوعي العالمي:

أسهمت البيئة الرقمية في تقريب الشعوب والثقافات، وأصبح الفرد يتابع الأحداث العالمية لحظة وقوعها ويتعرف على قضايا لم يكن ليصل إليها في البيئات التقليدية.

وقد أدى ذلك إلى اتساع دائرة الاهتمام بالقضايا الإنسانية المشتركة، مثل البيئة، والصحة والتنمية، والعدالة والحوار بين الثقافات.

5-تعزيز المشاركة المجتمعية:

أتاحت المنصات الرقمية للأفراد فرصا واسعة للتعبير عن آرائهم، والمشاركة في المبادرات المجتمعية، ونشر المعرفة وإطلاق الحملات التطوعية، وهو ما منح شرائح واسعة من المجتمع صوتا لم يكن متاحا لها من قبل.

ومن ثم فإن العصر الرقمي لا ينتج بالضرورة وعيا سلبيا، بل قد يكون وسيلة فعالة لبناء وعي مجتمعي أكثر مشاركة وحيوية إذا أحسن استخدامه.

ب– التحديات:

إذا كانت البيئة الرقمية قد وسعت آفاق المعرفة، فإنها في المقابل فرضت تحديات جديدة تمس بنية الوعي ذاتها، ولا تقتصر على الجوانب التقنية.

1–التضخم المعلوماتي:

أصبح الإنسان يتلقى يوميا من المعلومات ما يفوق قدرته على الاستيعاب والتحليل، مما أدى إلى الانتقال من مشكلة ندرة المعلومات إلى مشكلة فيضها.

وهذا الفيض قد يقود إلى التشتت، أو إلى الاكتفاء بالمعرفة السطحية، أو إلى العجز عن التمييز بين المهم والثانوي.

2–التضليل الإعلامي:

أتاحت البيئة الرقمية لأي فرد أن يصبح ناشرًا للمعلومات، وهو ما أسهم في انتشار الأخبار الكاذبة، والصور المفبركة، والمقاطع المقتطعة من سياقها، حتى أصبح التحقق من المعلومات جزءا أساسيا من الوعي المعاصر.

3-الاستقطاب الفكري:

تعمل كثير من المنصات على عرض المحتوى المتوافق مع اهتمامات المستخدم، الأمر الذي قد يؤدي إلى انغلاقه داخل دائرة فكرية محدودة، فلا يسمع إلا الآراء التي تؤيد قناعاته ولا يرى إلا ما ينسجم مع تصوراته.

وهذا النمط من الاستهلاك المعرفي يضعف الحوار، ويعزز الانقسام، ويجعل الوعي أقل قدرة على تقبل الاختلاف.

4-السطحية المعرفية:

أسهمت السرعة التي تميز البيئة الرقمية في تشجيع المحتوى المختصر، والعناوين الجاذبة، والمقاطع القصيرة حتى أصبح كثير من المستخدمين يكتفون بقراءة العنوان أو مشاهدة ملخص سريع دون الرجوع إلى المصدر الأصلي.

ولا يعني ذلك أن المحتوى المختصر عديم الفائدة، لكنه لا يغني عن القراءة العميقة التي تبني الفهم والتحليل.

5-الإدمان الرقمي:

أصبحت المنصات الرقمية تنافس على جذب انتباه المستخدم أطول مدة ممكنة، مستفيدة من آليات التصميم والإشعارات والمكافآت الفورية.

وقد أدى ذلك لدى بعض المستخدمين إلى الإفراط في الاستخدام، وإلى تراجع الوقت المخصص للقراءة، والتأمل والتفاعل الاجتماعي المباشر.

6-تآكل الخصوصية:

أصبح الإنسان يترك يوميا كما كبيرا من البيانات الرقمية التي تكشف عن اهتماماته وسلوكه وعلاقاته، وهو ما يثير أسئلة أخلاقية وقانونية حول حماية الخصوصية وحدود استخدام البيانات الشخصية.

قد يبدو من خلال ما سبق أن العصر الرقمي يحمل تناقضا واضحا؛ فهو من جهة يوسع دائرة المعرفة، ومن جهة أخرى يضاعف فرص التضليل، وهو ييسر التعلم، لكنه قد يشجع السطحية، ويمنح الإنسان حرية التعبير لكنه قد يجعله أسيرا للخوارزميات. غير أن هذا التناقض ليس ناتجا عن التقنية نفسها، وإنما عن طبيعة استخدامها

فالتقنية بطبيعتها محايدة، أما آثارها فتتحدد بحسب الإنسان الذي يوظفها، والمؤسسات التي تديرها، والقيم التي تحكم استخدامها.

ومن هنا فإن الخطأ المنهجي الذي يقع فيه بعض الباحثين يتمثل في تصوير العصر الرقمي إما بوصفه خلاصا مطلقا، أو تهديدا مطلقا، بينما الواقع أكثر تعقيدا من ذلك.

فالعصر الرقمي لا يبني الوعي تلقائيا، كما أنه لا يهدمه تلقائيا، وإنما يهيئ بيئة جديدة تتسع فيها فرص البناء كما تتسع فيها أيضا احتمالات الانحراف.

ولذلك فإن القضية الأساسية لا تتمثل في مقاومة التحول الرقمي، بل في بناء إنسان يمتلك من الوعي ما يمكنه من حسن التعامل معه، والانتفاع بإمكاناته، والحد من مخاطره.

ومن هنا يتبين أن الانتقال من الرقمنة إلى الوعي الرقمي ليس انتقالا تقنيا، بل انتقال تربوي وثقافي وحضاري يعتمد على بناء الإنسان قبل بناء الأجهزة.

يتضح من هذا العرض أن العصر الرقمي لم يغير الوسائل التي يتواصل بها الإنسان فحسب، بل أعاد تشكيل البيئة التي ينمو فيها وعيه، ويكتسب منها

معارفه، ويكوّن في ضوئها أحكامه ومواقفه. وقد أوجد هذا التحول فرصا واسعة لبناء وعي أكثر انفتاحا واتصالا بالعالم كما أفرز في الوقت نفسه تحديات معقدة تتطلب قدرا أكبر من التفكير النقدي والمسؤولية.

ومن ثم فإن بناء الوعي في العصر الرقمي لم يعد مهمة الأسرة أو المدرسة وحدهما، بل أصبح مشروعًا حضاريًا تشترك فيه مؤسسات التربية، والثقافة، والإعلام، والبحث العلمي والتشريع، والتقنية. ولا يتحقق هذا البناء برفض العصر الرقمي أو الانسحاب منه، وإنما بفهمه فهمًا علميًا، وإدارة التحولات التي أحدثها إدارة واعية، وهو ما سيواصل هذا المشروع معالجته في المباحث والفصول اللاحقة.

المبحث الرابع: مصادر تشكل الوعي الرقمي

تمهيد:

من المسلمات التي استقرت في الدراسات التربوية والاجتماعية أن الوعي الإنساني لا ينشأ تلقائيا، ولا يولد مكتملا مع الإنسان، وإنما يتكون تدريجيا من خلال تفاعله المستمر مع البيئة التي يعيش فيها. فالإنسان يولد مزودا باستعدادات عقلية ونفسية، أما مضامين وعيه، وطريقة إدراكه للعالم، ومنظومة قيمه، وأساليب تفسيره للأحداث، فإنها تتشكل عبر عملية طويلة من التعلم والخبرة والتنشئة والتفاعل الاجتماعي. ولذلك لم يكن سؤال: كيف يتكون الوعي؟ سؤالا جديدا في الفكر الإنساني، بل شغل الفلاسفة وعلماء النفس والاجتماع والتربية منذ زمن بعيد. فقد حاول كل علم أن يفسر العوامل التي تسهم في بناء وعي الإنسان فمنهم من ردها إلى الخبرة الفردية، ومنهم من جعلها نتاجا للتنشئة الاجتماعية، ومنهم من رأى أن الثقافة هي الإطار الحاكم الذي تتشكل داخله أنماط التفكير والإدراك.

غير أن العصر الرقمي أعاد طرح هذا السؤال بصورة مختلفة؛ إذ لم يعد الأمر متعلقا فقط بتعدد مصادر التأثير بل بظهور مصادر جديدة لم تعرفها المجتمعات

الإنسانية من قبل، وبحدوث تغير جذري في طبيعة العلاقة بين الإنسان وهذه المصادر. فلم تعد الأسرة أو المدرسة أو وسائل الإعلام تعمل بصورة مستقلة، بل أصبحت جميعها تتحرك داخل بيئة رقمية واحدة تتداخل فيها الأدوار، وتتقاطع فيها التأثيرات، وتتغير فيها موازين القوة المعرفية بصورة متسارعة.

ومن هنا فإن الحديث عن مصادر تشكيل الوعي في العصر الرقمي لا يعني مجرد تعداد المؤسسات المؤثرة في الإنسان، وإنما يقتضي فهم طبيعة العلاقات الجديدة التي نشأت بينها، وكيف انتقلت عملية تشكيل الوعي من نموذج خطي بسيط إلى نموذج شبكي معقد تتفاعل فيه الأسرة، والتعليم، والإعلام، والثقافة، والمنصات الرقمية والخوارزميات، والذكاء الاصطناعي في وقت واحد، بحيث يصعب في كثير من الأحيان الفصل بين أثر أحدها وأثر الآخر.

ولهذا فإن هذا المبحث لا يهدف إلى دراسة هذه المصادر دراسة مستقلة، وإنما يسعى إلى تحليل دورها في ضوء التحولات التي أحدثها العصر الرقمي، وبيان حدود تأثير كل منها والكشف عن طبيعة التفاعل بينها في تشكيل الوعي المعاصر.

أولا- مفهوم مصادر الوعي الرقمي:

قبل الحديث عن المصادر المؤثرة في الوعي، ينبغي تحديد المقصود بمصادر تشكيل الوعي نفسها. فالمقصود بالمصدر في اللغة هو الأصل الذي يرجع إليه الشيء، أما في الدراسات الإنسانية فيقصد به الجهة أو العامل الذي يسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تكوين أفكار الإنسان، ومعتقداته، وقيمه، واتجاهاته، وأنماط تفسيره للواقع، غير أن بعض الباحثين يفرق بين مصادر الوعي وآليات تشكيل الوعي.

فمصادر الوعي هي المؤسسات أو البيئات أو الجماعات التي يكتسب الإنسان من خلالها معارفه وقيمه كالأسرة، والتعليم، والإعلام، والثقافة، والدين، والبيئة الاجتماعية.

يمكن تعريف مصادر تشكل الوعي في العصر الرقمي إجرائيا بأنها: "مجموعة المؤسسات والبيئات والوسائط التقليدية والرقمية التي تسهم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة في بناء إدراك الإنسان للواقع، وتكوين معارفه وقيمه واتجاهاته، من خلال

آليات متداخلة تشمل التعليم، والإعلام، والتفاعل الاجتماعي، والثقافة، والخوارزميات والتقنيات الذكية".[1]

ويتميز هذا التعريف بأنه لا ينظر إلى مصدر واحد بوصفه المسؤول عن تشكيل الوعي، وإنما يرى أن الوعي المعاصر نتاج شبكة من التأثيرات المتفاعلة، وأن الإنسان لا يتلقى هذه التأثيرات بصورة سلبية، بل يمكنه أن يتحول إلى طرف فاعل فيها متى امتلك أدوات النقد والاختيار والمسؤولية.

أما آليات تشكيل الوعي فهي الوسائل والعمليات التي تنتقل بها هذه المعارف والقيم إلى الفرد، مثل التعليم والمحاكاة، والتكرار، والإقناع، والخبرة، والتفاعل، والصورة، والخطاب الإعلامي، والخوارزميات الرقمية. وهذا التمييز مهم؛ لأن كثيرا من الدراسات تخلط بين الجهة المؤثرة، والطريقة التي تمارس بها تأثيرها.[2]

ومن هنا يمكن القول إن تشكيل الوعي عملية مركبة، يشترك فيها مصدر معين، لكنه لا يؤثر إلا من خلال آليات محددة، وقد تختلف هذه الآليات باختلاف البيئة التاريخية والتقنية والثقافية.

---

(1) عبد الهادي محمد فتحي، الثقافة الرقمية في العصر الرقمي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2019م، ص38.
(2) المرجع السابق، ص44.

كانت هذه الآليات في المجتمعات التقليدية محدودة نسبيا، أما في العصر الرقمي فقد أصبحت أكثر تعقيدا وأشد سرعة، وأوسع انتشارا، حتى غدت تؤثر في الإنسان في معظم أوقات يومه، بل وفي كثير من الأحيان دون أن يشعر بذلك.

ثانيا- تعدد مصادر الوعي الرقمي:

إذا تأملنا التاريخ الثقافي للمجتمعات الإنسانية وجدنا أن تشكيل الوعي مر بعدة مراحل لكل مرحلة مصادرها الغالبة وآلياتها الخاصة. ففي المجتمعات التقليدية كانت الأسرة هي المؤسسة الأولى التي يتلقى فيها الإنسان لغته، وقيمه، وعاداته، وصورته الأولى عن العالم. ثم تأتي المؤسسة التعليمية، والمؤسسة الدينية، وما يحيط بهما من البيئة الاجتماعية، لتستكمل عملية بناء الشخصية.

وكانت وسائل الإعلام – قبل الثورة الرقمية – تؤدي دورا مؤثرا، لكنها كانت في الغالب ذات اتجاه واحد؛ إذ تنتقل الرسالة من المرسل إلى الجمهور دون مشاركة واسعة من المتلقي. أما اليوم فقد تغير هذا البناء بصورة جذرية فالطفل قد يتعامل مع الهاتف الذكي قبل أن يتقن القراءة، وقد يتلقى معلوماته الأولى من منصة رقمية

قبل أن يسمع تفسير والديه، وقد يكتسب كثيرا من عاداته اللغوية والاجتماعية من المؤثرين وصناع المحتوى أكثر مما يكتسبه من البيئة المباشرة.[1]

ولا يعني هذا أن الأسرة أو المدرسة فقدتا أهميتهما، وإنما يعني أن احتكارهما لتشكيل الوعي قد انتهى، وأنهما أصبحتا تعملان داخل منظومة أشمل تتقاسم فيها مصادر متعددة عملية التأثير.

ومن أبرز مظاهر هذا التحول أن الإنسان لم يعد يتلقى المعرفة من مصدر واحد، بل أصبح يعيش داخل تدفق معرفي متواصل، تتجاور فيه الحقيقة والرأي، والعلم والإعلان والتعليم والترفيه، والثقافة والاستهلاك، وهو ما يجعل عملية بناء الوعي أكثر تعقيدا مما كانت عليه في أي مرحلة سابقة.

وهنا تظهر إحدى أهم سمات العصر الرقمي، وهي أن سلطة تشكيل الوعي لم تعد مركزة في مؤسسة بعينها بل أصبحت موزعة بين جهات متعددة، لكل منها أدواتها، وخطابها، ووسائل تأثيرها، وهو ما يفرض على الفرد أن ينتقل من مجرد التلقي إلى الاختيار والنقد والموازنة، وتتمثل المصادر في الآتي:

---

(1) عبد الحميد محمد، الإعلام الجديد، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2015م، ص86.

1-الأسرة:

تعد الأسرة أول مؤسسة يتشكل داخلها الوعي الإنساني، فهي التي يكتسب فيها الطفل لغته الأولى، وأنماط تواصله، وصوره الأولى عن الخير والشر، والحق والباطل، والانتماء والهوية. ولذلك أجمع علماء التربية والاجتماع على أن السنوات الأولى من حياة الإنسان تمثل المرحلة الأكثر تأثيرًا في بناء شخصيته.

غير أن العصر الرقمي فرض على الأسرة تحديات لم تكن مطروحة من قبل. فلم تعد الأسرة المصدر الوحيد للمعلومة، ولا الوسيط الوحيد بين الطفل والعالم الخارجي، كما لم يعد الوالدان قادرين دائما على مراقبة ما يتعرض له الأبناء من محتوى رقمي، خاصة مع انتشار الهواتف الذكية، وسهولة الوصول إلى المنصات الرقمية، وتنوع مصادر المعرفة والترفيه.[1]

وقد ترتب على ذلك تغير في طبيعة الدور التربوي للأسرة. فإذا كان دورها في الماضي يقوم على نقل المعرفة والقيم معا، فإن دورها اليوم أصبح يتركز بصورة أكبر على الانتقاء والتوجيه وبناء المناعة الفكرية، أكثر من احتكار المعرفة نفسها.

---

(1) محمد محمود يونس، الثقافية الرقمية المفهوم والتطبيقات، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2020م، ص58.

ولذلك لم تعد الأسرة مطالبة بالإجابة عن جميع الأسئلة، بقدر ما أصبحت مطالبة بتعليم الأبناء كيف يسألون وكيف يتحققون من المعلومات، وكيف يميزون بين المحتوى النافع والمحتوى الضار، وكيف يستخدمون الوسائط الرقمية استخداما متزنا. وهذا التحول يمثل انتقالا من التربية القائمة على الحماية المباشرة إلى التربية القائمة على بناء الوعي، وهو انتقال ينسجم مع طبيعة العصر الرقمي الذي يستحيل فيه عزل الإنسان عن مصادر المعرفة المفتوحة.

2- المؤسسة التعليمية:

إذا كانت الأسرة تمثل البيئة الأولى التي تتشكل فيها شخصية الإنسان، فإن المؤسسة التعليمية تمثل البيئة المنظمة التي تنتقل فيها عملية بناء الوعي من إطارها العفوي إلى إطارها المقصود. فالمدرسة والجامعة لم تكونا عبر التاريخ مجرد مكانين لتلقين المعلومات، بل كانتا مؤسستين لإعداد الإنسان، وتكوين شخصيته، وتنمية قدراته العقلية وغرس القيم التي تمكنه من الاندماج في المجتمع والإسهام في بنائه.

ولهذا ارتبطت التربية منذ نشأتها بمفهوم بناء الوعي قبل ارتباطها بنقل المعرفة. فالمعلم لم يكن ينظر إليه بوصفه ناقلا للمعلومات فحسب، وإنما بوصفه مربيا،

وموجها، وصانعا للعقول، ومشاركا في تكوين الضمير الفردي والجماعي. ولهذا السبب ظلت المدرسة، قرونا طويلة، تحتفظ بسلطة معرفية تكاد تكون غير قابلة للمنافسة. غير أن هذه الصورة بدأت تتغير تدريجيا مع التحولات الرقمية الكبرى.

لم يعد الطالب ينتظر المعلم ليحصل على المعلومة، ولم تعد المكتبة المدرسية أو الجامعية المصدر الوحيد للمعرفة، كما لم تعد المناهج الدراسية تحتكر تفسير الظواهر أو عرض الآراء المختلفة. لقد أصبح العالم الرقمي يضع بين يدي المتعلم ملايين الصفحات وآلاف المحاضرات، ومئات الدورات العلمية، وقواعد بيانات ضخمة، يستطيع الوصول إليها في أي وقت ومن أي مكان.

وقد يظن بعضهم أن هذا التحول قد أضعف دور المؤسسة التعليمية، غير أن هذا الحكم يحتاج إلى قدر من المراجعة. فالذي تراجع في الحقيقة ليس دور التعليم، وإنما طبيعة هذا الدور.

لقد انتقلت المؤسسة التعليمية من مرحلة كانت فيها المصدر الرئيس للمعلومة، إلى مرحلة أصبحت فيها المؤسسة الأقدر – إذا أحسنت أداء رسالتها – على تعليم

الإنسان كيف يتعامل مع المعرفة، لا كيف يحفظها فقط. وهذا التحول من أهم التحولات الفكرية في التربية المعاصرة.

فالطالب في البيئة الرقمية لا يعاني غالبا من نقص المعلومات، بل يعاني من كثرتها واختلاط الصحيح منها بالزائف، والعلمي بالشعبي، والموثق بالمجهول. ومن هنا أصبحت المهمة الأساسية للتعليم هي تنمية مهارات التفكير، والتحليل، والنقد، والاستدلال، والتحقق من المصادر، وربط المعلومات بسياقاتها، بدل الاقتصار على استظهارها.

إن المدرسة التي تستمر في أداء دورها القديم، والقائم على الحفظ والاسترجاع، تجد نفسها في منافسة خاسرة مع الهاتف المحمول، لأن هذا الأخير يستطيع أن يقدم المعلومة في ثوان معدودة. أما المدرسة التي تعلم الطالب كيف يسأل، وكيف يبحث، وكيف يناقش، وكيف يبني استنتاجاته على الأدلة، فإنها تؤدي وظيفة لا تستطيع التقنية أن تقوم بها وحدها.

ومن هنا يمكن القول إن التحول الرقمي لم يسلب المؤسسة التعليمية رسالتها، وإنما كشف عن جوهرها الحقيقي.

ولعل من أبرز التحديات التي تواجه التعليم في العصر الرقمي أن كثيرا من النظم التعليمية ما زالت تقيس نجاح المتعلم بمقدار ما يحفظه، في حين أصبحت المجتمعات الحديثة تقيسه بمقدار ما يستطيع أن يفهم، ويحلل، ويبتكر ويتخذ القرار الصحيح في المواقف الجديدة.

ولهذا لم تعد جودة التعليم تقاس بعدد الكتب التي يدرسها الطالب، ولا بعدد المعلومات التي يختزنها، وإنما بقدرته على تحويل المعرفة إلى وعي، والوعي إلى سلوك، والسلوك إلى ممارسة مسؤولة.

ومن التحولات الجديرة بالتأمل كذلك أن العلاقة بين المعلم والمتعلم أصبحت أكثر تفاعلية مما كانت عليه في السابق. فقد ألغت البيئة الرقمية كثيرا من الحواجز التقليدية، وأصبح الطالب قادرا على مناقشة معلمه، والرجوع إلى مصادر متعددة، والمقارنة بينها، بل وربما الوصول إلى أحدث البحوث قبل أن تصل إلى بعض المقررات الدراسية.[1]

(1) حسن السيد علي، المواطنة الرقمية: مدخل إلى التربية الرقمية، عالم الكتب، القاهرة، 2021م، ص49.

وهذا الواقع لا ينبغي أن ينظر إليه على أنه تهديد لسلطة المعلم، وإنما ينبغي أن يفهم على أنه انتقال من سلطة المعرفة إلى سلطة الخبرة العلمية. فالمعلم لم يعد يتميز لأنه يعرف معلومات لا يعرفها طلابه، وإنما لأنه يمتلك القدرة على تفسيرها، وربطها، ونقدها، وتوجيه المتعلمين إلى حسن توظيفها.

كما أن المؤسسة التعليمية أصبحت مطالبة اليوم بأداء وظيفة جديدة لم تكن مطروحة بالوضوح نفسه في العقود السابقة، وهي بناء الوعي الرقمي لدى المتعلمين. ولا يقصد بذلك تدريبهم على استخدام الحاسوب أو التطبيقات، فهذه مهارات تقنية قد يكتسبها كثير منهم بصورة تلقائية، وإنما المقصود بناء شخصية قادرة على التعامل مع البيئة الرقمية بوعي ومسؤولية.[1]

فمن واجب التعليم أن يغرس في المتعلم ثقافة التحقق من المعلومات قبل نشرها، واحترام الملكية الفكرية، والتمييز بين الرأي والحقيقة، وبين الخبر والدعاية، وبين النقاش العلمي وخطاب الكراهية، وأن ينمي لديه الشعور بالمسؤولية الأخلاقية في استخدام الوسائط الرقمية.

---

(1) حسن السيد علي، المواطنة الرقمية: مدخل إلى التربية الرقمية، ص57.

وهكذا لم يعد نجاح المؤسسة التعليمية مرتبطا فقط بإعداد طالب متفوق في الامتحان بل بإعداد إنسان قادر على العيش في مجتمع المعرفة، والتفاعل مع التحولات الرقمية دون أن يفقد استقلاله الفكري أو هويته الثقافية أو مسؤوليته الأخلاقية.

ومن هنا يتبين أن المؤسسة التعليمية لا تزال تحتل مكانة محورية في تشكيل الوعي، لكنها لم تعد تعمل منفردة، كما أن تأثيرها أصبح مرتبطا بقدرتها على التكامل مع بقية المصادر، لا بمنافستها لها. فالمدرسة التي تنغلق على ذاتها ستفقد كثيرا من تأثيرها، أما المدرسة التي تستوعب التحولات الرقمية، وتعيد بناء رسالتها في ضوئها، فإنها ستظل إحدى أهم القوى القادرة على صناعة الوعي في المجتمع المعاصر.

3- الإعلام:

إذا كانت الأسرة تؤسس الوعي، والمؤسسة التعليمية تنظم بناءه، فإن الإعلام يمثل المجال الأوسع الذي يتفاعل فيه الإنسان مع الأحداث والأفكار والقضايا العامة. ولهذا لم يكن الإعلام في أي مرحلة من مراحل التاريخ مجرد وسيلة لنقل

الأخبار، بل كان دائما أحد أهم الفاعلين في تشكيل الرأي العام، وبناء التصورات، وصناعة الاتجاهات، وإعادة إنتاج القيم السائدة في المجتمع.

ولذلك لم يكن غريبا أن ينظر علماء الاجتماع والاتصال إلى وسائل الإعلام بوصفها مؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، تؤدي – إلى جانب الأسرة والمدرسة – دورا رئيسا في تكوين وعي الأفراد والجماعات. فالإنسان لا يعرف العالم معرفة مباشرة، وإنما يعرف جانبا كبيرا منه من خلال الوسائط التي تنقل إليه أخباره وصوره وتفسيراته. ومن ثم فإن الطريقة التي يقدم بها الإعلام الواقع لا تقل أثرا عن الواقع نفسه.[1]

غير أن فهم وظيفة الإعلام في تشكيل الوعي يقتضي التمييز بين مرحلتين تاريخيتين مختلفتين: مرحلة الإعلام التقليدي، ومرحلة الإعلام الرقمي.

تميز الإعلام التقليدي – ممثلا في الصحافة والإذاعة والتلفزيون – بوجود مؤسسات محددة تتولى إنتاج الرسالة الإعلامية، وتخضع في الغالب لضوابط تحريرية ومهنية وقانونية. وكانت عملية الاتصال تسير في اتجاه واحد؛ إذ تنتقل الرسالة من

---

(1) عبد الحميد، ليلى حسن، الإعلام الجديد والاتصال التفاعلي، القاهرة، الدار المصرة اللبنانية، 2018م، ص61.

المؤسسة الإعلامية إلى الجمهور، بينما يبقى دور المتلقي محدودًا في الاستقبال والتفسير.

وقد منح هذا النموذج وسائل الإعلام قدرة كبيرة على توجيه الرأي العام، وصناعة الأولويات، وتحديد القضايا التي تستحق الاهتمام، حتى إن بعض الباحثين وصف الإعلام بأنه لا يخبر الناس بما يفكرون فيه، وإنما يخبرهم بما ينبغي أن يفكروا فيه.

ومع ذلك، فإن احتكار المؤسسات الإعلامية لإنتاج الرسالة كان يعني أيضًا وجود قدر من المراجعة والتحرير، وإن اختلفت درجاته من مجتمع إلى آخر.

جاء العصر الرقمي ليقلب هذه المعادلة رأسا على عقب. فلم يعد إنتاج المحتوى حكرا على المؤسسات الإعلامية، بل أصبح كل فرد يمتلك هاتفا ذكيا قادرا على أن يكون صحفيا، ومصورا، وناشرا، ومعلقا، وصانعا للرأي في الوقت نفسه. ولم تعد الرسالة الإعلامية تنتقل في اتجاه واحد، بل أصبحت عملية تفاعلية يشارك فيها الملايين لحظة بلحظة.

ويعد هذا التحول من أكبر التحولات في تاريخ الاتصال الإنساني؛ لأنه نقل الإنسان من موقع المتلقي إلى موقع المشارك، ومن الاستهلاك الإعلامي إلى الإنتاج الإعلامي.[2]

وقد ترتب على ذلك اتساع غير مسبوق في حرية التعبير، وتنوع في مصادر المعلومات، وظهور أصوات كانت غائبة عن الإعلام التقليدي. كما أتاح للأفراد والمؤسسات العلمية والثقافية الوصول المباشر إلى الجمهور دون وسطاء، وأسهم في سرعة تداول المعرفة والخبرات.

غير أن الوجه الآخر لهذا التحول يتمثل في غياب كثير من آليات الضبط المهني التي كانت تحكم العمل الإعلامي فأصبح المجال مفتوحا أمام الأخبار غير الدقيقة، والإشاعات، والمعلومات المبتورة، والصور المفبركة، والمحتوى الذي يهدف إلى الإثارة أكثر من الحقيقة.

ومن هنا لم تعد المشكلة الأساسية هي نقص المعلومات، بل الإفراط في إنتاجها دون تمييز بين ما هو موثق وما هو متوهم.

---

(2) المرجع السابق، ص73.

من الظواهر التي أفرزها العصر الرقمي ظهور ما يعرف بصناع المحتوى، وهم أفراد أو مجموعات ينتجون مواد إعلامية أو تعليمية أو ثقافية أو ترفيهية، ويتابعهم أحيانا ملايين الأشخاص.[1]

وهذه الظاهرة تستحق التأمل؛ لأنها تمثل انتقالا من التأثير المؤسسي إلى التأثير الفردي. فقد أصبح شخص واحد قادرا على التأثير في اتجاهات الشباب، وفي أذواقهم، ولغتهم، وأنماط استهلاكهم، بل وفي مواقفهم الفكرية والاجتماعية، بدرجة قد تفوق تأثير بعض المؤسسات التقليدية.

ولا يصح إصدار حكم واحد على هذه الظاهرة؛ لأن صناع المحتوى ليسوا فئة متجانسة. فمنهم من يقدم معرفة علمية رصينة، أو يسهم في تبسيط العلوم، أو ينشر الثقافة، أو يدعم المبادرات المجتمعية، ومنهم من يجعل هدفه الرئيس جذب الانتباه ولو كان ذلك على حساب الحقيقة أو الذوق العام أو القيم.

(1) عبد الرحمن الهاشمي وآخرون، التعليم في عصر المعرفة الرقمية، عمان، دار المناهج، 2016م، ص61.

ولهذا فإن القضية لا تكمن في وجود صناع المحتوى، وإنما في المعايير التي تحكم إنتاج المحتوى وتلقيه، وفي قدرة الجمهور على التمييز بين التأثير العلمي والتأثير القائم على الشهرة أو الإثارة.

من أهم التحولات التي أحدثها الإعلام الرقمي أنه لم يعد يقتصر على نقل الوقائع، بل أصبح يسهم في تشكيل الطريقة التي يدرك بها الإنسان هذه الوقائع. فالخبر الواحد قد يقدم بصيغ متعددة، وترافقه صور مختلفة، وعناوين متباينة، وتعليقات متعارضة، فينتج عن ذلك إدراكات مختلفة للحدث نفسه.

ولهذا فإن تشكيل الوعي لا يبدأ من مضمون الخبر فقط، بل من طريقة عرضه، ومن اللغة المستخدمة، ومن ترتيب المعلومات، ومن اختيار الصور، ومن توقيت النشر، ومن حجم التكرار، وهي عناصر تؤثر مجتمعة في بناء الانطباعات والاتجاهات.

ومن هنا فإن المتلقي المعاصر لا يحتاج إلى معرفة الخبر فحسب، بل يحتاج إلى امتلاك أدوات نقد الخطاب الإعلامي، حتى يميز بين الوصف والتفسير، وبين المعلومة والرأي، وبين التحليل والدعاية.

إذا كان الإعلام يمتلك هذه القدرة الكبيرة على التأثير، فإن مواجهة آثاره السلبية لا تكون برفضه أو الانسحاب منه، لأن ذلك غير ممكن في مجتمع رقمي مفتوح، وإنما تكون ببناء وعي نقدي يستطيع أن يتعامل مع الرسائل الإعلامية تعاملا واعيا. والوعي النقدي في هذا السياق لا يعني الشك في كل ما ينشر، كما لا يعني التسليم بكل ما يقال، وإنما يعني إخضاع المحتوى للفحص، والتحقق من مصدره، ومقارنته بالمصادر الأخرى والنظر في سياقه، وفهم أهدافه، قبل تكوين موقف منه.

وهذا النوع من الوعي لم يعد مهارة ثقافية إضافية، بل أصبح ضرورة حضارية؛ لأن المجتمعات التي تعجز عن قراءة الخطاب الإعلامي قراءة نقدية تصبح أكثر عرضة للتضليل والاستقطاب، وصناعة الرأي العام على أسس غير علمية.

ومن ثم فإن الإعلام، سواء كان تقليديا أو رقميا، لا يصنع الوعي بصورة آلية، وإنما يقدم المادة الأولية التي يتشكل منها الوعي. أما الصورة النهائية لهذا الوعي فتتوقف على مقدار ما يمتلكه الفرد والمجتمع من أدوات الفهم والتحليل، والنقد، والموازنة. ولهذا فإن الإعلام، على اتساع تأثيره، يظل جزءا من منظومة أكبر تتكامل

فيها الأسرة، والتعليم، والثقافة، والمنصات الرقمية في تشكيل الوعي الإنساني المعاصر.

4- الثقافة:

إذا كانت الأسرة تغرس البذور الأولى للوعي، والتعليم ينظم نموها، والإعلام يوسع دائرة تفاعلها مع الواقع فإن الثقافة تمثل الإطار الحضاري الأشمل الذي تكتسب داخله هذه العناصر معناها الحقيقي. ولذلك يصعب الحديث عن الوعي بمعزل عن الثقافة؛ لأن الإنسان لا يفكر خارج النسق الثقافي الذي ينتمي إليه، كما لا يدرك الأشياء إدراكا مجردا، بل يدركها من خلال اللغة والرموز والقيم والتصورات التي تشكلها ثقافته.

ولهذا السبب اهتم علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع وفلسفة الثقافة بدراسة العلاقة بين الثقافة والوعي، وعدوا الثقافة الوسط الذي تتكون فيه الرؤية إلى العالم. فالإنسان لا يرث الثقافة بالمعنى البيولوجي، وإنما يكتسبها بالتنشئة، والتعليم، والتفاعل مع الجماعة، حتى تصبح جزءا من طريقته في التفكير، وفي تفسير الظواهر،

وفي إصدار الأحكام.[1] ومن هنا فإن الوعي ليس مجرد حصيلة معلومات، بل هو في جانب كبير منه نتاج ثقافي. فقد يمتلك شخصان القدر نفسه من المعرفة، لكنهما يختلفان في فهمها وتأويلها تبعا لاختلاف المرجعية الثقافية التي ينطلق منها كل منهما.

كثيرا ما ينظر إلى الثقافة على أنها مجموعة من المعارف أو الفنون أو الآداب، غير أن هذا الفهم – على أهميته – لا يكشف إلا جانبا من حقيقتها. فالثقافة، في معناها الواسع، هي النظام الذي يمنح الأشياء معانيها داخل المجتمع. فهي التي تحدد ما يعد قيمة، وما يعد انحرافا وما ينظر إليه على أنه تقدم أو تأخر، وما يقبل أو يرفض وما يعد ممكنا أو مستحيلا.[2]

ولهذا فإن الثقافة لا تؤثر في سلوك الإنسان فقط، بل تؤثر في الطريقة التي يرى بها العالم. ومن هنا كان تأثيرها في الوعي أعمق من تأثير كثير من المؤسسات الأخرى؛ لأنها لا تقدم للفرد معلومات جاهزة، وإنما تشكل الإطار الذي يفسر من خلاله هذه المعلومات.

---

(1) عبد الرؤوف المناوي، الثقافة الرقمية، ص73.

(2) المرجع السابق، ص77.

شهد العصر الرقمي تحولا عميقا في المجال الثقافي، تمثل في انتقال الإنسان من فضاء ثقافي يغلب عليه الطابع المحلي إلى فضاء عالمي مفتوح. ففي الماضي كانت الثقافة تنتقل أساسا من الأسرة، والمدرسة، والحي، والمؤسسات الدينية، والكتاب، وكانت البيئة المحلية تؤدي دورا حاسما في تشكيل شخصية الفرد. أما اليوم فقد أصبح الإنسان يتعرض يوميا لثقافات متعددة وأنماط متباينة من التفكير، ورؤى مختلفة للعالم، دون أن يغادر مكانه.

ولا شك أن هذا الانفتاح أتاح فرصا واسعة للتعارف بين الشعوب، وتبادل الخبرات، والاطلاع على منجزات الحضارات المختلفة، كما وسع آفاق المعرفة الإنسانية بصورة غير مسبوقة.

غير أن هذا الانفتاح نفسه أوجد تحديات ثقافية معقدة، من أبرزها تراجع الحدود بين الثقافات، وازدياد التأثير المتبادل بينها، وهيمنة بعض الأنماط الثقافية العالمية على حساب الخصوصيات المحلية.

وهنا تظهر أهمية الوعي الثقافي؛ لأنه وحده القادر على تحقيق التوازن بين الانفتاح على الآخر والمحافظة على الهوية.

لم يعد التحول الرقمي يقتصر على وسائل الاتصال، بل امتد إلى القيم وأنماط الحياة. فقد ظهرت مفاهيم جديدة، وتغيرت دلالات مفاهيم قديمة، وأصبحت بعض القيم تكتسب حضورا أكبر، مثل السرعة، والآنية والتفاعل، والانتشار، في حين تراجعت – لدى بعض الفئات – قيم أخرى، مثل التريث، والتأمل، والصبر في تحصيل المعرفة. ولا يعني هذا أن الثقافة الرقمية ألغت القيم السابقة، وإنما أعادت ترتيبها، وأعادت تحديد موقعها داخل الحياة اليومية.

ولهذا فإن دراسة الثقافة الرقمية لا ينبغي أن تنحصر في وصف الأدوات التقنية، بل يجب أن تمتد إلى تحليل التحولات التي أحدثتها في منظومة القيم، وفي أنماط التفكير، وفي علاقة الإنسان بذاته وبالآخرين.

تعد الهوية الثقافية من أكثر القضايا ارتباطا بالوعي؛ لأنها تمثل الإطار الذي يعرف الإنسان من خلاله نفسه ويحدد علاقته بمجتمعه وتاريخه ولغته وقيمه. وقد أثار العصر الرقمي نقاشا واسعا حول مستقبل الهوية، بين من رأى أن العولمة الرقمية ستؤدي إلى ذوبان الهويات المحلية داخل ثقافة كونية واحدة، ومن رأى أن الوسائط

الرقمية نفسها أصبحت وسيلة لإحياء الهويات وإعادة تقديمها، والتعريف بها على نطاق عالمي.

والواقع أن التجربتين معا حاضرتان؛ فالتقنية لا تفرض اتجاها واحدا، وإنما تتيح إمكانات متعددة. فقد تستخدم لإضعاف الانتماء الثقافي، كما قد تستخدم لتعزيزه، ونشر اللغة، وحفظ التراث، وإبراز الخصوصية الحضارية. ومن هنا فإن مستقبل الهوية لا يتوقف على وجود التقنية أو غيابها، بل على مستوى الوعي الذي يوجه استخدامها.

إن أخطر ما يمكن أن تواجهه الثقافة في العصر الرقمي ليس كثرة المعلومات، وإنما غياب القدرة على نقدها فالثقافة الحية ليست التي ترفض كل جديد، كما أنها ليست التي تقبل كل وافد، وإنما هي التي تمتلك معايير للموازنة، والاختيار، والنقد، والإبداع.

ولهذا فإن بناء الوعي الثقافي في العصر الرقمي لا يعني إقامة الحواجز أمام الثقافات الأخرى، بل يعني إعداد إنسان قادر على الحوار، والاستفادة، والتمييز، دون أن يفقد مرجعيته أو يذوب في غيره.

وعلى هذا الأساس تصبح الثقافة قوة منتجة للوعي، لا لأنها تقدم إجابات جاهزة، بل لأنها تمنح الإنسان الأدوات التي تمكنه من فهم العالم، وتأويله، والتفاعل معه بوعي ومسؤولية.

ومن ثم فإن الثقافة تظل، رغم التحولات الرقمية، الحاضنة الأعمق لتشكل الوعي، لأنها الإطار الذي تتداخل داخله الأسرة، والتعليم، والإعلام، وسائر المؤثرات الأخرى، لتنتج في النهاية الطريقة التي يفكر بها الإنسان، ويحكم بها على الأشياء، ويحدد بها موقعه في العالم.

5-المنصات الرقمية:

يمثل ظهور المنصات الرقمية أحد أكثر التحولات تأثيرا في بنية الوعي المعاصر لأنها لم تعد مجرد أدوات تقنية لنقل المعلومات أو تسهيل التواصل، بل أصبحت بيئات كاملة يعيش الإنسان داخلها جزءا كبيرا من حياته اليومية. ففي هذه البيئات يتعلم، ويتواصل ويستهلك الأخبار، ويكوّن العلاقات، ويعرض أفكاره، ويتابع العالم من حوله.

ولهذا فإن المنصة الرقمية لا يمكن فهمها بوصفها قناة محايدة تنتقل عبرها الرسائل فقط، بل ينبغي النظر إليها بوصفها فضاء له قوانينه الخاصة، وآلياته المؤثرة، ومنطقه الذي يحدد بدرجة كبيرة طبيعة المحتوى الذي يصل إلى المستخدم، وطريقة تفاعله معه.

فالمستخدم لا يدخل إلى عالم رقمي فارغ، وإنما يدخل إلى بيئة مصممة وفق أنظمة وخوارزميات تحدد ما يظهر له، وما يختفي عنه، وما يكرر أمامه، وما يجذب انتباهه. ومن هنا أصبحت المنصات طرفا جديدا في عملية تشكيل الوعي، إلى جانب المؤسسات التقليدية المعروفة.

أحدثت المنصات الرقمية تحولا جوهريا في مفهوم الجمهور. ففي الإعلام التقليدي كان الجمهور ينظر إليه باعتباره مجموعة من المتلقين الذين تصلهم الرسائل من مصدر محدد. أما في البيئة الرقمية فقد أصبح المستخدم عضوا في مجتمع تفاعلي، ينتج المحتوى، ويعلق عليه ويعيد نشره، ويسهم في انتشاره.

وهذا التحول منح الأفراد قوة لم تكن متاحة لهم سابقا؛ فأصبح بإمكان شخص واحد أن يطلق فكرة، أو يناقش قضية، أو يؤثر في اتجاهات عامة واسعة. غير أن

هذه المشاركة الواسعة تطرح سؤالا مهما: هل كل مشاركة تؤدي بالضرورة إلى بناء وعي؟ الإجابة ليست دائما بالإيجاب؛ لأن كثرة الأصوات لا تعني بالضرورة ارتفاع مستوى الوعي. فقد يؤدي الانفتاح غير المنظم إلى انتشار الآراء غير المتخصصة، أو مساواة المعرفة العلمية بالانطباعات الشخصية، أو تحويل النقاش العام إلى صراعات قائمة على الانفعال أكثر من العقل. ومن هنا فإن قيمة المشاركة الرقمية لا تقاس بمجرد وجودها، وإنما بمستوى الوعي الذي يحكمها.

من أهم خصائص المنصات الرقمية أنها تعمل في بيئة تقوم على التنافس على انتباه المستخدم. فالانتباه أصبح موردا اقتصاديا مهما، وتسعى المنصات إلى المحافظة عليه لأطول مدة ممكنة.

وهذا الأمر يؤثر بصورة مباشرة في تشكيل الوعي؛ لأن ما يراه الإنسان بصورة متكررة يكتسب في ذهنه أهمية أكبر، حتى لو لم يكن بالضرورة الأكثر أهمية في الواقع.

فقد تتحول قضية معينة إلى موضوع مركزي في الوعي الجمعي بسبب كثافة تداولها، بينما تتراجع قضايا أخرى أكثر أهمية لأنها لا تحظى بالانتشار نفسه. وهنا

يظهر أن المنصات لا تتحكم دائما في مضمون الوعي فقط، بل قد تؤثر في ترتيب الأولويات داخل الوعي أي في تحديد ما يراه الإنسان جديرًا بالاهتمام.

لا يمكن فهم تأثير المنصات الرقمية دون فهم دور الخوارزميات. فهذه الأنظمة البرمجية تقوم بتحليل سلوك المستخدم، واهتماماته، وتفاعلاته، ثم تقترح عليه محتوى معينا بناء على ذلك.

وقد يبدو الأمر في ظاهره خدمة تساعد المستخدم على الوصول إلى ما يناسبه، غير أن له جانبا آخر؛ إذ إن الخوارزمية لا تعرض العالم كما هو، وإنما تعرض جزءا منه وفق معايير محددة.

وقد يؤدي هذا إلى تكوين بيئة معرفية مغلقة يرى فيها الإنسان ما يوافق اهتماماته السابقة، ويقل تعرضه للآراء المختلفة، وهو ما يعرف أحيانا بظاهرة (فقاعات الترشيح). وتكمن الخطورة هنا في أن المستخدم قد يشعر بأنه يختار بحرية، بينما تكون اختياراته قد تأثرت مسبقا بالأنظمة التي تنظم المحتوى المعروض عليه.[1]

(1) رضا عصر، الذكاء الاصطناعي ثورة في عالم التكنلوجيا، القاهرة دار العربي للنشر والتوزيع، 2019م، ص47.

ولهذا أصبح الوعي الرقمي يتطلب فهما لهذه الآليات، وعدم التعامل مع البيئة الرقمية باعتبارها فضاء محايدا تماما.

أعادت المنصات الرقمية تشكيل علاقة الإنسان بالزمن. فالخبر ينتقل لحظة وقوعه والصورة تنتشر في ثوان والرأي العام قد يتغير خلال ساعات. وقد منح هذا التسارع الإنسان قدرة كبيرة على المتابعة والمشاركة، لكنه في الوقت نفسه قلل أحيانا من فرص التأمل والتحقق.

فالسرعة قد تكون ميزة عندما تتعلق بالوصول إلى المعلومات، لكنها قد تصبح مشكلة عندما تستبدل التسرع بالتفكير، والانفعال بالتحليل، ورد الفعل بالحكم المتزن. ومن هنا فإن أحد تحديات الوعي الرقمي هو استعادة قيمة التمهل في عالم يقوم على السرعة.

لا يمكن إصدار حكم مطلق على المنصات الرقمية؛ فهي ليست أدوات لبناء الوعي فقط، ولا أدوات لهدمه فقط وإنما هي فضاءات تتحدد آثارها بحسب طريقة استخدامها. فقد أصبحت وسيلة لنشر المعرفة، وتعليم اللغات وتبادل الخبرات، والتعريف بالثقافات، وإطلاق المبادرات الاجتماعية، وربط الباحثين والطلاب

والمبدعين في مختلف أنحاء العالم. وفي المقابل قد تتحول إلى بيئة لنشر الكراهية، أو التضليل، أو الاستقطاب، أو الاستهلاك السطحي للمعلومات.[1]

ولهذا فإن القضية الأساسية ليست في وجود المنصات، بل في نوع العلاقة التي يبنيها الإنسان معها فالمستخدم الواعي لا يتعامل معها باعتبارها مصدرا نهائيا للحقيقة، وإنما باعتبارها مجالًا يحتاج إلى الفهم والنقد والاختيار.

ومن هنا أصبحت المنصات الرقمية فاعلا جديدا في تشكيل الوعي، لكنها فاعل مختلف عن المؤسسات التقليدية لأنها لا تقدم المعرفة فقط، بل تنظم طريقة الوصول إليها، ولا تنقل الواقع فقط، بل تسهم في تشكيل الصورة التي يرى الإنسان الواقع من خلالها.

وهذا يجعل فهم المنصات وآليات عملها شرطا أساسيا لفهم تحولات الوعي في العصر الرقمي.

---

(1) أحمد الشيمي، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته، القاهرة، دار الكتب العلمية، 2018م، ص77.

6-الذكاء الاصطناعي:

يمثل الذكاء الاصطناعي مرحلة جديدة في تطور العلاقة بين الإنسان والتقنية؛ لأنه لم يعد مجرد وسيلة تساعد الإنسان على إنجاز بعض الأعمال الحسابية أو معالجة البيانات، بل أصبح قادرا على إنتاج النصوص، وتحليل المعلومات، وتقديم الاقتراحات، وإنشاء الصور والمشاركة في عمليات التعلم والبحث واتخاذ القرار.[1]

ولهذا فإن أثر الذكاء الاصطناعي في تشكيل الوعي يختلف عن أثر الوسائل الرقمية السابقة؛ فالهاتف أو الحاسوب أو المنصة الرقمية كانت في الغالب أدوات للوصول إلى المعلومات، أما الذكاء الاصطناعي فأصبح يدخل في عملية إنتاج المعرفة نفسها، وفي تنظيمها وتفسيرها، واقتراحها على الإنسان. ومن هنا يبرز سؤال جوهري: هل أصبح الذكاء الاصطناعي مصدرا جديدا من مصادر تشكيل الوعي؟

تحتاج الإجابة إلى قدر من التوازن؛ فالذكاء الاصطناعي لا يمتلك وعيا ذاتيا بالمعنى الإنساني، لكنه أصبح وسيطا معرفيا قادرا على التأثير في الطريقة التي يصل

(1) أحمد الشيمي، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته، ص81.

بها الإنسان إلى المعرفة، وفي طبيعة القرارات التي يتخذها، وفي التصورات التي يبنيها حول القضايا المختلفة.

ارتبطت المعرفة الإنسانية طويلا بالبحث والقراءة والتجربة والتحليل، وكان الوصول إليها يتطلب جهدا ووقتا ومهارات متعددة. أما اليوم فقد أصبح الإنسان قادرا على الحصول على إجابات سريعة عن أسئلته من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي.

ولا شك أن هذا التحول يحمل فوائد كبيرة؛ إذ يساعد الباحث والطالب والكاتب والمهني على الوصول إلى المعلومات، وتنظيم الأفكار، واكتشاف علاقات جديدة بين المعارف المختلفة.

غير أن سهولة الوصول إلى الإجابة تثير تحديا مهما، وهو احتمال انتقال الإنسان من مرحلة البحث عن المعرفة إلى مرحلة استهلاك الإجابات الجاهزة.

فالمشكلة ليست في استخدام الذكاء الاصطناعي، وإنما في أن يتحول من أداة مساعدة للعقل إلى بديل عن العقل.

فالوعي لا يتكون من المعلومات وحدها، بل من عملية التفكير التي تسبق الوصول إلى المعرفة، ومن القدرة على التساؤل، والنقد، والمقارنة، وإعادة بناء الأفكار.

أدى انتشار الذكاء الاصطناعي إلى إعادة طرح سؤال قديم بصيغة جديدة: ما الذي يميز الإنسان في عصر تستطيع فيه الآلة معالجة كميات هائلة من المعلومات؟

إن الإجابة لا تكمن في منافسة الآلة في المجالات التي تتفوق فيها، مثل سرعة الحساب أو تحليل البيانات وإنما في المجالات التي ترتبط بالوعي الإنساني، مثل الحكم الأخلاقي والإبداع، وفهم السياقات، وتحمل المسؤولية.

ومن هنا فإن العصر الرقمي لا يدفع إلى إلغاء دور الإنسان، بل يدفع إلى إعادة تعريف هذا الدور. فالإنسان في البيئة الجديدة لا ينبغي أن يكون مجرد مستخدم للتقنية، بل ينبغي أن يكون قادرا على توجيهها، وتقييم نتائجها وتحديد حدود استخدامها.

وهذا يمثل تحولا مهما في مفهوم الوعي؛ فلم يعد الوعي مرتبطا فقط بامتلاك المعرفة، بل بامتلاك القدرة على إدارة العلاقة مع المعرفة والتقنية معا.

من المجالات التي يظهر فيها أثر الذكاء الاصطناعي بصورة واضحة مجال اتخاذ القرار. فقد أصبحت أنظمة الذكاء الاصطناعي تستخدم في مجالات متعددة لتقديم تحليلات وتوقعات واقتراحات تساعد الإنسان في اتخاذ قراراته.

وهذا الأمر قد يرفع من جودة القرارات عندما يستخدم بطريقة صحيحة، لكنه يثير في الوقت نفسه أسئلة حول حدود الاعتماد على الآلة.

فالقرار الإنساني لا يقوم على البيانات وحدها، وإنما يتضمن قيما، وسياقات اجتماعية، واعتبارات أخلاقية وتجارب إنسانية لا يمكن اختزالها بالكامل في الخوارزميات.

ومن هنا فإن الخطر لا يكمن في الاستفادة من الذكاء الاصطناعي، بل في تسليم عملية الحكم إليه بصورة كاملة وكأن النتائج التقنية تمثل حقائق نهائية لا تقبل المراجعة.

من أبرز القضايا التي يطرحها الذكاء الاصطناعي قضية الثقة. فإذا كان الإنسان في الماضي يواجه مشكلة نقص المعلومات، فإنه اليوم يواجه مشكلة أخرى تتمثل في

كثرة المعلومات المنتجة آليا، وصعوبة التمييز أحيانا بين المحتوى البشري والمحتوى الناتج عن الآلة.

وقد أدى ذلك إلى ظهور تحديات جديدة، مثل انتشار النصوص والصور المصطنعة، وإمكان استخدام التقنية في إنتاج محتوى مضلل يصعب اكتشافه.

ولهذا أصبح الوعي الرقمي في حاجة إلى مستوى أعلى من النقد والتحقق؛ لأن الإنسان لم يعد يتعامل فقط مع أخطاء بشرية محتملة، بل مع أنظمة قادرة على إنتاج محتوى يبدو مقنعا حتى عندما يكون غير دقيق.

تكشف قضية الذكاء الاصطناعي أن التحول الرقمي ليس تحولا تقنيا فقط، بل هو تحول يرتبط بالقيم والمسؤولية.

فكل استخدام للتقنية يطرح أسئلة أخلاقية: من يتحمل مسؤولية القرار؟ كيف نحمي خصوصية الإنسان؟ كيف نمنع التحيز؟ كيف نضمن ألا تستخدم التقنية للإضرار بالآخرين؟

ولهذا فإن المجتمعات التي تمتلك التقنية دون أن تمتلك وعيا أخلاقيا باستخدامها قد تحقق تقدما تقنيا، لكنها قد تواجه أزمات في الثقة والمسؤولية والقيم.

ومن هنا فإن بناء الوعي في عصر الذكاء الاصطناعي يتطلب الجمع بين ثلاثة أبعاد متكاملة:

- المعرفة بالتقنية.
- القدرة النقدية على فهم آثارها.
- المسؤولية الأخلاقية في استخدامها.

وبذلك لا يصبح الذكاء الاصطناعي قوة بديلة عن الإنسان، بل أداة تزيد من قدراته عندما يوجهها وعي ناضج.

إن دخول الذكاء الاصطناعي إلى مجال المعرفة يمثل تحولا عميقا في مصادر تشكيل الوعي؛ لأنه لم يعد مجرد ناقل للمعلومات، بل أصبح شريكا في إنتاجها وتنظيمها وتقديمها. غير أن هذا الدور الجديد لا يلغي مسؤولية الإنسان، بل يجعلها أكثر أهمية.

فكلما ازدادت قدرة التقنية على التأثير في الإنسان، ازدادت الحاجة إلى إنسان أكثر وعيًا بحدود التقنية، وأكثر قدرة على توجيهها، وأكثر إدراكًا لمسؤوليته في استخدامها.

وهذا يؤكد أن مستقبل الوعي في العصر الرقمي لن تحدده التقنية وحدها، وإنما سيحدده مستوى الوعي الذي نمتلكه في التعامل معها.

ثالثا–التفاعل بين المصادر:

لا يكتمل فهم تشكل الوعي في العصر الرقمي من خلال دراسة كل مصدر على حدة؛ لأن التحول الأهم الذي أحدثته البيئة الرقمية لا يتمثل فقط في ظهور مصادر جديدة، وإنما في تغير العلاقة بين هذه المصادر وانتقالها من حالة الاستقلال النسبي إلى حالة التداخل والتفاعل المستمر.

ففي المجتمعات التقليدية كانت مؤسسات تشكيل الوعي تعمل ضمن أدوار أكثر وضوحا؛ فالأسرة تغرس القيم الأولى، والمدرسة تقدم المعرفة المنظمة، والإعلام ينقل الأخبار والقضايا العامة، والثقافة تمنح الإطار العام لفهم العالم. أما في العصر الرقمي فقد أصبحت هذه الحدود أقل وضوحا، وأصبح كل مصدر يتأثر بالآخر ويؤثر فيه.

فالأسرة مثلا لم تعد قادرة على فهم التحولات التي يعيشها الأبناء دون معرفة البيئة الإعلامية والثقافية التي يتحركون داخلها.

والمدرسة لا تستطيع بناء وعي متكامل إذا تجاهلت تأثير المنصات الرقمية، والإعلام لا يعمل بمعزل عن الثقافة السائدة، والمنصات نفسها تعكس أنماطا اجتماعية وثقافية واقتصادية تؤثر في طبيعة المحتوى المنتشر فيها ومن هنا أصبح تشكيل الوعي عملية شبكية، لا تقوم على مركز واحد، وإنما على شبكة من المؤثرات المتداخلة.

كان النموذج التقليدي لتشكيل الوعي يقوم غالبا على علاقة خطية: مصدر المعرفة ← المتلقي ← تكوين الفهم والموقف. أما في البيئة الرقمية فقد تغير هذا النموذج؛ لأن الفرد لم يعد مجرد مستقبل، بل أصبح مشاركا ومنتجا ومعلقا ومؤثرا في الوقت نفسه.[1]

فالمستخدم قد يتلقى خبرا من منصة رقمية، ثم يناقشه في مجتمع افتراضي، ثم يعيد إنتاجه في صورة جديدة، ثم يؤثر به في أشخاص آخرين. وهكذا تصبح عملية تشكيل الوعي دائرة مستمرة من التفاعل، وليس عملية انتقال بسيطة من المرسل إلى المستقبل.

---

(1) خالد محمد الزاوي، الذكاء الاصطناعي ومستقبل التعليم: تحديات وآفاق، القاهرة، دار الفكر العربي، 2020م، ص39.

وهذا التحول يمنح الإنسان فرصا أكبر للمشاركة، لكنه يزيد أيضا من تعقيد عملية بناء الوعي؛ لأن الفرد أصبح يتعرض يوميا لكم هائل من الرسائل المتنافسة التي تحتاج إلى قدر عال من القدرة على الاختيار والنقد.

من أهم نتائج العصر الرقمي أن فكرة المصدر الواحد للمعرفة أصبحت أقل حضورا. ففي الماضي كان الفرد

قد يعتمد على كتاب معين، أو معلم معين، أو وسيلة إعلامية محددة، أما اليوم فقد أصبح يقارن بين مصادر متعددة، وقد يختار مصادره بنفسه وفق اهتماماته.

ويحمل هذا الأمر جانبا إيجابيا؛ لأنه يوسع دائرة الاطلاع، ويقلل من احتكار المعرفة. لكنه يحمل جانبا آخر سلبيا؛ إذ إن كثرة المصادر لا تعني بالضرورة جودة الوعي، فقد تؤدي إلى حالة من الفوضى المعرفية إذا غابت المعايير التي تساعد الإنسان على التمييز والاختيار. ولهذا فإن التحدي الحقيقي لم يعد في الوصول إلى المعلومات، بل في بناء القدرة على إدارة هذا التدفق المعلوماتي.

أدى ظهور المصادر الرقمية إلى أعادة تشكيل أدوار المؤسسات التقليدية، فالأسرة أصبحت مطالبة بفهم البيئة الرقمية بدل الاكتفاء بمنعها أو رفضها،

والمدرسة أصبحت مطالبة بدمج الأدوات الرقمية في بناء التعلم، والإعلام التقليدي أصبح مضطرًا إلى تطوير أدواته لمنافسة الإعلام الجديد. وفي المقابل أصبحت المنصات الرقمية نفسها تؤدي وظائف كانت تقوم بها المؤسسات التقليدية؛ فالمنصة قد تكون مكانا للتعليم، والإخبار، والتثقيف، والترفيه، والتنشئة الاجتماعية في آن واحد.

وهذا التداخل يجعل دراسة الوعي المعاصر أكثر تعقيدا؛ لأن الفصل بين (التقليدي) و(الرقمي) لم يعد ممكنا بصورة حادة، فالإنسان يعيش في بيئة هجينة تجمع بين الاثنين.

على الرغم من تعدد المصادر وتزايد قوة التقنية، يبقى الإنسان هو العنصر الحاسم في عملية تشكيل الوعي فالمصدر الواحد قد ينتج آثارا مختلفة باختلاف الأشخاص الذين يتعاملون معه. فالكتاب نفسه قد يبني وعيا نقديا عند قارئ، وقد يتحول إلى مجرد معلومات محفوظة عند قارئ آخر. والمنصة الرقمية نفسها قد تكون وسيلة للتعلم عند شخص، ووسيلة لإهدار الوقت عند شخص آخر. وهذا يعني أن القضية

الأساسية ليست فقط في قوة المصادر، وإنما في مستوى استعداد الإنسان للتعامل معها.

ومن هنا تظهر أهمية مفهوم المناعة المعرفية؛ أي قدرة الفرد على حماية وعيه من التضليل، والانتقاء الواعي لما يتعرض له، واستخدام المعرفة بطريقة مسؤولة.

إن التحولات الرقمية تكشف أن بناء الوعي لم يعد مسؤولية مؤسسة واحدة. فالأسرة وحدها لا تستطيع مواجهة تحديات العصر، والمدرسة وحدها لا تستطيع ضبط كل مصادر المعرفة، والإعلام وحده لا يستطيع توجيه المجال العام، بل إن المطلوب هو تكامل هذه المصادر ضمن رؤية مشتركة. فإذا قامت الأسرة ببناء الأساس القيمي، وساعد التعليم على تنمية التفكير النقدي، وأسهم الإعلام في تقديم المعرفة المسؤولة، واستطاعت الثقافة أن تمنح الإنسان هويته وقدرته على الفهم، وتم توجيه التقنية ضمن إطار أخلاقي، فإن البيئة الرقمية يمكن أن تتحول إلى مجال واسع لبناء وعي أكثر نضجا.

أما إذا عملت هذه المصادر في اتجاهات متعارضة، فإن الإنسان يصبح أكثر عرضة للتشتت والارتباك وفقدان القدرة على تحديد المعايير.

رابعا- سلطة تشكيل الوعي الرقمي:

يؤدي تحليل مصادر تشكيل الوعي إلى سؤال جوهري: هل انتقلت سلطة تشكيل الوعي من المؤسسات التقليدية إلى التقنية والمنصات الرقمية؟ قد يبدو للوهلة الأولى أن الإجابة نعم، بسبب القوة المتزايدة للمنصات والخوارزميات، غير أن الأمر أكثر تعقيدا. فالتقنية لا تعمل في فراغ، وإنما تتأثر بالاقتصاد والسياسة والثقافة والقيم الاجتماعية. كما أن المنصات نفسها ليست مستقلة تماما، بل تحكمها اختيارات بشرية وتصميمات تعكس أهدافا ومصالح معينة. ولهذا فإن سلطة تشكيل الوعي اليوم موزعة بين الإنسان والمؤسسات والتقنية معا.

فالمنصات تؤثر في ما يصل إلى الإنسان، والإعلام يؤثر في تفسير الأحداث، والتعليم يؤثر في أدوات التفكير والأسرة والثقافة تؤثران في منظومة القيم، لكن الإنسان يظل قادرا – إذا امتلك الوعي النقدي – على إعادة تفسير هذه المؤثرات واختيار موقفه منها.

ومن هنا فإن المعركة الحقيقية في العصر الرقمي ليست معركة امتلاك المعلومات، وإنما معركة امتلاك القدرة على فهمها وتوجيهها. وهذا يقود إلى نتيجة أساسية

مفادها أن بناء الوعي الرقمي لا يعني تدريب الإنسان على استخدام الأدوات الرقمية فقط، بل يعني بناء شخصية قادرة على التعامل مع منظومة معقدة من المؤثرات، وفهم آلياتها، وتحديد موقعها منها.

وبذلك يصبح الوعي هو الوسيلة التي تمكن الإنسان من أن يكون فاعلا في العصر الرقمي، لا مجرد موضوع تتنازعه مصادر التأثير المختلفة.

يكشف تحليل مصادر تشكل الوعي الرقمي أن التحول الذي أحدثته التقنية لم يكن مجرد إضافة وسائل جديدة إلى جانب الوسائل القديمة، وإنما كان تحولا في طبيعة البيئة التي يتكون داخلها الوعي الإنساني. فالوعي لم يعد يتشكل داخل فضاءات محددة ومغلقة نسبيا، بل أصبح يتكون داخل فضاء مفتوح تتداخل فيه الأسرة والمؤسسة التعليمية، والإعلام، والثقافة، والمنصات الرقمية، والأنظمة الذكية. وهذا التداخل جعل عملية بناء الوعي أكثر ثراء من جهة، وأكثر تعقيدا من جهة أخرى.

فقد أتاحت البيئة الرقمية للإنسان فرصا واسعة للوصول إلى المعرفة، والانفتاح على ثقافات متعددة، والمشاركة في إنتاج المحتوى، والتفاعل مع قضايا تتجاوز

حدوده الجغرافية والاجتماعية. لكنها في الوقت نفسه جعلته يواجه تحديات جديدة تتعلق بكثرة المعلومات، وتعدد مصادر التأثير، وسرعة انتشار الأفكار، وصعوبة التمييز بين المعرفة الموثوقة والمحتوى المضلل.

ومن أهم النتائج التي يكشف عنها هذا المبحث أن العصر الرقمي لم يلغ دور المؤسسات التقليدية في تشكيل الوعي، وإنما أعاد تحديد وظائفها. فالأسرة لم تعد المصدر الوحيد للمعرفة، لكنها أصبحت أكثر أهمية في بناء المرجعية القيمية والمناعة النفسية. والمدرسة لم تعد محتكرة للمعلومة، لكنها أصبحت مسؤولة عن بناء العقل القادر على الفهم والنقد. والإعلام لم يعد الناقل الوحيد للأحداث، لكنه أصبح طرفا في صناعة التصورات والمعاني. أما المنصات الرقمية والذكاء الاصطناعي فقد أضافا بعدا جديدا، لأنهما لا يقدمان المحتوى فقط، بل يؤثران في طريقة الوصول إليه وترتيبه وتفسيره.

وهذا يعني أن القضية الأساسية في العصر الرقمي ليست وجود مصادر متعددة لتشكيل الوعي، وإنما قدرة الإنسان على إدارة علاقته بهذه المصادر. فالمشكلة

ليست في كثرة المؤثرات، بل في غياب المعايير التي تمكن الفرد من الاختيار، والتحليل، والموازنة.

ومن هنا يصبح الوعي الرقمي مستوى متقدما من الوعي العام؛ لأنه لا يتعلق بمعرفة كيفية استخدام التقنية فقط، بل يتعلق بفهم طبيعة البيئة الرقمية، وإدراك آليات تأثيرها، والقدرة على التعامل معها بصورة نقدية ومسؤولة.

لقد انتقل تشكيل الوعي الإنساني في العصر الرقمي من نموذج يعتمد على مؤسسات محددة ذات أدوار واضحة إلى نموذج أكثر تركيبًا تتداخل فيه المؤسسات التقليدية مع الفاعلين الرقميين الجدد. ولم يعد السؤال المطروح هو: من يشكل وعي الإنسان؟ لأن الإجابة لم تعد مرتبطة بمصدر واحد، وإنما أصبح السؤال الأهم: كيف يستطيع الإنسان أن يحافظ على استقلال وعيه داخل بيئة تتعدد فيها مصادر التأثير وتتسارع فيها عمليات إنتاج المعنى؟

إن مستقبل الوعي في العصر الرقمي لن تحدده التقنية وحدها، كما لن تحدده المؤسسات التقليدية وحدها، بل سيتحدد بقدرة الإنسان والمجتمع على بناء علاقة متوازنة مع هذه التحولات، بحيث تصبح التقنية وسيلة لتوسيع الوعي لا أداة

للسيطرة عليه، ومجالًا للإبداع لا سببًا للاغتراب، وفضاءً للمعرفة لا مصدرًا للفوضى.

وبذلك يمهد هذا المبحث للانتقال إلى دراسة التحولات التي طرأت على الوعي نفسه في المجالات المختلفة، بعد أن تم تحديد مصادره والبيئة التي يتشكل داخلها.

المبحث الخامس: مجالات الوعي الرقمي

تمهيد:

إذا كان الوعي الرقمي يمثل استجابة الإنسان للتحولات التي أحدثتها الثورة الرقمية في المعرفة والاتصال والحياة الاجتماعية، فإنه لا يتجلى في مجال واحد، ولا يقتصر على امتلاك المهارات التقنية أو القدرة على استخدام الوسائط الرقمية، بل يمتد ليشمل مختلف مجالات النشاط الإنساني. فالتحول الرقمي لم يغير وسائل التواصل فحسب، وإنما أعاد تشكيل المعرفة، والإعلام، والتعليم، والثقافة، والعلاقات الاجتماعية، ومنظومة القيم، وحتى العلاقة بين الفرد وحقوقه وواجباته في البيئة الرقمية.

ومن هنا فإن الحديث عن مجالات الوعي الرقمي لا يقصد به تقسيما تجزيئيا للوعي، لأن الوعي في حقيقته بناء متكامل تتداخل مكوناته، وإنما هو تقسيم تحليلي يهدف إلى إبراز أهم الميادين التي يظهر فيها أثر التحول الرقمي، ويتجلى فيها الوعي الإنساني بصور مختلفة. وقد يبرز أحد هذه المجالات في موقف معين، ثم

يتداخل مع غيره في موقف آخر، إلا أن هذا التمييز يظل ضروريًا لأغراض الدراسة والتحليل.

كما أن هذه المجالات لا تقوم على المساواة من حيث الأهمية، ولا على الاستقلال التام فيما بينها، بل إن كل مجال يسند الآخر ويكمله، حتى تتكون في النهاية شخصية رقمية واعية قادرة على التعامل مع البيئة الرقمية بكفاءة ومسؤولية. فالوعي المعرفي يحتاج إلى وعي إعلامي يرشده إلى مصادر المعرفة، والوعي الإعلامي يحتاج إلى وعي أخلاقي يضبط ممارسته، وكلاهما يحتاج إلى وعي قانوني يحفظ الحقوق، ووعي تقني يمكن من حسن استخدام الوسائط الرقمية.

وانطلاقا من ذلك، يمكن تصنيف مجالات الوعي الرقمي إلى عدد من المجالات الرئيسة التي تمثل أهم مظاهر حضوره في الحياة المعاصرة، دون ادعاء الحصر، وإنما باعتبارها أكثر المجالات اتصالًا بموضوع هذه الدراسة.

أولا- المجال المعرفي:

يعد المجال المعرفي الأساس الذي تقوم عليه بقية مجالات الوعي الرقمي؛ لأن المعرفة هي المادة الأولية التي يتكون منها الوعي، وكل تحول في طرق إنتاج المعرفة أو تداولها ينعكس مباشرة على طريقة التفكير والإدراك.

ويقصد بالمجال المعرفي مجموع العمليات التي تتصل بالحصول على المعرفة، والبحث عنها، وتقويمها، وتنظيمها وتحويلها إلى فهم يمكن الاستفادة منه في تفسير الواقع واتخاذ القرار.

وتنبع أهمية هذا المجال من أن الثورة الرقمية أحدثت تحولا غير مسبوق في بنية المعرفة الإنسانية. فلم تعد المعرفة حكرا على المؤسسات الأكاديمية أو المكتبات، بل أصبحت متاحة عبر المنصات الرقمية، وقواعد البيانات والمكتبات الإلكترونية، والبيئات التعليمية المفتوحة، وأنظمة الذكاء الاصطناعي، وهو ما أتاح فرصًا واسعة للوصول إلى المعلومات في زمن قصير.

إلا أن هذا التحول لم يجعل المشكلة في ندرة المعرفة، وإنما في وفرتها؛ إذ أصبح الفرد يواجه تدفقًا هائلًا من المعلومات، يختلط فيه الصحيح بغير الصحيح، والعلمي

بالشائع، والرأي بالحقيقة، مما جعل امتلاك أدوات التمييز والنقد والتحقق شرطًا أساسيًا لبناء المعرفة.

ومن هنا لم يعد الوعي المعرفي في العصر الرقمي يقاس بمقدار ما يملكه الإنسان من معلومات، وإنما بقدرته على الوصول إلى المعرفة الموثوقة، وتحليلها، ونقدها، وربطها بسياقاتها المختلفة، ثم توظيفها في حل المشكلات واتخاذ المواقف الرشيدة.

كما أن التحول الرقمي نقل الإنسان من ثقافة الحفظ إلى ثقافة البحث، ومن استهلاك المعرفة إلى المشاركة في إنتاجها، وهو ما يجعل المجال المعرفي حجر الزاوية في بناء الوعي الرقمي، لأنه يمد بقية المجالات بالأساس الفكري الذي تقوم عليه.

وينبغي التنبيه إلى أن هذا المجال لا يقتصر على المهارات التقنية للبحث الإلكتروني، بل يشمل كذلك تكوين العقل النقدي، وتنمية القدرة على التساؤل، والمقارنة، والاستدلال، والتحقق من المصادر، وهي مهارات أصبحت تمثل جوهر الوعي في مجتمع المعرفة.

ثانيا- المجال الإعلامي:

يمثل المجال الإعلامي أحد أكثر مجالات الوعي الرقمي اتصالًا بحياة الإنسان اليومية؛ لأن البيئة الرقمية جعلت الفرد في حالة تعرض مستمر لسيل متدفق من الأخبار، والآراء، والصور، والمقاطع المرئية، والإعلانات، والرسائل الإعلامية المتنوعة. ولم يعد الإعلام، في هذا السياق، مجرد وسيلة لنقل الأحداث، بل أصبح قوة فاعلة في بناء التصورات، وتوجيه الاهتمامات، وصياغة الرأي العام.

ويقصد بالمجال الإعلامي ذلك الجانب من الوعي الذي يمكّن الفرد من فهم الرسائل الإعلامية وتحليلها والتمييز بين الخبر والرأي، وبين الحقيقة والتضليل، وبين المعلومات الموثقة والمحتوى الذي يقوم على الإثارة أو التلاعب. وهو بذلك لا يقتصر على متابعة وسائل الإعلام، وإنما يشمل امتلاك الأدوات الفكرية التي تجعل الإنسان متلقيًا ناقدا لا مستقبلا سلبيا.

وتزداد أهمية هذا المجال في العصر الرقمي لأن الحدود الفاصلة بين المنتج والمتلقي للمحتوى قد تلاشت إلى حد بعيد، فأصبح كل مستخدم قادرًا على إنتاج الرسائل الإعلامية ونشرها والتأثير في الآخرين. وهذا التحول منح الأفراد مساحة أوسع

للتعبير والمشاركة، لكنه جعلهم في الوقت نفسه يتحملون مسؤولية أكبر في التحقق من المعلومات قبل تداولها، وفي مراعاة القيم المهنية والأخلاقية عند إنتاج المحتوى أو إعادة نشره.

ويرتبط المجال الإعلامي بالتحول الرقمي ارتباطًا وثيقًا؛ إذ إن المنصات الرقمية والخوارزميات أعادت تشكيل البيئة الإعلامية، فلم تعد الرسائل تصل إلى الجمهور بالطريقة التقليدية، بل أصبحت تخضع لآليات رقمية تتحكم في ترتيب المحتوى وانتشاره، وتؤثر في أولويات المتلقي واهتماماته. ومن ثم فإن الوعي الإعلامي لم يعد يقتصر على فهم مضمون الرسالة، وإنما أصبح يشمل فهم البيئة الرقمية التي تنتجها وتدير انتشارها.

ولهذا يغدو المجال الإعلامي ركيزة أساسية في بناء الوعي الرقمي؛ لأنه يحمي الفرد من الانخداع بالمظاهر الإعلامية ويعزز قدرته على التعامل مع المعلومات بقدر من النقد والمسؤولية، ويجعله أكثر قدرة على الإسهام في فضاء إعلامي يقوم على المصداقية واحترام الحقيقة.

ثالثا- المجال التربوي:

إذا كان المجال المعرفي يهتم ببناء المعرفة، والمجال الإعلامي يهتم بحسن التعامل مع الرسائل الإعلامية، فإن المجال التربوي يعنى ببناء الإنسان القادر على توظيف المعرفة في سلوكه وممارساته اليومية. ومن هنا فإن التربية ليست عملية تعليمية فحسب، وإنما هي عملية تكوين متكاملة للشخصية، تسعى إلى تنمية العقل والقيم والاتجاهات والمهارات.

ويقصد بالمجال التربوي في إطار الوعي الرقمي ذلك الجانب الذي يهتم بإعداد الفرد للتفاعل الإيجابي مع البيئة الرقمية، من خلال تنمية التفكير الناقد، وترسيخ التعلم الذاتي، وتعزيز المسؤولية، وبناء العادات الرقمية الرشيدة.

وتنبع أهمية هذا المجال من أن التحول الرقمي لم يغير أدوات التعليم فقط، بل غيّر فلسفة التعلم نفسها. فلم يعد المتعلم يعتمد اعتمادًا كليًا على المعلم أو الكتاب المدرسي، وإنما أصبح يمتلك مصادر متعددة للتعلم، وأصبح قادرًا على التعلم في أي زمان ومكان، من خلال المنصات التعليمية، والمكتبات الرقمية، والدورات المفتوحة، وأدوات الذكاء الاصطناعي.

غير أن هذا التحول لا يحقق أهدافه تلقائيًا، لأن كثرة الموارد التعليمية لا تؤدي بالضرورة إلى جودة التعلم، ما لم يمتلك المتعلم القدرة على تنظيم تعلمه، واختيار مصادره، وإدارة وقته، وتقويم ما يكتسبه من معارف.

ومن هنا فإن الوعي التربوي في العصر الرقمي لم يعد يقتصر على اكتساب المعرفة، بل أصبح يشمل تنمية مهارات التعلم المستمر، والقدرة على التكيف مع التطورات المتسارعة، والاستعداد للتعلم مدى الحياة، وهي خصائص أصبحت من أبرز سمات المجتمعات المعرفية المعاصرة.

كما أن المجال التربوي يرتبط بالتحول الرقمي من زاوية أخرى، تتمثل في تغير أدوار المؤسسات التربوية. فالمدرسة والجامعة لم تعودا المصدر الوحيد للمعرفة، بل أصبحتا تضطلعان بدور أكثر عمقًا يتمثل في بناء الشخصية، وتنمية التفكير، وإكساب المتعلم القدرة على التعامل الواعي مع البيئة الرقمية.

وعلى هذا الأساس فإن المجال التربوي لا يقتصر على تعليم استخدام التقنية، وإنما يتجاوز ذلك إلى بناء إنسان قادر على توظيفها في التعلم، والعمل، والإبداع، وخدمة المجتمع، وهو ما يجعله أحد الدعائم الأساسية للوعي الرقمي الشامل.

رابعا- المجال الثقافي:

يمثل المجال الثقافي أحد أعمق مجالات الوعي الرقمي؛ لأنه يتصل بالإطار المرجعي الذي تتشكل في ضوئه رؤية الإنسان للعالم، وتتحدد من خلاله منظومة القيم، وأنماط التفكير، وطرائق تفسير الظواهر. فالثقافة ليست رصيدًا من المعارف أو الفنون فحسب، وإنما هي النسق الذي يمنح الإنسان هويته، ويحدد علاقته بتاريخه، ولغته ومجتمعه، وبالثقافات الأخرى.

ويقصد بالمجال الثقافي ذلك الجانب من الوعي الذي يمكن الإنسان من فهم التحولات الثقافية التي أفرزها العصر الرقمي، والتعامل معها بوعي يحقق التوازن بين الانفتاح على الثقافات الإنسانية، والمحافظة على الخصوصية الثقافية والهوية الحضارية.

وتتجلى أهمية هذا المجال في أن البيئة الرقمية أزالت كثيرًا من الحواجز التي كانت تفصل بين الثقافات، فأصبح الفرد يتعرض يوميا لأفكار وعادات وأنماط حياة تنتمي إلى بيئات مختلفة، وأصبحت عملية التأثير والتأثر الثقافي أكثر سرعة واتساعا من أي وقت مضى.

وقد أسهم هذا الانفتاح في توسيع آفاق المعرفة، وتعزيز الحوار الحضاري، وإتاحة فرص غير مسبوقة للتفاعل بين الشعوب، كما أتاح إمكان التعريف بالثقافات المحلية ونشرها على نطاق عالمي. وفي المقابل، فرض تحديات تتعلق بالمحافظة على الهوية، وحسن التعامل مع التنوع الثقافي، والقدرة على التمييز بين التفاعل الحضاري المثمر وبين التقليد الذي يفقد المجتمع خصوصيته.

ويرتبط المجال الثقافي بالتحول الرقمي من خلال تغير وسائل إنتاج الثقافة ونشرها وتلقيها؛ فلم يعد الكتاب أو المؤسسة الثقافية هما المنفذ الوحيد للمنتج الثقافي، بل أصبحت المنصات الرقمية، والمكتبات الإلكترونية والمجتمعات الافتراضية، فضاءات جديدة لإنتاج الثقافة وتداولها.

ومن ثم فإن الوعي الثقافي في العصر الرقمي لا يعني رفض الثقافات الأخرى ولا الذوبان فيها، وإنما يعني امتلاك القدرة على الحوار معها، والاستفادة من منجزاتها، والمحافظة في الوقت نفسه على الثوابت الثقافية التي تمنح المجتمع توازنه واستمراره.

خامسا- المجال الأخلاقي:

إذا كانت المعرفة والإعلام والثقافة تحدد ما يعرفه الإنسان وكيف يفهم العالم، فإن المجال الأخلاقي يحدد الكيفية التي ينبغي أن يتصرف بها داخل هذا العالم. ومن هنا يمثل الوعي الأخلاقي الضابط الذي يوجه السلوك الرقمي، ويمنع أن تتحول الحرية التي أتاحتها البيئة الرقمية إلى فوضى، أو أن تتحول التقنية إلى وسيلة للإضرار بالآخرين.

ويقصد بالمجال الأخلاقي ذلك الجانب من الوعي الذي يعزز إدراك الفرد للقيم والمبادئ التي ينبغي أن تحكم سلوكه في البيئة الرقمية، سواء في إنتاج المحتوى أو تداوله أو التفاعل مع الآخرين أو استخدام التقنيات الحديثة.

وتنبع أهمية هذا المجال من أن البيئة الرقمية وسعت مساحة الحرية الفردية، لكنها وسعت معها دائرة المسؤولية أيضا. فسهولة النشر، وسرعة الانتشار، وإمكان الوصول إلى جمهور واسع، تجعل أي سلوك رقمي ذا أثر يتجاوز صاحبه إلى المجتمع بأسره.

ولهذا لم يعد الالتزام الأخلاقي مقصورا على العلاقات المباشرة بين الأفراد، بل أصبح يمتد إلى الفضاء الرقمي بكل مكوناته، حيث تبرز قيم الصدق، والأمانة العلمية، واحترام الخصوصية، وصيانة الحقوق، والالتزام بآداب الحوار، وتحمل مسؤولية الكلمة والصورة والمعلومة.

ويرتبط المجال الأخلاقي بالتحول الرقمي لأن كثيرًا من الممارسات اليومية اكتسبت صورًا جديدة لم تكن مألوفة من قبل، وهو ما يستدعي إعادة تفعيل القيم الأخلاقية في سياقاتها الرقمية، لا باعتبارها قيودًا على التطور، بل باعتبارها الضامن لاستمرار الثقة والتعاون داخل المجتمع الرقمي.

ومن ثم فإن الوعي الأخلاقي لا يقتصر على معرفة القيم، وإنما يتمثل في تحويلها إلى سلوك عملي يوجه استخدام التقنية، ويضمن أن تبقى الوسائل الرقمية أدوات للبناء والإصلاح، لا وسائل للإساءة أو الإفساد.

سادسا-المجال الاجتماعي:

لا يعيش الإنسان بمعزل عن مجتمعه، ولذلك فإن التحول الرقمي لم يؤثر في الفرد وحده، بل أعاد تشكيل أنماط العلاقات الاجتماعية، ووسائل التواصل، وصور التفاعل بين الأفراد والجماعات.

ويقصد بالمجال الاجتماعي ذلك الجانب من الوعي الذي يمكن الفرد من فهم التحولات التي طرأت على العلاقات الاجتماعية في البيئة الرقمية، والتعامل معها بطريقة تحقق التوازن بين التواصل الإنساني والاستفادة من الوسائط الرقمية.

وتكمن أهمية هذا المجال في أن وسائل الاتصال الحديثة قربت المسافات، وسهلت التواصل بين الأفراد والمؤسسات، وأتاحت تكوين مجتمعات رقمية تتجاوز الحدود الجغرافية، كما أسهمت في دعم المبادرات المجتمعية وتبادل الخبرات والخبرات المهنية والعلمية.

غير أن هذه البيئة أوجدت أيضا أنماطا جديدة من العلاقات تحتاج إلى وعي في إدارتها، بحيث لا تؤدي كثافة الاتصال الرقمي إلى ضعف الروابط الإنسانية المباشرة، ولا يحل الحضور الافتراضي محل التفاعل الاجتماعي الحقيقي.

ويرتبط المجال الاجتماعي بالتحول الرقمي من خلال تغير مفهوم المجتمع نفسه؛ إذ أصبح الفرد ينتمي في الوقت نفسه إلى مجتمعات واقعية وأخرى رقمية، ويتفاعل داخل كل منها بأدوار مختلفة، وهو ما يجعل الوعي الاجتماعي ضرورة لفهم هذه التحولات والتكيف معها بصورة متوازنة.

وبذلك يسهم المجال الاجتماعي في بناء شخصية قادرة على الإفادة من إمكانات البيئة الرقمية في تعزيز التعاون والتواصل، مع المحافظة على القيم الاجتماعية التي يقوم عليها تماسك المجتمع.

سابعا- المجال التقني:

يعد المجال التقني من أكثر مجالات الوعي الرقمي ارتباطًا بالبيئة الرقمية نفسها، لأنه يمثل الجانب الذي يتصل بفهم التقنيات الحديثة، وإدراك طبيعة عملها، وحسن توظيفها في مختلف مجالات الحياة. غير أن الوعي التقني لا ينبغي أن يفهم على أنه مجرد امتلاك مهارات تشغيل الأجهزة أو استخدام التطبيقات، لأن هذه المهارات تمثل جانبًا إجرائيًا، بينما يتجاوز الوعي التقني ذلك إلى بناء فهم أعمق لطبيعة التقنية، وحدودها، وإمكاناتها، وآثارها في الفرد والمجتمع.

ويقصد بالمجال التقني ذلك الجانب من الوعي الذي يمكن الإنسان من التعامل الرشيد مع الوسائط والتقنيات الرقمية، وفهم وظائفها، واختيار ما يناسب حاجاته، وتوظيفها توظيفًا يحقق المنفعة، مع إدراك ما قد يترتب على استخدامها من آثار معرفية واجتماعية وثقافية.

وتنبع أهمية هذا المجال من أن التقنية أصبحت الإطار الذي تمارس من خلاله كثير من الأنشطة الإنسانية؛ فهي وسيلة للتعلم، والعمل، والبحث، والإدارة، والتجارة، والخدمات، والإبداع، والتواصل. ومن ثم فإن ضعف الوعي التقني لا ينعكس على استخدام الأجهزة فحسب، بل قد يؤدي إلى ضعف القدرة على التكيف مع متطلبات المجتمع الرقمي، والحد من فرص الإفادة من الإمكانات التي تتيحها التقنيات الحديثة.

ويرتبط هذا المجال بالتحول الرقمي ارتباطا مباشرا؛ لأن التطور التقني المتسارع يفرض على الفرد التعلم المستمر، ومتابعة المستجدات، واكتساب مهارات جديدة تمكنه من مواكبة هذا التطور. فالوعي التقني ليس حالة ثابتة، وإنما عملية متجددة تتطور بتطور البيئة الرقمية نفسها.

ولهذا فإن بناء الوعي التقني لا يهدف إلى إعداد متخصصين في التقنية، وإنما إلى إعداد مستخدمين يمتلكون فهمًا واعيًا للتقنيات التي يتعاملون معها، ويستطيعون توظيفها بصورة آمنة وفعالة، دون إفراط في الاعتماد عليها أو انبهار غير نقدي بإمكاناتها.

ثامنا- المجال القانوني والحقوقي:

أفرز التحول الرقمي بيئة جديدة لم تعد تقتصر على التفاعل التقني، بل أصبحت مجالًا تمارس فيه الحقوق، وتترتب فيه الواجبات، وتنشأ فيه مسؤوليات قانونية وأخلاقية لم تكن معروفة بالصورة نفسها في البيئات التقليدية. ومن هنا برزت الحاجة إلى وعي قانوني يواكب هذه التحولات، ويحكم السلوك داخل الفضاء الرقمي.

ويقصد بالمجال القانوني والحقوقي ذلك الجانب من الوعي الذي يمكن الفرد من معرفة الحقوق والالتزامات التي تحكم استخدام البيئة الرقمية، وإدراك الأطر القانونية المنظمة للتعامل مع المعلومات، والبيانات، والمحتوى الرقمي، والعلاقات الإلكترونية.

وتتجلى أهمية هذا المجال في أن كثيرًا من الممارسات الرقمية قد يترتب عليها آثار قانونية مثل انتهاك الخصوصية، أو الاعتداء على الملكية الفكرية، أو إساءة استخدام البيانات، أو نشر المحتوى المخالف للقوانين. ومن ثم فإن الجهل بهذه الجوانب قد يؤدي إلى الإضرار بالآخرين، أو إلى تعريض الفرد نفسه للمساءلة القانونية.

كما يسهم الوعي القانوني والحقوقي في ترسيخ احترام الحقوق الرقمية، سواء تعلق الأمر بحقوق المؤلفين والمنتجين، أو بحقوق المستخدمين في حماية بياناتهم وخصوصيتهم، أو بحقهم في الوصول المشروع إلى المعلومات والخدمات الرقمية وفق الضوابط التي يقررها القانون.

ويرتبط هذا المجال بالتحول الرقمي لأن تطور التقنية أوجد صورًا جديدة من التعاملات والعلاقات لم تكن القواعد القانونية التقليدية كافية لتنظيمها، مما استدعى تطوير التشريعات، وإقرار مفاهيم جديدة تتعلق بالهوية الرقمية، والتوقيع الإلكتروني، وحماية البيانات، والجرائم المعلوماتية، وغيرها من القضايا التي أصبحت جزءًا من الحياة اليومية.

ومن ثم فإن الوعي القانوني والحقوقي لا يقتصر على معرفة النصوص القانونية، بل يتمثل في استيعاب فلسفة هذه القوانين، وإدراك دورها في تحقيق التوازن بين حرية استخدام التقنية، وحماية حقوق الأفراد والمجتمع، وبناء فضاء رقمي يقوم على الثقة والمسؤولية.

يتبين من العرض السابق أن الوعي الرقمي ليس مجالا واحدا ولا مهارة منفردة، وإنما هو منظومة متكاملة تتوزع على ميادين متعددة، يجمعها هدف واحد هو تمكين الإنسان من التفاعل الواعي مع البيئة الرقمية بمختلف مكوناتها. فكل مجال من هذه المجالات يؤدي وظيفة خاصة، لكنه لا يعمل بمعزل عن غيره، بل يتكامل معها في بناء شخصية تمتلك المعرفة وتحسن التعامل مع الإعلام، وتستوعب التحولات التربوية والثقافية، وتلتزم بالقيم الأخلاقية وتدرك طبيعة العلاقات الاجتماعية، وتفهم التقنية، وتحترم الأطر القانونية المنظمة للحياة الرقمية.

ويؤكد هذا التصنيف أن بناء الوعي الرقمي لا يتحقق بالتركيز على جانب واحد وإهمال الجوانب الأخرى لأن أي خلل في أحد هذه المجالات ينعكس على بقية المجالات. فالوعي المعرفي يحتاج إلى وعي إعلامي يحسن التعامل مع مصادر المعرفة،

والوعي الإعلامي يحتاج إلى وعي أخلاقي وقانوني يضبط الممارسة، كما أن جميعها تستند إلى وعي تربوي وثقافي واجتماعي يمنحها التوازن والاتجاه الصحيح.

وبذلك يكون الفصل الأول قد وضع الأساس المفاهيمي والمنهجي للكتاب، من خلال تحديد مفهوم الوعي، وبيان تطوره، وتعريف الوعي الرقمي، والكشف عن مصادر تشكله، ثم رسم خريطة لمجالاته الرئيسة، تمهيدًا للانتقال في الفصل الثاني إلى دراسة تحولات الوعي في هذه المجالات دراسة تحليلية أكثر عمقا وتطبيقا، دون تكرار لما سبق، بل بناء عليه وتفريعا منه.

الفصل الثاني: تحولات الوعي الثقافي والملكية الفكرية

المبحث الأول: تحولات الوعي الثقافي

المبحث الثاني: الوعي الثقافي والذكاء الاصطناعي

المبحث الثالث: تحولات الملكية الفكرية والنشر

المبحث الأول: تحولات الوعي الثقافي

تمهيد:

يمثل الوعي الثقافي أحد أهم أبعاد الوعي الإنساني؛ لأنه الإطار الذي تتكون في ضوئه رؤية الإنسان لذاته ولمجتمعه وللعالم من حوله. فمن خلال الثقافة يكتسب الإنسان منظومة القيم، وأنماط التفكير، والرموز، والعادات والتصورات التي تمنحه هوية مميزة وتحدد طبيعة تفاعله مع الآخرين. ولذلك ارتبطت الثقافة عبر التاريخ ببناء الشخصية الفردية والجماعية وعدها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا من أهم العوامل المؤسسة للحياة الإنسانية.

وقد عرّف إدوارد تايلور (Edward B. Tylor) الثقافة بأنها: "ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقد، والفن، والأخلاق، والقانون، والعرف، وسائر القدرات والعادات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوًا في المجتمع".[1] ويظل هذا

---

(1) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، باريس، 2005، المادة (4).

التعريف، على الرغم من قدمه، من أكثر التعريفات حضورا في الدراسات الثقافية؛ لأنه ينظر إلى الثقافة بوصفها منظومة متكاملة تتجاوز الإنتاج الفكري لتشمل مختلف أنماط الحياة الإنسانية.

ومع التحول الرقمي لم تعد الثقافة محصورة في المجال الجغرافي أو في المؤسسات التقليدية كالتعليم والأسرة ووسائل الإعلام الكلاسيكية، بل انتقلت إلى فضاء رقمي مفتوح تتسارع فيه عمليات إنتاج المعرفة وتداولها وتتداخل فيه الثقافات بصورة غير مسبوقة. وأصبح الفرد يتلقى في اليوم الواحد مضامين ثقافية من بيئات متعددة ويتفاعل معها مباشرة، بل ويسهم في إنتاجها وإعادة تشكيلها.

وقد أدى هذا التحول إلى إعادة بناء الوعي الثقافي نفسه؛ إذ لم يعد الوعي قائمًا على التلقي المحدود، وإنما أصبح يتشكل داخل فضاء عالمي متغير، تتنافس فيه المرجعيات الثقافية وتتشابك فيه الهويات، وتتعدد فيه مصادر التأثير. ولذلك لم يعد السؤال المطروح هو: ما الثقافة التي ينتمي إليها الإنسان؟ وإنما: كيف يبني وعيه الثقافي وسط هذا التعدد الهائل في المرجعيات؟

ولا يدل هذا التحول على أن الثقافة الوطنية أو الهوية الحضارية فقدت قيمتها، وإنما يعني أن المحافظة عليها لم تعد تتحقق بالعزلة أو الانغلاق، بل بامتلاك وعي ثقافي قادر على التمييز والنقد، والاختيار، والحوار، والاستفادة من المنجز الإنساني دون التفريط في الثوابت.

وانطلاقا من ذلك، يتناول هذا المبحث أبرز التحولات التي شهدها الوعي الثقافي في العصر الرقمي، من خلال ثلاثة محاور مترابطة: التنوع الثقافي، والهوية الثقافية، والملكية الفكرية والنشر، بوصفها أبرز المجالات التي تجلت فيها آثار التحول الرقمي على الثقافة المعاصرة.

أولا– التنوع الثقافي:

إن التنوع الثقافي ميزة من أبرز السمات التي ميزت المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ، غير أن العصر الرقمي منحه أبعادا جديدة لم تعرفها البشرية من قبل. فقد كان التواصل بين الثقافات في الأزمنة السابقة يتم عبر الهجرة، أو التجارة، أو الرحلات العلمية، أو وسائل الإعلام التقليدية، وهي جميعا قنوات محدودة نسبيًا من

حيث السرعة والانتشار والتأثير. أما اليوم، فقد أصبحت البيئة الرقمية فضاءً عالميًا تتجاور فيه الثقافات، وتتفاعل بصورة آنية، حتى غدا الإنسان يعيش داخل بيئة متعددة المرجعيات الثقافية، وإن لم يغادر مكانه.

وقد عرفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) التنوع الثقافي بأنه: "تعدد الطرق التي تعبر بها الجماعات والمجتمعات عن ثقافاتها، وما ينتج عن ذلك من تنوع في أشكال التعبير الثقافي وانتقاله بين الأفراد والشعوب".[1] ويكشف هذا التعريف أن التنوع الثقافي لا يعني مجرد اختلاف اللغات أو العادات، وإنما يشمل اختلاف الرؤى، وأنماط التفكير وأساليب الإبداع، وطرائق تنظيم الحياة الاجتماعية.

ولئن كان التنوع الثقافي في الماضي ظاهرة مرتبطة بالحدود الجغرافية، فإنه في العصر الرقمي أصبح جزءا من التجربة اليومية للإنسان. فالمستخدم العادي لشبكات التواصل الاجتماعي يتعرض بصورة مستمرة لمنتجات ثقافية متنوعة، تشمل الأفكار،

(1) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، باريس، 2005، المادة (4).

واللغات والرموز، والفنون، والعادات، وأنماط الحياة، الأمر الذي جعل الثقافة تنتقل من المجال المحلي إلى المجال الكوني، ومن التواصل المحدود إلى التفاعل المفتوح.

وقد ترتب على هذا التحول تغير عميق في طبيعة الوعي الثقافي؛ إذ لم يعد الإنسان يكتفي باستيعاب ثقافة مجتمعه، بل أصبح مطالبا بفهم ثقافات متعددة، والقدرة على تفسيرها والتمييز بين عناصرها، وبناء موقف واع منها. ومن هنا لم يعد الوعي الثقافي يقاس بكمية المعرفة بالتراث المحلي وحده، وإنما بقدرة الفرد على إدارة علاقته بالتنوع الثقافي إدارة تقوم على الفهم والنقد والاختيار.

نبه صمويل هنتنغتون إلى أن ازدياد التواصل بين الحضارات لا يؤدي بالضرورة إلى إزالة الفوارق الثقافية بل قد يجعلها أكثر حضورا في الوعي الإنساني، لأن الاحتكاك المباشر يدفع المجتمعات إلى إعادة اكتشاف هوياتها وتمييزها عن غيرها.[1] وعلى الرغم من أن أطروحته تعرضت لنقاشات واسعة، فإنها تلفت الانتباه إلى أن الانفتاح الثقافي لا يلغي الخصوصيات، بل قد يعيد تشكيلها بطرق جديدة.

---

(1)Samuel P. Huntington, The Clash of Civilization and the Remaking of World Order, Simon & Schuster, New York, 1996, PP. 20-29.

وفي المقابل، يرى مانويل كاستلز أن المجتمع الشبكي أوجد فضاءً جديدًا للتفاعل الثقافي، تقوم فيه الثقافة على التدفقات المستمرة للمعلومات والصور والرموز، ولم تعد المؤسسات التقليدية وحدها هي التي تحتكر إنتاج المعنى الثقافي.[2] وهذا التحول يجعل الثقافة عملية ديناميكية متجددة، تسهم فيها المؤسسات والأفراد والمنصات الرقمية في آن واحد.

وبذلك فإن التنوع الثقافي في العصر الرقمي لا ينبغي النظر إليه باعتباره تحديا خالصا أو فرصة خالصة، بل باعتباره واقعا حضاريا جديدا يقتضي بناء وعي قادر على التعامل معه بعقل نقدي منفتح. فالانفتاح على الثقافات الإنسانية يثري الخبرة البشرية، ويوسع آفاق المعرفة ويعزز قيم الحوار والتفاهم، لكنه في الوقت نفسه يفرض ضرورة امتلاك معايير معرفية وقيمية تمكن الفرد من التمييز بين التفاعل الثقافي الخلاق وبين التقليد الذي يفضي إلى فقدان الخصوصية.

---

(2)Manuel Castells, The Rise of the Network Society, 2nd ed. Wiley – Blackwell, 2010, PP. 403-418.

وهذا ما يفضي إلى أن التحول الحقيقي لم يقع في التنوع الثقافي نفسه، لأن التنوع سنة من سنن الاجتماع الإنساني وإنما وقع في وعي الإنسان بهذا التنوع. فقد أصبح مطالبًا بأن ينتقل من مجرد التعايش مع الاختلاف إلى فهمه واحترامه، والإفادة منه، مع المحافظة على مقومات هويته الثقافية. وهذا هو التحول الجوهري الذي أفرزته البيئة الرقمية، والذي مهد لظهور أنماط جديدة من الوعي الثقافي تتجاوز الحدود الجغرافية دون أن تلغي الانتماء الحضاري.

ثانيا– الهوية الثقافية:

يمكن القول أن الهوية الثقافية من أكثر المفاهيم ارتباطا بوعي الإنسان بذاته وبمجتمعه لأنها تمثل الإطار الرمزي الذي تتشكل داخله علاقة الفرد بتاريخه، ولغته، وقيمه، وذاكرته الجماعية وطريقة فهمه للعالم من حوله. فالإنسان لا يعيش في فراغ ثقافي، وإنما يتكون وعيه داخل منظومة من الرموز والمعاني والممارسات التي تمنحه الإحساس بالانتماء، وتحدد موقعه داخل الجماعة التي ينتمي إليها.

برزت أهمية مفهوم الهوية في العصر الحديث بسبب التحولات الكبرى التي شهدها العالم؛ من الاستعمار، إلى بناء الدول الوطنية، إلى العولمة، وصولا إلى الثورة

الرقمية التي أعادت تشكيل كثير من المفاهيم المرتبطة بالانتماء والتواصل والتفاعل الثقافي. فإذا كانت الهوية في المجتمعات التقليدية ترتبط غالبًا بالمكان، واللغة والتاريخ المشترك، والمؤسسات الاجتماعية المحلية، فإن البيئة الرقمية أوجدت فضاء جديدا أصبحت فيه الهوية أكثر حركة وتفاعلًا، وأصبح الفرد قادرًا على تقديم ذاته وصياغة صورته خارج الحدود الجغرافية المعتادة.

ولا يفهم من ذلك أن الهوية الثقافية فقدت معناها أو أصبحت شيئا من الماضي، بل إن التحول الرقمي جعل سؤال الهوية أكثر حضورا؛ لأن الانفتاح غير المسبوق على الثقافات المختلفة دفع المجتمعات والأفراد إلى إعادة التفكير في مقوماتها، وطرائق التعبير عنها، ووسائل الحفاظ عليها في بيئة تتسم بسرعة انتقال الأفكار والرموز.

يتضح من هذا أن دراسة الهوية الثقافية في العصر الرقمي لا ينبغي أن تنطلق من تصور صراعي يجعل التقنية تهديدا دائما للهوية، ولا من تصور احتفائي يرى أن الانفتاح الرقمي سيؤدي تلقائيا إلى إثراء الثقافات، وإنما من رؤية تحليلية تدرس

طبيعة التحولات التي أصابت مفهوم الهوية، وكيف أصبح الإنسان مطالبا ببناء علاقة جديدة بين الانتماء والانفتاح وبين الخصوصية والمشاركة العالمية.

إذا كان التنوع الثقافي يمثل الإطار الذي تتفاعل داخله الثقافات المختلفة، فإن الهوية الثقافية تمثل العنصر الذي يمنح كل مجتمع خصوصيته ويكسبه تماسكه واستمراره. ولهذا ارتبط الحديث عن الهوية في العصر الرقمي بقدر كبير من الاهتمام؛ لأن التحولات التقنية لم تقتصر على تغيير وسائل الاتصال، وإنما مست الأسس التي تتكون عليها الانتماءات الثقافية والرمزية.

أ– مفهوم الهوية الثقافية وأبعادها:

مفهوم الهوية من المفاهيم المركبة التي تناولتها مجالات معرفية متعددة؛ كالفلسفة، وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا، والدراسات الثقافية. ويرجع هذا التعقيد إلى أن الهوية تجمع بين ما هو ثابت وما هو متغير؛ فهي من جهة ترتبط بعناصر تمنح الفرد والجماعة خصوصيتهما ومن جهة أخرى تتأثر بالتحولات التاريخية والاجتماعية والثقافية.

تشير الهوية في معناها العام إلى مجموع الخصائص التي تجعل الشيء هو نفسه وتميزه عن غيره، أما في المجال الإنساني والاجتماعي فإنها تشير إلى وعي الفرد أو الجماعة بذاتها وإلى مجموعة العناصر التي تمنحها الإحساس بالانتماء والاستمرار.

يقصد بالهوية الثقافية مجموع الخصائص الحضارية واللغوية والدينية والتاريخية والقيمية التي تميز جماعة بشرية عن غيرها، وتشكل مرجعيتها في فهم ذاتها وعلاقتها بالآخرين. وقد أكدت اليونسكو أن صون التنوع الثقافي لا ينفصل عن احترام الهويات الثقافية لأن التنوع الحقيقي لا يتحقق إلا بحماية خصوصية الثقافات وإتاحة الفرصة لها للتعبير عن نفسها والمشاركة في الحضارة الإنسانية.[1]

يعرف أنتوني غيدنز (Anthony Giddens) الهوية بأنها: "الطريقة التي يعرف بها الأفراد أنفسهم والطريقة التي يتوقعون من الآخرين أن يعرفوهم بها، وهي بناء يتشكل من خلال التجارب الاجتماعية والتفاعلات المختلفة"[2] وهذا التعريف

---

(1) فاروق أحمد مصطفى ومحمد عباس إبراهيم، الأنثروبولوجيا الثقافية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2016م، ص301.

(2) المرجع السابق، ص311.

يبرز أن الهوية ليست مجرد مجموعة صفات موروثة، وإنما هي أيضًا عملية بناء مستمرة تتأثر بعلاقة الفرد بالمجتمع.

أما في الفكر العربي، فقد ارتبط مفهوم الهوية بقضايا الأصالة والمعاصرة، والعلاقة بين الذات والآخر والخصوصية الحضارية في مواجهة التحولات العالمية. ويرى بعض المفكرين العرب أن الهوية ليست مجرد عودة إلى الماضي، وإنما هي قدرة على استيعاب عناصر التراث ضمن مشروع حضاري قادر على التفاعل مع العصر.

ومن هذا المنطلق فإن الهوية الثقافية لا تعني الانغلاق داخل الماضي، بل تعني امتلاك مرجعية ثقافية تمنح المجتمع قدرته على التفاعل مع التحولات من موقع الوعي لا التبعية.

وتتكون الهوية الثقافية من مجموعة أبعاد متداخلة، من أهمها:

1-البعد اللغوي:

إن اللغة من أهم مكونات الهوية الثقافية؛ لأنها ليست مجرد أداة للتواصل، بل وعاء للذاكرة الجماعية وحاملة للتجربة التاريخية والثقافية. فاللغة تختزن المفاهيم والقيم والتصورات التي تشكل طريقة الجماعة في فهم العالم.

ولهذا فإن التحولات الرقمية المرتبطة باللغة تمثل جانبا مهما من تحولات الهوية، لأن حضور اللغة في الفضاء الرقمي أصبح معيارا من معايير استمرارها وانتشارها.

2–البعد التاريخي والذاكري:

ترتبط الهوية الثقافية بالذاكرة الجماعية التي تحفظ تجارب المجتمع ورموزه وأحداثه المؤسسة. فالهوية لا تقوم على الحاضر وحده، وإنما تستمد جانبا أساسيا من قوتها من الوعي بالتاريخ والقدرة على استحضاره في بناء الحاضر.

3– البعد القيمي:

تتضمن الهوية منظومة من القيم والمعايير التي تحدد نظرة المجتمع إلى الإنسان والعلاقات الاجتماعية والحياة العامة. وهذه القيم لا تبقى ثابتة في صورها التعبيرية، لكنها تمثل إطارًا مرجعيًا يساعد المجتمع على التعامل مع المتغيرات.

ومن خلال هذه الأبعاد يتضح أن الهوية الثقافية ليست عنصرا جامدا، بل هي بناء حي يتطور باستمرار، وأن التحدي في العصر الرقمي لا يتمثل في منع التغير، وإنما في ضمان أن يكون التغير قائمًا على وعي بالذات وقدرة على الاختيار.

ب- تحولات الهوية الثقافية:

لم تعد الهوية الثقافية في العصر الرقمي مجرد امتداد للهوية التقليدية بوسائل جديدة، وإنما أصبحت مجالا لإعادة البناء وإنتاج المعنى؛ لأن الفضاء الرقمي غير طبيعة العلاقة بين الفرد وثقافته، وبين المجتمع ومكوناته الرمزية وبين الهوية المحلية والعالمية. فالتحول لم يقع في عناصر الهوية الأساسية فقط، وإنما وقع في طرق التعبير عنها وآليات انتشارها، والفاعلين المشاركين في تشكيلها.

لقد كانت المؤسسات التقليدية، مثل الأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية والثقافية ووسائل الإعلام الوطنية تؤدي دورا مركزيا في نقل الهوية الثقافية وترسيخها. أما في البيئة الرقمية فقد دخلت مؤسسات جديدة إلى دائرة التأثير، تتمثل في المنصات الاجتماعية ومحركات البحث، والمجتمعات الافتراضية، وصناع المحتوى الرقمي. وأصبح الفرد لا يستقبل هويته الثقافية جاهزة، بل يشارك بدرجات متفاوتة في إعادة إنتاجها وتقديمها والتفاوض حول معانيها.

ولم يكن تأثير البيئة الرقمية على الهوية الثقافية تأثيرا مباشرا أو أحادي الاتجاه، بل جاء في صورة تحولات متشابكة فمن جهة، أتاحت الوسائط الرقمية

للمجتمعات إمكان التعريف بثقافاتها ولغاتها وتراثها على نطاق عالمي، وأصبحت المؤسسات الثقافية والأفراد قادرين على نشر الإنتاج الثقافي والوصول إلى جمهور واسع لم يكن متاحًا من قبل. كما أسهمت المنصات الرقمية في إحياء كثير من عناصر التراث من خلال رقمنة المخطوطات وإنشاء المتاحف الافتراضية، وإنتاج المحتوى الثقافي بلغات متعددة. ومن جهة أخرى، فرضت البيئة الرقمية تحديات جديدة على الهوية الثقافية، نتيجة التدفق المستمر للمضامين العابرة للحدود، وهيمنة بعض المنصات العالمية على حركة المحتوى، وما يرافق ذلك من انتشار أنماط ثقافية ذات تأثير واسع. إلا أن النظر إلى هذه الظاهرة بوصفها صراعا حتميا بين الهوية والعولمة الرقمية لا يعكس الصورة كاملة؛ لأن المجتمعات لا تستقبل المؤثرات الخارجية بالطريقة نفسها، بل تعيد تفسيرها وتكييفها وفق منظوماتها الثقافية.

ويشير مانويل كاستلز إلى أن المجتمعات الشبكية أحدثت تحولا في طبيعة بناء الهوية، إذ أصبحت الهوية في عصر الشبكات عملية مستمرة تتشكل من خلال

التفاعل بين التجارب المحلية والتدفقات العالمية للمعلومات والرموز.[1] أي أن الهوية عملية اجتماعية متجددة يعاد بناؤها باستمرار في ضوء التحولات الاقتصادية والثقافية والتقنية، وهذا يعني أن الفرد المعاصر يعيش في فضاءين متداخلين: فضاء الانتماء الواقعي الذي تشكل عبر التاريخ، وفضاء التفاعل الرقمي الذي يفتح أمامه إمكانات جديدة للتعبير والتواصل.

كما يشير زيغمونت باومان في حديثه عن (الحداثة السائلة) إلى أن التحولات المتسارعة أضعفت كثيرا من الأطر التقليدية التي كانت تمنح الفرد شعورا ثابتا بالانتماء، الأمر الذي جعل الهوية أكثر ديناميكية، وأكثر حاجة إلى الوعي في بنائها والمحافظة عليها.[2] من أبرز التحولات:

1–من الهوية الموروثة إلى الهوية التفاعلية:

كانت الهوية الثقافية في المجتمعات التقليدية ترتكز بدرجة كبيرة على عناصر موروثة كاللغة، والعادات والتاريخ، والانتماء الجغرافي. ولم يكن الفرد يملك دائما

---

(1) نبيل علي، العقل العربي ومجتمع المعرفة: مظاهر الأزمة واقتراحات بالحلول، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2009، ص 35.

(2) المرجع السابق، ص44.

مساحة واسعة لإعادة تعريف موقعه الثقافي، لأن الجماعة كانت تؤدي دورا أساسيا في تحديد هذه العناصر.

أما البيئة الرقمية فقد جعلت الهوية أكثر ارتباطا بفعل الاختيار والتفاعل. فالفرد يستطيع اليوم أن ينتمي إلى جماعات ثقافية وفكرية تتجاوز حدود المكان، وأن يعبر عن ذاته من خلال منصات متعددة، وأن يقدم صورة معينة عن ثقافته أو عن نفسه. وقد أدى ذلك إلى ظهور مفهوم الهوية الرقمية التي أصبحت جزءا من الهوية العامة للإنسان المعاصر.

ولا تعني الهوية الرقمية أن الإنسان يمتلك هوية منفصلة عن هويته الواقعية، وإنما هي امتداد لها في فضاء جديد، لكنها قد تختلف عنها في بعض المظاهر؛ لأن المستخدم يختار ما يعرضه عن نفسه، ويعيد بناء صورته أمام الآخرين من خلال اللغة، والصور، والمحتوى الذي ينشره، والدوائر التي يتفاعل معها. ووفقا لما تقدم يظهر تحول مهم في الوعي الثقافي؛ إذ لم تعد الهوية مجرد انتماء يعاش، بل أصبحت أيضا خطابا ينتج ويعرض ويناقش. وأصبح الفرد مطالبا بامتلاك وعي نقدي تجاه

الصورة التي يقدمها عن ذاته وثقافته، لأن الفضاء الرقمي لا ينقل الهوية فقط، بل يعيد تشكيلها.

وفي ضوء ما سبق فإن القضية الأساسية لم تعد تتمثل في السؤال: هل تحافظ المجتمعات على هويتها أم تفقدها؟ بل أصبحت تتمثل في كيفية بناء هوية ثقافية واعية تستطيع الجمع بين الانتماء والانفتاح، وبين الأصالة والتجديد، وبين المحافظة على الثوابت والاستفادة من المنجز الإنساني. فالهوية الثقافية القوية ليست تلك التي تنغلق على نفسها، وإنما التي تمتلك من الثقة والوعي ما يجعلها قادرة على الحوار، والاختيار، والإضافة.

2-إعادة انتشار الثقافات المحلية:

من أهم التحولات التي أحدثها العصر الرقمي أنه أتاح للثقافات المحلية فرصا غير مسبوقة للظهور والانتشار فقد كانت كثير من الثقافات محدودة الانتشار بسبب الحواجز الجغرافية وضعف وسائل التوثيق والنشر، أما اليوم فقد أصبح بالإمكان عرض التراث واللغات، والفنون، والقصص الشعبية، والممارسات الثقافية عبر المنصات الرقمية والوصول بها إلى جمهور عالمي.

وقد أسهمت الرقمنة في حفظ جانب كبير من الذاكرة الثقافية من خلال تحويل المخطوطات، والوثائق والصور، والتسجيلات التاريخية إلى صيغ رقمية يمكن الوصول إليها ودراستها. وهذا يمثل تحولا مهما؛ لأن الثقافة لم تعد تعتمد فقط على وسائل الحفظ التقليدية، بل أصبحت تستفيد من إمكانات التقنية في التوثيق والاسترجاع والنشر.

وفي هذا السياق يؤكد نبيل علي أن الثورة الرقمية لا تمثل مجرد تحول تقني، وإنما هي تحول حضاري يمس طرق إنتاج المعرفة وتداولها، وأن التعامل مع التقنية ينبغي أن يكون في إطار مشروع ثقافي يراعي خصوصية المجتمعات وقدرتها على المشاركة في الحضارة المعاصرة.[1]

وعليه فإن الفضاء الرقمي يمكن أن يكون أداة لتعزيز الهوية الثقافية، خاصة بالنسبة للثقافات التي كانت تعاني من ضعف الحضور الإعلامي، بشرط أن تمتلك القدرة على إنتاج محتوى رقمي يعبر عنها، لا أن تظل مجرد مستهلك للمحتوى القادم من الخارج.

---

(1) نبيل علي، العقل العربي ومجتمع المعرفة: مظاهر الأزمة واقتراحات بالحلول، سلسلة عالم المعرفة، 51.

3–تحول الفرد إلى منتج ثقافي:

من أبرز مظاهر التحول الرقمي انتقال الفرد من موقع المتلقي السلبي إلى موقع المشاركة والإنتاج. ففي الماضي كان إنتاج الثقافة مرتبطا غالبا بالمؤسسات الكبرى؛ كدور النشر، والقنوات الإعلامية، والمراكز الثقافية. أما اليوم فقد أصبح الفرد قادرًا على إنتاج النص والصورة والفيديو والمحتوى المعرفي ونشره مباشرة.

أدى ذلك إلى توسيع دائرة المشاركة الثقافية، لكنه في الوقت نفسه فرض تحديات تتعلق بجودة المحتوى، ومعايير الاختيار، وانتشار المضامين السطحية أو غير الموثوقة. ولذلك أصبح الوعي الثقافي في العصر الرقمي لا يعني فقط القدرة على الوصول إلى الثقافة، وإنما يشمل القدرة على إنتاج محتوى مسؤول، يدرك أثره في تشكيل وعي الآخرين.

وهذا التحول يغير مفهوم المثقف نفسه؛ فلم يعد المثقف مرتبطا فقط بالكتاب أو المؤسسة الثقافية التقليدية، بل أصبح كل من يشارك في إنتاج المعنى الثقافي داخل الفضاء الرقمي جزءا من عملية تشكيل الوعي العام، بدرجات متفاوتة.

ثالثا–الهوية الثقافية بين الانفتاح والذوبان:

أثار الانفتاح الرقمي نقاشا واسعا حول مستقبل الهويات الثقافية؛ فهناك من يرى أن التدفق العالمي للمحتوى قد يؤدي إلى هيمنة ثقافية تهدد الخصوصيات المحلية، وهناك من يرى أن التفاعل الثقافي يمكن أن يكون مصدر إثراء وتجديد.

والواقع أن التقنية لا تحمل موقفا ثقافيا بذاتها، وإنما يتحدد أثرها بطريقة استخدامها ومستوى الوعي الذي يوجه هذا الاستخدام. فالمجتمع الذي يمتلك وعيا بثقافته يستطيع أن يجعل الفضاء الرقمي وسيلة للتعريف بها وتطويرها أما المجتمع الذي يفتقد هذا الوعي فقد يتحول إلى مستهلك لأنماط ثقافية جاهزة.

وفي هذا السياق يبرز دور الوعي الثقافي بوصفه الآلية التي تمكن الفرد من التمييز بين عناصر الهوية الثابتة التي تشكل مقومات المجتمع، وبين المظاهر الثقافية المتغيرة التي تقبل الأخذ والرد والتطوير. فكلما ازداد الإنسان وعيا بثقافته وتاريخها وقيمها، أصبح أكثر قدرة على التفاعل الإيجابي مع الثقافات الأخرى، وأبعد عن الانغلاق أو الذوبان.

ولهذا فإن القضية الأساسية ليست مقاومة الانفتاح، وإنما بناء قدرة ثقافية على الاختيار فالهوية القوية ليست التي ترفض الآخر، وإنما التي تدخل معه في حوار من موقع الثقة بالنفس

ويؤكد علي مدكور أن التعامل مع الحداثة لا ينبغي أن يكون قائما على القطيعة مع الذات ولا على الانغلاق عنها، وإنما على إعادة بناء العلاقة بين التراث والعصر في إطار مشروع واع.[1] ويمكن تطبيق هذا التصور على البيئة الرقمية؛ فالمطلوب ليس رفض الثقافة العالمية، وإنما امتلاك القدرة على التفاعل معها دون فقدان المرجعية الذاتية.

ولا ينبغي أن يفهم أن الحفاظ على الهوية الثقافية في العصر الرقمي بوصفه مقاومة للتطور التقني بل بوصفه توظيفا واعيا لهذا التطور في خدمة الثقافة الوطنية والإنسانية معا. فالتقنية في ذاتها لا تنتج هوية ولا تمحوها، وإنما يتوقف أثرها على مستوى الوعي الذي يوجه استخدامها وعلى قدرة المؤسسات الثقافية والتربوية والإعلامية

(1) علي أحمد مدكور، الهوية الثقافية المفاهيم والأبعاد والقيم، الشركة المصرية العامة للنشر، لونجمان، الجيزة، 2013م، 300.

على بناء إنسان يدرك قيمة هويته ويشارك في تطويرها، ويقدمها للعالم بوصفها عنصرًا من عناصر التنوع الحضاري، لا حاجزا يحول دون التواصل مع الآخرين.

يتبين أن التحول الذي أحدثه العصر الرقمي لم يكن في مفهوم الهوية ذاته، وإنما في طرائق بنائها والتعبير عنها والدفاع عنها. ومن هنا أصبح الوعي الثقافي عنصرا حاسما في تحقيق التوازن بين الانفتاح على العالم والمحافظة على الخصوصية الحضارية، وهو توازن يمثل أحد أهم التحديات الفكرية والثقافية في القرن الحادي والعشرين.

رابعا- تحديات الهوية الثقافية:

على الرغم من الفرص الكبيرة التي أتاحها التحول الرقمي أمام الثقافات المختلفة للتعبير عن ذاتها والانتشار خارج حدودها الجغرافية، فإن هذا التحول أوجد في المقابل مجموعة من التحديات التي تمس طبيعة الهوية الثقافية وطرق تشكلها. وهذه التحديات لا ترجع إلى التقنية في ذاتها، وإنما إلى طبيعة البيئة الرقمية التي تقوم على السرعة وكثافة التدفق المعلوماتي، وتفاوت القدرة على إنتاج المحتوى والتأثير فيه.

1–تحدي الهيمنة الثقافية الرقمية:

تواجه الهوية الثقافية في العصر الرقمي تحديات كثيرة من أبرزها ما يمكن تسميته الهيمنة الثقافية الرقمية؛ إذ إن الفضاء الرقمي، رغم طابعه العالمي، لا يتحرك في بيئة متكافئة تماما، بل تهيمن عليه منصات وشركات ومضامين ثقافية تنتمي في معظمها إلى مراكز إنتاج معرفي واقتصادي كبرى.

وقد أدى هذا الوضع إلى أن تصبح بعض الثقافات أكثر حضورا وانتشارا من غيره ليس بالضرورة بسبب تفوقها القيمي أو المعرفي، وإنما بسبب امتلاكها أدوات الإنتاج الرقمي والبنية التقنية، والقدرة على الانتشار العالمي. ومن هنا فإن الخطر لا يتمثل في التواصل بين الثقافات، فهذا التواصل ظاهرة إنسانية طبيعية، وإنما يتمثل في تحول التواصل إلى اتجاه واحد يجعل بعض الثقافات منتجة للمعنى، بينما تظل ثقافات أخرى في موقع الاستهلاك.

ذكر إدوارد سعيد في دراساته حول العلاقة بين المعرفة والسلطة إلى أن تمثيل الثقافات لا يكون دائمًا محايدًا، بل قد يرتبط بعلاقات القوة التي تحدد من يملك

القدرة على تقديم صورته عن نفسه وصورة الآخرين.[1] ويمكن استثمار هذا التصور في فهم البيئة الرقمية فامتلاك أدوات إنتاج المحتوى أصبح جزءا من امتلاك القدرة على الحضور الثقافي. وبناء على ذلك فإن تعزيز الهوية الثقافية في العصر الرقمي يتطلب الانتقال من مجرد استهلاك المحتوى إلى إنتاج محتوى يعبر عن التجارب الثقافية المحلية، ويقدمها للعالم بلغة العصر.

2–تحدي اختزال الثقافة:

من خصائص البيئة الرقمية السرعة والاختصار، وهو ما أثر في طريقة تلقي الثقافة وفهمها. فالكثير من المضامين الثقافية أصبحت تقدم في صورة مقاطع قصيرة أو عبارات مختزلة أو صور رمزية، الأمر الذي قد يؤدي إلى اختزال القضايا الثقافية العميقة وتحويلها إلى مظاهر سطحية منفصلة عن سياقاتها التاريخية والفكرية.

فالثقافة ليست مجرد معلومات متناثرة، وإنما هي منظومة من المعاني والقيم والخبرات التي تحتاج إلى فهم وتحليل وعندما تتحول الثقافة إلى محتوى سريع يخضع

(1) إدوارد سعيد، الاستشراق، ترجمة كمال أبو ديب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1981، ص 31–45.

لمنطق الانتشار والجذب، قد تفقد بعض عناصرها العميقة، ويصبح الاهتمام منصبا على الشكل أكثر من المضمون.

وهنا يظهر دور الوعي الثقافي؛ إذ لا يكفي أن يكون الفرد قادرا على الوصول إلى المحتوى، بل ينبغي أن يمتلك القدرة على تقييمه وفهم سياقه والتمييز بين المعرفة الثقافية الحقيقية وبين المحتوى الذي يقدم الثقافة في صورة استهلاكية سطحية.

3–تحدي اللغة والهوية:

تمثل اللغة أحد أهم مكونات الهوية الثقافية، ولذلك فإن حضور اللغة في الفضاء الرقمي أصبح قضية مركزية فاللغة التي لا تمتلك حضورا رقميا قويا قد تتراجع قدرتها على المنافسة في بيئة أصبحت المعرفة فيها مرتبطة بدرجة كبيرة بالتقنية ومحركات البحث والمنصات الرقمية.

وقد أشار نبيل علي إلى أن اللغة العربية تواجه في عصر المعلومات تحديات لا تتعلق فقط بالاستخدام اليومي، وإنما بقدرتها على مواكبة التحولات التقنية وإنتاج المحتوى المعرفي الرقمي.[1]

إن المحافظة على اللغة في العصر الرقمي لا تتحقق بالدعوة إلى استخدامها فقط وإنما بتطوير أدواتها الرقمية، ودعم المحتوى العربي، وتشجيع البحث والإنتاج العلمي بها، لأن اللغة التي تغيب عن الفضاء المعرفي الرقمي قد تفقد جزءًا من قدرتها على التأثير.

وتبرز في السياق الإفريقي والعربي، هذه القضية بصورة خاصة؛ لأن كثيرا من اللغات والثقافات المحلية تواجه تحدي ضعف التمثيل الرقمي، مما يجعل رقمنتها وتوثيقها وإنتاج محتوى بها ضرورة ثقافية للحفاظ عليها من التهميش.

---

(1) نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2001، ص 45.

4–تحدي الهوية الافتراضية:

أنتجت البيئة الرقمية نمطا جديدا من حضور الإنسان يسمى الهوية الافتراضية أو الرقمية، حيث يقدم الفرد نفسه من خلال الحسابات والمنصات والشبكات الاجتماعية. وهذه الهوية قد تكون امتدادا للهوية الواقعية، لكنها قد تتضمن أيضا إعادة تشكيل للصورة الذاتية وفق طبيعة المنصة والجمهور.

وقد يؤدي ذلك إلى تعدد صور الذات؛ إذ يقدم الإنسان نفسه بصورة مختلفة في بيئات رقمية مختلفة، مما يثير أسئلة حول العلاقة بين الهوية الحقيقية والهوية المعروضة، وبين التعبير الحر عن الذات وضغوط العرض الاجتماعي.

وهذا لا يعني أن الهوية الرقمية ظاهرة سلبية في ذاتها، فهي تتيح للفرد التعبير عن ذاته والانتماء إلى مجتمعات معرفية وثقافية واسعة، لكنها تحتاج إلى وعي يضمن ألا تتحول إلى انفصال عن الواقع أو إلى بناء صورة زائفة عن الذات.

5–تحدي الأجيال الجديدة:

من التحولات المهمة التي أحدثها العصر الرقمي تغير طريقة انتقال الثقافة بين الأجيال فقد كانت الأسرة والمؤسسات التعليمية تؤدي الدور الأكبر في نقل اللغة

والقيم والعادات والمعارف، أما اليوم فقد أصبحت المنصات الرقمية منافسا قويا في تشكيل وعي الأجيال الجديدة.

ولا يفهم من ذلك تراجع دور الأسرة أو المدرسة بالضرورة، وإنما يفهم منه أن عملية التنشئة الثقافية أصبحت أكثر تعقيدا وأن المؤسسات التقليدية مطالبة بإعادة بناء أدوارها داخل البيئة الرقمية.

فالشباب اليوم لا يتلقى ثقافته من مصدر واحد، وإنما من شبكة واسعة من المصادر، بعضها موثوق وبعضها غير ذلك. ولذلك فإن بناء الوعي الثقافي لم يعد قائما على الحماية من التأثيرات الخارجية، بل على تنمية القدرة على الاختيار والنقد.

المبحث الثاني: الوعي الثقافي والذكاء الاصطناعي

تمهيد:

يشكل الذكاء الاصطناعي أحد أبرز التحولات التي يشهدها العصر الرقمي، ليس لأنه قدم أدوات تقنية جديدة فحسب، وإنما لأنه بدأ يؤثر في مجالات كانت تعد من أكثر المجالات ارتباطا بالإنسان، مثل المعرفة، واللغة والإبداع، وإنتاج المعنى. فقد انتقل الذكاء الاصطناعي من كونه مجالا متخصصا في علوم الحاسوب إلى عنصر فاعل في الحياة اليومية، وأصبح حاضرا في التعليم والإعلام والفنون والبحث العلمي وصناعة المحتوى.

ولهذا فإن أثر الذكاء الاصطناعي يجب ألا يدرس من زاوية تقنية فقط، لأن التقنية لا تعمل خارج السياق الإنساني والثقافي، بل تتفاعل مع أنماط التفكير والقيم وطرائق إنتاج المعرفة. ومن هنا يبرز سؤال الوعي الثقافي: كيف يتغير وعي الإنسان بالمعرفة والإبداع والثقافة في ظل وجود أنظمة قادرة على معالجة اللغة وإنتاج

النصوص والصور وتحليل البيانات؟ وهل يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى تراجع دور الإنسان في المجالات الثقافية، أم أنه يمثل أداة جديدة لتوسيع قدراته الإبداعية والمعرفية؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تتطلب تجاوز الموقفين المتطرفين: موقف الرفض الذي يرى في الذكاء الاصطناعي تهديدا للإنسان والثقافة، وموقف الاحتفاء المطلق الذي ينظر إليه بوصفه حلا لجميع المشكلات. فالقضية الأساسية ليست في وجود التقنية، وإنما في طبيعة العلاقة التي يبنيها الإنسان معها، وفي مستوى الوعي الذي يوجه استخدامها.

ومن هذا المنطلق فإن دراسة الوعي الثقافي في عصر الذكاء الاصطناعي تهدف إلى الكشف عن التحولات التي أصابت مفهوم المعرفة والإبداع، وبيان أثر الذكاء الاصطناعي في اللغة والفنون وإنتاج المحتوى، ثم تحديد ملامح الوعي الثقافي المطلوب للتعامل معه بوصفه أداة حضارية تحتاج إلى توجيه نقدي ومسؤول.

أولا- تفاعل الإنسان والآلة في صناعة المعنى الثقافي:

يمثل مفهوم المعنى أحد أكثر الجوانب ارتباطا بخصوصية الإنسان؛ فالثقافة في جوهرها ليست مجرد إنتاج للمعلومات أو تشكيل للرموز، وإنما هي قدرة على منح الأشياء دلالاتها داخل سياقات تاريخية واجتماعية وإنسانية محددة. ومن هنا فإن دخول الذكاء الاصطناعي إلى مجال إنتاج المحتوى الثقافي يثير سؤالا جوهريا: هل تستطيع الآلة أن تنتج معنى ثقافيا، أم أنها تنتج أشكالا لغوية ورمزية تظل بحاجة إلى الإنسان لكي يمنحها قيمتها ودلالتها؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب التمييز بين إنتاج الشكل وإنتاج المعنى. فالذكاء الاصطناعي يستطيع تحليل أنماط اللغة والصور والأصوات، وإنتاج تراكيب تبدو ذات معنى لكنه لا يعيش التجربة الإنسانية التي تمنح الثقافة عمقها. فالمعنى الثقافي يرتبط بالذاكرة والتاريخ، والقيم، والتجربة الوجودية، وهي عناصر تتجاوز القدرة الحسابية المجردة. ولهذا فإن العلاقة بين الإنسان والآلة في المجال الثقافي ليست علاقة إحلال، وإنما علاقة إعادة توزيع للأدوار؛ فالآلة توسع إمكانات الإنسان، لكنها لا تلغي الحاجة إلى وعيه وتفسيره وحكمه النقدي.

تقوم الثقافة على تحويل الخبرة الإنسانية إلى رموز وقيم ومعارف مشتركة. فالقصيدة لا تكمن قيمتها في الكلمات وحدها، والرواية لا تستمد أهميتها من ترتيب الأحداث فقط، والعمل الفني لا يختزل في ألوانه وأشكاله وإنما في المعاني التي يحملها وعلاقته بتجربة الإنسان والمجتمع.

أما الذكاء الاصطناعي فإنه يعمل أساسا على اكتشاف الأنماط وإعادة تركيبها اعتمادا على البيانات المتاحة ولذلك فإنه قد ينتج نصا أو صورة تبدو مقنعة، لكنه لا يمتلك الوعي بالسياق الذي يمنح هذه الأعمال قيمتها الثقافية وعليه فالخطر ليس في استخدام الذكاء الاصطناعي وإنما في الاعتقاد بأن إنتاج المحتوى يساوي إنتاج الثقافة. فالثقافة ليست كمية من النصوص والصور، بل هي منظومة من المعاني التي تتشكل داخل تجربة بشرية.

وقد أكد عبد الوهاب المسيري في دراساته حول الإنسان والحضارة أن الاختزال المادي للإنسان يؤدي إلى إغفال أبعاده الرمزية والقيمية، وأن الإنسان لا يمكن فهمه

باعتباره كائنا ماديا فقط.[1] ويمكن الإفادة من هذا التصور في فهم حدود الذكاء الاصطناعي؛ فالإنسان ليس مجرد معالج للمعلومات، وإنما كائن منتج للمعنى.

عرف تاريخ الثقافة الإنسانية دائما علاقة بين المبدع والأداة؛ فالقلم، والمطبعة والكاميرا، والحاسوب، كلها أدوات غيرت طرق التعبير، لكنها لم تلغ دور الإنسان. والجديد في الذكاء الاصطناعي أنه أصبح أكثر قدرة على المشاركة في بعض مراحل الإنتاج، مما جعل العلاقة بين المبدع والأداة أكثر تعقيدا.

فالمؤلف اليوم قد يستخدم الذكاء الاصطناعي لتوليد الأفكار الأولية، أو تنظيم المعلومات، أو اقتراح أساليب التعبير. وهذا يطرح سؤالا حول حدود المشاركة: أين ينتهي دور الأداة ويبدأ دور الإنسان؟ لا يمكن تحديد الإجابة بمعيار تقني فقط، لأن القيمة الثقافية للعمل لا تتحدد بكمية التدخل الآلي، وإنما بوجود رؤية إنسانية توجه هذا التدخل. فالمبدع الذي يستخدم التقنية بوعي يظل هو صاحب المشروع الثقافي، لأنه يحدد الغاية، ويختار، ويقوّم، ويمنح المنتج النهائي دلالته.

---

(1) عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، دار الشروق، القاهرة، 2002، ص76.

وبناء علي ما سبق فإن الوعي الثقافي الجديد لا ينبغي أن يقوم على رفض استخدام الأدوات الذكية، بل على امتلاك القدرة على استخدامها دون فقدان استقلالية التفكير والإبداع.

ثانيا–الذكاء الاصطناعي والمعرفة الثقافية:

أسهم الذكاء الاصطناعي مساهمة كبيرة في تحول مفهوم المعرفة الثقافية، ويظهر ذلك في الآتي:

1–التحول إلى المعرفة المدعومة بالآلة:

ارتبط مفهوم المعرفة عبر التاريخ بقدرة الإنسان على الإدراك والفهم والتفسير وكانت المؤسسات البشرية كالمدرسة والجامعة والكتاب والعالم والمثقف، تمثل القنوات الأساسية لإنتاج المعرفة ونقلها. أما في عصر الذكاء الاصطناعي فقد دخل عنصر جديد في هذه العملية، يتمثل في الأنظمة القادرة على تحليل كميات ضخمة من البيانات، واستخراج الأنماط، وتقديم إجابات أو اقتراحات في زمن قصير.

ولا يعني هذا أن الذكاء الاصطناعي أصبح مصدرا مستقلا للمعرفة بالمعنى الإنساني، فهو لا يمتلك وعيا أو تجربة ذاتية، وإنما يعمل من خلال معالجة البيانات

والخوارزميات التي صممها الإنسان. ولذلك فإن التحول الحقيقي لا يتمثل في انتقال المعرفة من الإنسان إلى الآلة بل في تغير طريقة إنتاج المعرفة والوصول إليها.

وقد أشار نيل بوستمان إلى أن التقنيات لا تغير الأدوات فقط، بل تعيد تشكيل طريقة تفكير الإنسان وعلاقته بالعالم.[1] ويمكن تطبيق هذا التصور على الذكاء الاصطناعي؛ إذ إن أثره لا يقتصر على تسريع الحصول على المعلومات، بل يمتد إلى تغيير عادات التفكير والبحث والتعلم، وينتج عن ذلك تحول مهم في الوعي الثقافي: فلم تعد المشكلة الأساسية في ندرة المعلومات وإنما في القدرة على فهمها وتقويمها واستخدامها بصورة صحيحة. فالإنسان في عصر الذكاء الاصطناعي يحتاج إلى مهارات تتجاوز جمع المعلومات، مثل التفكير النقدي والتحقق من المصادر، وفهم سياقات المعرفة.

---

(1) إدغارد موران، سبع دروس ضرورية لتربية المستقبل، ترجمة عزيز لزرق، دار توبقال، الدرار البيضاء، 2002، ص117.

2-تغير دور المثقف والباحث في البيئة الذكية:

أعاد الذكاء الاصطناعي طرح سؤال دور الإنسان في إنتاج المعرفة الثقافية. فإذا كانت الآلة قادرة على تلخيص النصوص، وإنتاج مسودات كتابية، وتحليل البيانات، فهل يتراجع دور الباحث والمثقف؟

إن الإجابة لا تكمن في المنافسة بين الإنسان والآلة، بل في إعادة تعريف دور الإنسان. فالآلة قد تساعد في العمليات الإجرائية، لكنها لا تمتلك القدرة الإنسانية على بناء الرؤية، أو إنتاج القيم، أو فهم التجربة التاريخية والثقافية في أبعادها العميقة.

فالمثقف في العصر الرقمي لا يفقد دوره، وإنما ينتقل من وظيفة إنتاج المعلومات فقط إلى وظيفة أكثر تعقيدا تتمثل في تفسير المعرفة، وربطها بالسياق الإنساني، ونقدها، وتوجيه استخدامها.

وهذا التحول يتطلب وعيا جديدا بالثقافة؛ لأن الثقافة لم تعد مجرد امتلاك مخزون معرفي، بل أصبحت قدرة على التعامل مع مصادر متعددة للمعرفة، من بينها المصادر التي تنتجها الأنظمة الذكية.

3- التحول إلى إدارة المعرفة:

من التحولات المهمة التي أحدثها الذكاء الاصطناعي الانتقال من مفهوم استهلاك المعرفة إلى مفهوم إدارة المعرفة. ففي السابق كان الوصول إلى المعلومات يمثل تحديا رئيسا أما اليوم فأصبحت المعلومات متاحة بكثرة وأصبح التحدي في تنظيمها واختيار المناسب منها وفهم دلالاتها.

ولهذا فإن الوعي الثقافي في عصر الذكاء الاصطناعي يرتبط بقدرة الإنسان على إدارة علاقته بالمعلومات؛ فلا يقبل كل ما تقدمه الأنظمة الذكية، ولا يتعامل معها بوصفها مصدرا نهائيا للحقيقة، وإنما يستخدمها أداة مساعدة ضمن عملية معرفية يقودها العقل البشري.

وقد أكد إدغار موران أن المعرفة المعاصرة تحتاج إلى التفكير المركب الذي يربط بين المعارف ولا يكتفي بتجميع المعلومات.[1] وهذا التصور يزداد أهمية في عصر الذكاء الاصطناعي؛ لأن كثرة البيانات لا تنتج وعيا بالضرورة، وإنما تحتاج إلى عقل قادر على التنظيم والتفسير.

---

(1)) إدغارد موران، سبع دروس ضرورية لتربية المستقبل، ترجمة عزيز لزرق، ص121.

ثالثا- الذكاء الاصطناعي واللغة والفنون والذاكرة الثقافية:

1-الذكاء الاصطناعي واللغة:

ظهر فيها تأثير الذكاء الاصطناعي بصورة كبيرة في مجال اللغة؛ لأنها أصبحت مجالا رئيسا لتطبيقات المعالجة الآلية، مثل الترجمة، وتحليل النصوص، والتعرف على الكلام وإنشاء المحتوى.

ويمثل هذا التحول فرصة مهمة للغات المختلفة، ومنها اللغة العربية، لأن تقنيات الذكاء الاصطناعي يمكن أن تسهم في تطوير أدوات لغوية تساعد على البحث، والتعليم، وحفظ التراث، وتسهيل الوصول إلى المصادر.

لكن هذه الفرصة ترتبط بتحديات حقيقية؛ فضعف حضور بعض اللغات في قواعد البيانات الرقمية قد يؤدي إلى استمرار الفجوة التقنية بينها وبين اللغات الأكثر تمثيلا. كما أن الاعتماد على النماذج الجاهزة قد يؤدي إلى إعادة إنتاج أنماط لغوية لا تراعي الخصوصيات الثقافية.

ولهذا فإن تطوير الذكاء الاصطناعي اللغوي العربي لا ينبغي أن يكون هدفه مجرد اللحاق بالتقنيات العالمية وإنما ينبغي أن يرتبط بمشروع ثقافي يحافظ على خصائص اللغة ويجعلها حاضرة في فضاء المعرفة الجديد.

2-الذكاء الاصطناعي والفنون:

أعاد الذكاء الاصطناعي تشكيل العلاقة بين الفنان والعمل الفني؛ فقد أصبح بالإمكان إنتاج لوحات وصور ومقطوعات موسيقية باستخدام نماذج ذكية قادرة على محاكاة أساليب فنية مختلفة.

وقد فتح ذلك إمكانات جديدة للتجريب الفني، لكنه أثار أيضًا أسئلة حول الأصالة والذوق والقيمة الجمالية. فهل يكفي أن يكون العمل جديدًا حتى يكون إبداعيًا؟ أم أن الإبداع يحتاج إلى تجربة ذاتية ورؤية خاصة؟

إن الفن في جوهره ليس مجرد نتيجة نهائية، وإنما هو تعبير عن علاقة الإنسان بالعالم. ولذلك فإن قيمة العمل الفني لا ترتبط فقط بالشكل الذي يظهر به، بل بالسياق الذي أنتجه والمعاني التي يحملها.

3-الذكاء الاصطناعي والذاكرة الثقافية:

يمتلك الذكاء الاصطناعي إمكانات كبيرة في مجال حفظ الذاكرة الثقافية؛ إذ يمكن استخدامه في رقمنة الوثائق، وتحليل المخطوطات، وتصنيف التراث، واسترجاع المعلومات التاريخية.

وهذا يمثل فرصة مهمة للمجتمعات التي تمتلك تراثًا غنيًا لكنها تعاني من ضعف التوثيق الرقمي. فالذكاء الاصطناعي يمكن أن يساعد في نقل الذاكرة الثقافية من فضاء الحفظ المحدود إلى فضاء الإتاحة الواسعة. لكن هذه العملية تحتاج إلى وعي نقدي؛ لأن رقمنة التراث لا تعني مجرد تحويله إلى بيانات، وإنما تتطلب فهم سياقاته ودلالاته، حتى لا يتحول التراث إلى مادة منفصلة عن معناها الثقافي.

المبحث الثالث: تحولات الملكية الفكرية والنشر

تمهيد:

ارتبط إنتاج المعرفة عبر التاريخ بمفهوم الحق؛ فالأفكار والآثار العلمية والأدبية والفنية لم تكن مجرد منتجات مادية قابلة للتداول، وإنما كانت تعبيرا عن جهد عقلي وإبداع إنساني يحمل بصمة صاحبه. ومن هنا نشأ مفهوم الملكية الفكرية بوصفه

إطارا قانونيا وثقافيا يهدف إلى حماية الإبداع، وضمان حق المبدعين في الاستفادة من إنتاجهم، وتشجيع استمرار النشاط العلمي والفني والأدبي.

إن موضوع الملكية الفكرية والنشر من أهم القضايا التي أعاد العصر الرقمي تشكيلها إذ لم يقتصر التحول على تطوير وسائل إنتاج المعرفة ونشرها، بل امتد إلى إعادة النظر في مفهوم المؤلف، وطبيعة المصنفات الفكرية وحدود الحق في النسخ والتداول والاستفادة من المحتوى الرقمي. وقد أدى ذلك إلى انتقال الوعي بالملكية الفكرية من كونه قضية قانونية تخص المختصين إلى كونه جزءا من الوعي الثقافي الذي ينبغي أن يمتلكه كل مستخدم للبيئة الرقمية.

أعادت التحولات التي أحدثتها الثورة الرقمية طرح مفهوم الملكية الفكرية من جديد؛ إذ لم تعد المعرفة مرتبطة بوسائط مادية محدودة الانتشار، بل أصبحت تنتقل في فضاء مفتوح يمكن فيه نسخ المحتوى وتعديله وإعادة نشره بسرعة غير مسبوقة. وقد أدى ذلك إلى ظهور أسئلة جديدة تتجاوز الجانب القانوني لتصل إلى جوهر العلاقة بين الإنسان والمعرفة: ما حدود الحق في الوصول إلى المعلومات؟ وما

مسؤولية المستخدم تجاه المحتوى الذي يستفيد منه؟ وكيف يمكن تحقيق التوازن بين نشر المعرفة وحماية حقوق منتجيها؟

ومن ثم فإن قضية الملكية الفكرية في العصر الرقمي لا ينبغي النظر إليها بوصفها قضية قانونية فقط، بل هي جزء أساسي من الوعي الثقافي؛ لأن احترام حقوق المؤلفين والمبدعين يعكس مستوى وعي المجتمع بقيمة المعرفة وبالجهد الإنساني الذي يقف وراء إنتاجها.

لقد غير العصر الرقمي طبيعة العلاقة بين المؤلف والناشر والقارئ؛ فالقارئ أصبح قادرا على أن يكون ناشرا والمستخدم أصبح مشاركا في إنتاج المحتوى، والمنصات الرقمية أصبحت وسيطا رئيسا بين المنتج والمتلقي. وهذا التحول، على الرغم من إيجابياته الكبيرة، فرض ضرورة إعادة بناء الوعي بالحقوق والمسؤوليات في البيئة الرقمية.

أولا- مفهوم الملكية الفكرية وأبعادها الثقافية:

يقصد بالملكية الفكرية مجموعة الحقوق التي تمنح للمبدعين والمبتكرين على إنتاجهم العقلي، سواء كان هذا الإنتاج أدبيا أو فنيا أو علميا أو تقنيا. وهي تقوم

على الاعتراف بأن العمل الفكري يمثل جهدا إنسانيا له قيمة وأن صاحبه يستحق الحماية القانونية والأخلاقية.[1]

وتعمل الملكية الفكرية على حماية هذا النتاج من الاعتداء أو الاستغلال غير المشروع، ويضمن في الوقت نفسه تحقيق التوازن بين حقوق أصحاب الإبداع وحق المجتمع في الوصول إلى المعرفة.

وكانت حماية المصنفات الفكرية في البيئة التقليدية أكثر يسرا من الناحية العملية؛ لأن عمليات النسخ وإعادة النشر كانت تحتاج إلى وسائل مادية وإمكانات محدودة. أما في البيئة الرقمية فقد أصبح إنتاج المحتوى ونسخه وتعديله وإعادة نشره يتم في لحظات، وبأقل تكلفة، ومن دون قيود جغرافية، وهو ما أوجد تحديات قانونية وثقافية جديدة لم تكن مطروحة بهذا الحجم في السابق.

وتقسم الملكية الفكرية عادة إلى قسمين رئيسين:

---

(1) المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، ما هي الملكية الفكرية؟، منشورات الويبو، جنيف.

الأول- حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وتشمل المصنفات الأدبية والعلمية والفنية، مثل الكتب، والبحوث والمصنفات الموسيقية، والأعمال الفنية، والبرامج الحاسوبية.

الثاني- حقوق الملكية الصناعية، وتشمل الاختراعات، والعلامات التجارية، والتصاميم الصناعية، وغيرها من المجالات المرتبطة بالابتكار والتطبيق التقني.

وقد أكدت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) أن حماية الملكية الفكرية تهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالح المبدعين ومصلحة المجتمع في الاستفادة من المعرفة، لأن حماية الإبداع تشجع على مزيد من الابتكار والإنتاج الثقافي.

لكن أهمية الملكية الفكرية لا تكمن في بعدها القانوني فقط، بل في بعدها الثقافي أيضا؛ إذ إنها تعبر عن قيمة أساسية هي احترام العقل الإنساني والاعتراف بأن المعرفة ليست مادة مجهولة المصدر، وإنما هي ثمرة جهود أشخاص ومؤسسات ينبغي حفظ حقوقهم.

ثانيا- الملكية الفكرية والوعي الثقافي:

إن انتشار المحتوى الرقمي جعل مفهوم الملكية الفكرية مرتبطا بسلوك الأفراد اليومي؛ فنسخ مقال، أو مشاركة كتاب، أو إعادة نشر صورة أو مادة علمية دون الإشارة إلى صاحبها أصبحت ممارسات شائعة، وقد لا يدرك كثير من المستخدمين أنها تمثل تجاوزا لحقوق فكرية.

ولهذا فإن بناء الوعي بالملكية الفكرية لا يبدأ من النصوص القانونية وحدها، وإنما من بناء تصور ثقافي يرى المعرفة قيمة إنسانية ينبغي احترام أصحابها. فكما يرفض المجتمع الاعتداء على الممتلكات المادية، ينبغي أن يرفض الاعتداء على الممتلكات الفكرية.

غير أن جوهر القضية لا يكمن في سهولة النسخ أو صعوبة الرقابة، وإنما في تحول الوعي تجاه قيمة الإنتاج الفكري. فقد أصبح كثير من المستخدمين ينظرون إلى المحتوى الرقمي بوصفه متاحًا للاستعمال المطلق بمجرد وجوده على شبكة الإنترنت، في حين أن إتاحة الوصول إلى المصنف لا تعني سقوط الحقوق المتعلقة به. ومن هنا

أصبحت الحاجة ملحة إلى بناء وعي ثقافي يفرق بين حرية الوصول إلى المعرفة، وبين احترام حقوق أصحابها.

ولا يقتصر هذا الوعي على معرفة النصوص القانونية، بل يشمل إدراك القيمة الحضارية للإبداع نفسه؛ فحماية الملكية الفكرية ليست دفاعا عن المصالح الفردية للمؤلفين وحدهم، وإنما هي حماية لحركة الإنتاج العلمي والثقافي لأن المبدع لا يستطيع مواصلة عطائه إذا كان نتاجه معرضا للسطو أو التشويه أو النسبة إلى غيره.

ويرى كمال سعدي أن المعرفة لا تنفصل عن شروط إنتاجها التاريخية والاجتماعية، وأن التعامل معها يحتاج إلى وعي بأهمية العقل والإبداع في بناء الحضارة.[1] ويمكن الاستفادة من هذا التصور في فهم الملكية الفكرية بوصفها جزءا من ثقافة تقدير المعرفة لا مجرد إجراء قانوني.

ومن ثم فإن ضعف احترام الملكية الفكرية في بعض البيئات لا يعكس فقط مشكلة قانونية، بل يكشف أيضا عن قصور في الوعي بقيمة العمل الفكري، وبالعلاقة الأخلاقية بين المنتج والمتلقي.

---

(1) مصطفى كمال سعدي، الملكية الفكرية: حق الملكية الأدبية والفنية، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، 2009م، ص145.

ثالثا- إعادة تشكيل مفهوم الملكية الفكرية:

أحدثت البيئة الرقمية تحولا عميقا في طبيعة الملكية الفكرية؛ فقد أصبحت عملية إنتاج المحتوى ونشره أكثر سهولة، وأصبح الوصول إليه أكثر سرعة وانتشارا. وهذا التحول أدى إلى توسيع دائرة الاستفادة من المعرفة، لكنه في الوقت نفسه جعل حماية الحقوق أكثر تعقيدا.

كان تداول المصنف في البيئة الورقية التقليدية مرتبطا غالبا بوجود نسخة مادية محددة، وكانت عمليات النسخ تحتاج إلى وسائل وإمكانات معينة. أما في البيئة الرقمية فإن النسخة الإلكترونية يمكن إنتاجها بلا حدود تقريبا، مع الحفاظ على الجودة نفسها، مما جعل السيطرة على تداول المحتوى أكثر صعوبة.

وقد أدى ذلك إلى تغير العلاقة بين المؤلف والمتلقي؛ فالمتلقي لم يعد مجرد مستهلك للكتاب أو المقال أو العمل الفني، بل أصبح قادرا على إعادة إنتاجه وتعديله ونشره عبر شبكات واسعة. وهذا التحول يفرض إعادة النظر في مفهوم المسؤولية الرقمية، لأن سهولة الاستخدام لا تعني سقوط الحقوق.

كما أن البيئة الرقمية أوجدت أشكالا جديدة من الإبداع لم تكن معروفة سابقا، مثل البرمجيات، والمحتوى الرقمي، والمنصات التعليمية، والمواد التفاعلية، الأمر الذي وسع مجال الملكية الفكرية وأدخلها في ميادين جديدة.

يمكن استنتاج أن التحدي الأساسي ليس في منع تداول المعرفة، فهذا يتعارض مع طبيعة العصر الرقمي، وإنما في إيجاد توازن بين حق المجتمع في الوصول إلى المعرفة وحق المبدع في حماية إنتاجه.

رابعا- النشر الرقمي وإنتاج المعرفة:

يمثل النشر أحد أهم المجالات التي ظهر فيها أثر التحول الرقمي على الحياة الثقافية والمعرفية؛ فالنشر لم يعد مرتبطا بالكتاب الورقي ودور النشر التقليدية وحدها، وإنما أصبح عملية مفتوحة تتداخل فيها مؤسسات متعددة مثل المنصات الرقمية، والمجلات الإلكترونية، والمستودعات المعرفية، وشبكات التواصل الاجتماعي.

لقد أحدث النشر الرقمي انتقالا مهما في تاريخ المعرفة؛ إذ أزال كثيرا من القيود التي كانت تحد من انتشار الكتاب والمقال والبحث العلمي. فأصبح المؤلف قادرًا على الوصول إلى قراء في مناطق مختلفة من العالم دون الحاجة إلى المرور دائما

بالمسارات التقليدية للنشر. كما أصبح القارئ قادرًا على الوصول إلى مصادر معرفية متعددة في وقت قصير، وهو ما أسهم في توسيع دائرة المشاركة الثقافية والعلمية.

وقد ذكرت نوارة طاهر أن التحولات التي تصيب وسائل التعبير ليست مجرد تغيرات تقنية، بل ترتبط بتحولات في طبيعة الثقافة وأنماط إنتاج المعنى وتلقيه.[1] ويمكن تطبيق هذا التصور على النشر الرقمي؛ فالمسألة ليست انتقال الكتاب من الورق إلى الشاشة فقط، وإنما تغير في العلاقة بين الكاتب والنص والقارئ.

خامسا- إشكالات الملكية الفكرية:

إذا كان التحول الرقمي قد فتح آفاقا واسعة أمام إنتاج المعرفة ونشرها، فإنه في الوقت نفسه أوجد مشكلات جديدة جعلت حماية الملكية الفكرية أكثر تعقيدا، منها:

(1) نوارة حسين طاهر، حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمي، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ط2، 2024م، ص189.

1-القرصنة الرقمية:

تعد القرصنة الرقمية من أبرز مظاهر الاعتداء على الحقوق الفكرية؛ إذ أصبح نسخ الكتب والأبحاث والمواد الفنية وإعادة توزيعها ممكنا بسهولة كبيرة. ولا تكمن المشكلة في مجرد الخسارة المادية التي قد تلحق بالمؤلف أو الناشر، وإنما في أثرها الأوسع على منظومة الإبداع نفسها.

فالمجتمع الذي لا يحترم حقوق المنتجين قد يضعف فيه الحافز على التأليف والبحث والإبداع، لأن المبدع يشعر بأن جهده غير محمي أو مقدر.

2-الانتحال العلمي:

الانتحال العلمي من أحد أخطر التحديات في البيئة الرقمية، لأن وفرة المصادر وسهولة الوصول إليها قد تغري بعض الباحثين باستخدام أفكار الآخرين دون إحالة أو نسبتها إلى أنفسهم.

والانتحال ليس مجرد مخالفة إجرائية، وإنما هو اعتداء على مبدأ أساسي في المعرفة العلمية وهو مبدأ الأمانة. فالعلم يقوم على تراكم الجهود، وهذا التراكم لا يكون ممكنًا إلا إذا عُرفت إسهامات أصحابها.

ولهذا أصبحت الجامعات والمؤسسات البحثية تولي اهتماما متزايدا بتعليم أخلاقيات البحث العلمي، واستخدام أدوات كشف التشابه، وترسيخ ثقافة التوثيق والإحالة.

3- الذكاء الاصطناعي:

أضاف الذكاء الاصطناعي بعدا جديدا إلى قضية الملكية الفكرية؛ فقد أصبح بالإمكان إنتاج نصوص وصور وأعمال فنية باستخدام أدوات ذكية، مما أثار أسئلة حول مفهوم المؤلف، وطبيعة الإبداع، وحدود الحقوق المتعلقة بالمخرجات المنتجة آليا.

ولا تزال هذه القضايا محل نقاش قانوني وفكري واسع، لكنها تكشف أن مفهوم الملكية الفكرية ليس مفهوما ثابتا بل يتطور مع تطور وسائل إنتاج المعرفة.

ولهذا تؤكد المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) أن بناء مجتمع المعرفة لا يتحقق بالتشريعات وحدها، بل يحتاج إلى نشر ثقافة احترام الملكية الفكرية، وتعزيز الوعي بقيمتها في دعم الإبداع والابتكار والتنمية. وهذا يبين أن الحماية القانونية،

مهما بلغت قوتها، لا يمكن أن تؤدي دورها الكامل إذا لم تستند إلى وعي ثقافي يجعل احترام الحقوق الفكرية سلوكا ذاتيا قبل أن يكون التزاما قانونيا.

إن الوعي بالملكية الفكرية في العصر الرقمي ينبغي أن يبدأ من المؤسسات التربوية والثقافية، وأن يمتد إلى وسائل الإعلام والمنصات الرقمية، حتى يدرك المستخدم أن الاستفادة من المعرفة لا تتعارض مع احترام حقوق أصحابها، وأن الاقتباس العلمي، والإحالة إلى المصادر، والالتزام بأخلاقيات النشر، ليست إجراءات شكلية، بل تمثل جزءا من ثقافة المجتمع العلمية والأخلاقية.

كما ينبغي أن يتجاوز هذا الوعي مفهوم الحماية إلى مفهوم المسؤولية المعرفية؛ فالمؤلف مسؤول عن الأمانة العلمية فيما يكتب، والناشر مسؤول عن سلامة إجراءات النشر، والقارئ مسؤول عن احترام الحقوق الفكرية عند الإفادة من المحتوى، والمؤسسات مسؤولة عن ترسيخ هذه الثقافة من خلال التعليم والتشريع والتدريب.

وبذلك يتضح أن التحول الرقمي لم يغير وسائل النشر فحسب، وإنما أعاد تشكيل العلاقة بين المعرفة وحقوق إنتاجها وتداولها. وأصبح الوعي بالملكية الفكرية أحد

المؤشرات الرئيسة على نضج الوعي الثقافي في المجتمع الرقمي؛ لأنه يجمع بين احترام الإبداع، وتشجيع الابتكار وضمان تداول المعرفة في إطار من المسؤولية والعدالة.

تكشف المحاور السابقة أن التحول الرقمي لم يقتصر على تطوير أدوات الثقافة، بل أحدث تحولا في الوعي الثقافي ذاته. فقد انتقل الإنسان من بيئة ثقافية يغلب عليها الطابع المحلي ومحدودية الاتصال، إلى فضاء عالمي مفتوح تتداخل فيه المرجعيات، وتتعدد فيه مصادر التأثير، وتتسارع فيه عمليات إنتاج المعرفة وتداولها.

سادسا-أبرز تحولات الملكية الفكرية:

1-الانتقال من سلطة الناشر إلى تعدد الفاعلين:

كان النشر التقليدي يقوم على وجود وسطاء رئيسين بين المؤلف والجمهور؛ فالناشر يؤدي دور الاختيار والمراجعة والطباعة والتوزيع. أما في البيئة الرقمية فقد أصبح النشر متاحا للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمنصات المفتوحة، مما أدى إلى توسيع دائرة المشاركين في إنتاج المعرفة.

وهذا التحول يحمل جانبا إيجابيا يتمثل في إتاحة الفرصة أمام أصوات جديدة كانت تجد صعوبة في الوصول إلى جمهور واسع، لكنه يفرض في الوقت نفسه تحديا

يتعلق بمعايير الجودة والتحقق؛ إذ لم تعد كل مادة منشورة تمر بالضرورة عبر عمليات التحكيم أو المراجعة التي كانت تميز النشر التقليدي. وعليه أصبح الوعي الثقافي في العصر الرقمي مرتبطا بمهارتين متكاملتين:

- القدرة على إنتاج المحتوى المسؤول.
- القدرة على تقييم المحتوى وتمييز الموثوق من غير الموثوق.

فكثرة المعلومات لا تعني بالضرورة زيادة المعرفة، لأن المعرفة تحتاج إلى تنظيم ونقد وتحليل، لا إلى مجرد تراكم للمحتويات.

2-نموذج الوصول المفتوح إلى المعرفة:

من أكبر التحولات التي أحدثها النشر الرقمي ظهور نماذج جديدة في نشر المعرفة العلمية، ومن أهمها نموذج الوصول المفتوح الذي يهدف إلى إتاحة البحوث والدراسات أمام الباحثين والقراء بصورة أوسع.

وقد أسهم هذا الاتجاه في تقليل الحواجز أمام تداول المعرفة، خاصة في البيئات التي تعاني من ضعف القدرة على الحصول على المصادر العلمية بسبب ارتفاع تكاليف الاشتراك في الدوريات أو محدودية المكتبات التقليدية.

أثار الوصول المفتوح أيضا نقاشات حول التوازن بين إتاحة المعرفة وحماية حقوق الباحثين والمؤسسات العلمية. فالإتاحة الواسعة لا تعني إلغاء حقوق المؤلف، وإنما تتطلب نماذج نشر تحقق الجمع بين نشر المعرفة واحترام الجهد العلمي.

وتزداد أهمية النشر الرقمي العلمي في العالم العربي بسبب الحاجة إلى توسيع حضور الإنتاج العربي على الشبكة وربط الباحثين بالمصادر الحديثة، وتقليل الفجوة المعرفية. إلا أن ذلك يحتاج إلى تطوير البنية الرقمية للمؤسسات العلمية، وتحسين معايير النشر والتحكيم، ودعم المحتوى العربي الرقمي.

3–تحول الكتاب إلى محتوى معرفي متعدد الأشكال:

قدم الكتاب في العصر الرقمي في أشكال متعددة؛ كالكتاب الإلكتروني، والكتاب الصوتي، والمنصات التعليمية، والمحتوى التفاعلي. وكأنه لم يعد مرتبطا بصورته الورقية فقط وهذا التحول غير طبيعة القراءة نفسها، فلم يعد القارئ يتعامل مع النص بطريقة واحدة، بل أصبح ينتقل بين أنماط مختلفة من التلقي.

وقد أدى ذلك إلى توسيع مفهوم الكتاب والثقافة المكتوبة، لكنه في المقابل أثار أسئلة حول مستقبل القراءة العميقة في ظل هيمنة المحتويات السريعة. فالنص الطويل يحتاج إلى تركيز وتأمل، بينما تميل بعض المنصات الرقمية إلى السرعة والاختصار.

ولذلك فإن القضية ليست في المفاضلة بين الكتاب الورقي والرقمي، وإنما في بناء علاقة متوازنة مع المعرفة تستفيد من إمكانات التقنية وتحافظ على قيمة القراءة التحليلية العميقة.

الفصل الثالث: تحولات الوعي المجتمعي

المبحث الأول: تحولات الوعي الأخلاقي

المبحث الثاني: تحولات العلاقات الاجتماعية

المبحث الثالث: تحولات المسؤولية المدنية

المبحث الأول: تحولات الوعي الأخلاقي

تمهيد:

الأخلاق هي أحد أهم المكونات التي تنتظم بها علاقة الإنسان بغيره، وبالمجتمع الذي ينتمي إليه وبالمسؤوليات التي تترتب على أفعاله وقراراته. وإذا كانت التحولات الاجتماعية الكبرى تعيد تشكيل أنماط الحياة والعلاقات والقيم، فإن أثرها الأعمق يظهر في الطريقة التي يعيد بها الإنسان تحديد ما يراه صوابا أو خطأ، وما يعده مسؤولية أو حرية، وما يقبله لنفسه أو يرفضه للآخرين.

ليس المقصود بالوعي الأخلاقي مجرد معرفة القواعد الأخلاقية أو القدرة على تسمية الفضائل والرذائل، وإنما يتجاوز ذلك إلى إدراك القيمة الأخلاقية للفعل، واستحضار نتائجه، والقدرة على اتخاذ القرار في ضوئها، وتحمل المسؤولية المترتبة عليه. ولذلك يمكن أن يعرف الإنسان الصدق ويكذب، ويعرف حرمة الاعتداء ويعتدي، ويقر بمسؤولية الفرد ثم يتنصل من نتائج أفعاله. وهذا يعني أن المعرفة الأخلاقية وحدها لا تكفي لإنتاج السلوك الأخلاقي؛ إذ لا بد من انتقالها من مستوى المعرفة إلى مستوى الوعي، ومن الوعي إلى الاختيار، ومن الاختيار إلى الممارسة.

تزداد أهمية هذا التمييز في المجتمعات التي تمر بتحولات متسارعة؛ لأن التحول لا يغير الأدوات والمؤسسات وأنماط العلاقات فقط، وإنما قد يعيد ترتيب سلم الأولويات والقيم. وقد يؤدي الانتقال من منظومة اجتماعية إلى أخرى إلى نشوء فجوة بين ما تقوله الجماعة عن القيم وما تمارسه في الواقع، وبين القيم التي يعلنها الفرد والقواعد التي تحكم سلوكه الفعلي.

إن الحديث عن تحولات الوعي الأخلاقي لا يفترض أن الأخلاق اختفت أو أن المجتمع انتقل من الأخلاق إلى غياب الأخلاق، كما لا يعني أن كل تغير في السلوك يمثل تراجعا أخلاقيا. فالتحول قد يكون انتقالا من نمط من الفهم الأخلاقي إلى نمط آخر أو إعادة ترتيب للأولويات، أو اتساعا لدائرة المسؤولية، أو ظهور مسائل جديدة لم تكن مطروحة بالصورة نفسها من قبل.

تشير دراسات حديثة في أخلاقيات التواصل إلى أن البيئة الرقمية أضافت إلى النقاش الأخلاقي قضايا تتصل بالخصوصية والمصداقية والمسؤولية ونقل الأخبار

والتعامل مع الآخرين، وأن الحاجة لم تعد إلى معرفة التقنية فحسب، بل إلى بناء وعي أخلاقي يوجه استخدامها.[1]

وعليه، فإن هذا المبحث لا يتناول الأخلاق بوصفها منظومة وعظية أو مجموعة من الأوامر والنواهي، وإنما يدرس كيف يتحول الوعي الأخلاقي داخل المجتمع، وما الذي يحدث للقيم حين تتغير شروط الحياة، وكيف تنتقل المسؤولية الأخلاقية من مجرد الالتزام بالقواعد إلى القدرة على اتخاذ موقف واع في أوضاع أكثر تعقيدا.

أولا- مفهوم الوعي الأخلاقي:

تتصل الأخلاق في أبسط دلالاتها بما يميز السلوك من خير وشر، وصواب وخطأ وقبول ورفض. غير أن الوعي الأخلاقي أوسع من وجود منظومة أخلاقية جاهزة؛ لأنه يتعلق بالطريقة التي يدرك بها الفرد هذه المنظومة ويفسرها ويستحضرها عند الفعل. فقد توجد في المجتمع قواعد أخلاقية مستقرة، لكن وجودها لا يعني بالضرورة أن جميع أفراده يمتلكون المستوى نفسه من الوعي بها وقد يعرف الفرد

(1) أحمد زكي محمد بدوي، إدارة الأزمات من منظور أخلاقي معاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005م، ص69.

القاعدة ولكنه لا يستحضرها عند اتخاذ القرار أو يطبقها في موقف ويتجاهلها في موقف آخر، أو يطالب الآخرين بها دون أن يلتزم بها في سلوكه. ومن هنا يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: المعرفة الأخلاقية، أي معرفة الفرد بما يعد صوابا أو خطأ.

المستوى الثاني: الإدراك الأخلاقي، أي فهم أسباب القيمة الأخلاقية للفعل وآثاره على الذات والآخرين.

المستوى الثالث: الممارسة الأخلاقية، أي قدرة الفرد على تحويل ما يعرفه ويدركه إلى سلوك واختيار وتحمل للمسؤولية.

وهذا التدرج ضروري لفهم التحول الأخلاقي؛ لأن المشكلة قد لا تكون في غياب المعرفة بالقيمة، وإنما في ضعف انتقالها إلى الممارسة. لذلك يمكن فهم الوعي الأخلاقي فهما واسعا مرتبطا الوعي بالآخر وبالضمير والمسؤولية.

لا تتشكل الأخلاق في فراغ، بل تظهر في العلاقة بين الإنسان وغيره. فالصدق له معنى لأنه يؤثر في علاقة الفرد بالآخر والعدل لا يظهر إلا حيث توجد علاقات ومصالح وحقوق والمسؤولية تفترض وجود نتائج تترتب على الفعل.

ولهذا فإن أحد المؤشرات المهمة على مستوى الوعي الأخلاقي في المجتمع هو اتساع دائرة الاعتبار الأخلاقي. فكلما ارتفع وعي الإنسان، لم يعد ينظر إلى الفعل من زاوية مصلحته المباشرة فقط، وإنما يستحضر أثره في الآخرين وفي الجماعة وفي المستقبل.

فالشخص الذي يتخلص من نفاياته في مكان عام قد لا يرى في فعله مشكلة إذا نظر إليه من زاوية مصلحته الخاصة، لكنه إذا أدرك أثره في البيئة والصحة العامة وحق الآخرين في مكان نظيف، أصبح الفعل بالنسبة إليه قضية أخلاقية تتجاوز المصلحة الفردية.[1] ومن قم فإن الوعي الأخلاقي ليس مجرد قدرة على ضبط الذات، وإنما هو أيضا قدرة على رؤية الآخر وفهم أن الحرية الشخصية لا تعني إلغاء حقوق الآخرين.

يمثل الضمير أحد المفاهيم المهمة في فهم السلوك الأخلاقي؛ لأنه يشير إلى الرقابة الداخلية التي تجعل الإنسان قادرا على تقييم أفعاله حتى في غياب الرقابة

(1) زكريا إبراهيم، مشكلة القيم، مكتبة مصر، القاهرة، 1998م، ص101.

الخارجية. وهنا يظهر فرق جوهري بين السلوك الذي يقوم على الخوف من العقوبة والسلوك الذي يقوم على الاقتناع الأخلاقي.

فقد يمتنع الإنسان عن فعل معين لأن القانون يمنعه، وقد يمتنع عنه لأنه يراه خطأ في ذاته، وفي الحالة الأولى يكون مصدر الضبط خارجيا أساسا، بينما يكون في الثانية داخليا. ولا يعني ذلك التقليل من أهمية القانون أو المؤسسات؛ فالمجتمع يحتاج إلى قوانين تضبط السلوك وتحمي الحقوق، لكن استقرار الحياة الاجتماعية لا يمكن أن يقوم على الرقابة الخارجية وحدها فحين تغيب الرقابة أو تقل احتمالات اكتشاف المخالفة، يظهر المستوى الحقيقي للوعي الأخلاقي.[1]

ولهذا فإن قوة المجتمع الأخلاقية لا تقاس فقط بعدد القوانين والعقوبات، وإنما بمدى تحول القيم إلى رقابة ذاتية ومسؤولية داخلية.

وعليه يمكن فهم الوعي الأخلاقي على أنه: "إدراك الإنسان لمسؤوليته تجاه ذاته والآخرين واستحضار أثر أفعاله وقراراته تجاههم بما يجعله يقظ الضمير، قادرا على ضبط سلوكه وفق قيم تحفظ كرامة الإنسان وحقوقه".

---

(1) طه عبد الرحمن، سؤال الأخلاق، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2002م، ص89.

ثانيا– تحولات المرجعية الأخلاقية

1–من القاعدة الموروثة إلى الوعي بالسياق:

تتوارث المجتمعات منظومات أخلاقية تشكلت عبر تاريخها، وتنتقل القيم من الأسرة والمدرسة والدين والعرف والمؤسسات الاجتماعية إلى الأجيال الجديدة. وتؤدي هذه العملية وظيفة مهمة في حفظ الاستقرار والاستمرارية. لكن المجتمعات لا تبقى ثابتة؛ إذ تتغير العلاقات الاقتصادية، وأنماط العمل، ووسائل الاتصال، وطبيعة الأسرة وطرق التعلم ومصادر المعرفة.

ومع هذه التحولات تظهر مواقف جديدة لا تكفي القواعد الموروثة وحدها دائمًا لتفسيرها بصورة مباشرة.

وحينها لا يكون المطلوب بالضرورة التخلي عن المرجعية الأخلاقية، وإنما الانتقال من مجرد حفظ القاعدة إلى فهم مقاصدها ومبادئها وتطبيقها في سياقات جديدة.

مثلا، قيمة الصدق ثابتة في جوهرها، لكن تطبيقها في عصر المعلومات يطرح مسائل لم تكن مطروحة بالصورة نفسها من قبل: هل يجوز نشر معلومة صحيحة إذا

كان نشرها يؤدي إلى أذى غير مبرر؟ هل يكفي أن تكون المعلومة صحيحة لكي يكون تداولها أخلاقيا؟ وهل يتحمل الشخص مسؤولية نشر خبر لم يتحقق من أثره؟ هذه الأسئلة لا تعني تغير قيمة الصدق، وإنما تكشف عن الحاجة إلى وعي أخلاقي قادر على تنزيل القيمة على واقع أكثر تعقيدا.

2–من تطبيق القاعدة إلى فهم مبرراتها:

الانتقال من الطاعة الشكلية إلى الاقتناع الداخلي أحد أهم مؤشرات النضج الأخلاقي فالطفل قد يلتزم بالقاعدة لأنه يخاف العقوبة، بينما يلتزم الراشد بها لأنه يدرك ضرورتها وأثرها.

وكلما ارتفع مستوى الوعي الأخلاقي أصبح السؤال ليس فقط: ماذا أفعل؟ وإنما أيضا: لماذا أفعل؟ وما أثر فعلي؟ وهل يتوافق مع القيمة التي أؤمن بها؟.

وهذا التحول مهم في المجتمع المعاصر؛ لأن كثرة المواقف الجديدة تجعل الاعتماد على قائمة جاهزة من الأوامر أقل كفاية من امتلاك القدرة على التفكير الأخلاقي. وهذا ما يجعل التربية الأخلاقية الحقيقية أعمق من تعليم مجموعة من الفضائل؛ فهي تهدف إلى تكوين إنسان يفكر أخلاقيا، لا إنسان يحفظ عبارات أخلاقية.

3–من المرجعية الواحدة إلى تعدد المرجعيات:

من مظاهر التحول الاجتماعي المعاصر تعدد مصادر التأثير في الفرد. فلم تعد الأسرة والمدرسة والمؤسسة الدينية والمجتمع المحلي المصادر الوحيدة التي يتلقى منها الإنسان تصورات القيم والسلوك؛ فقد أصبح الفرد يتعرض يوميا لمصادر متعددة ومتباينة بعضها متعارض مع ما تربى عليه.

وهذا التعدد يمكن أن يكون مصدرًا للإثراء والانفتاح، لكنه قد يؤدي أيضًا إلى الارتباك إذا لم يمتلك الفرد قدرة نقدية على التمييز بين القيم والمواقف.

إن الوعي الأخلاقي في المجتمع المعاصر يحتاج إلى مرجعية واعية لا إلى مجرد مرجعيات متعددة. والمقصود بالمرجعية الواعية قدرة الفرد على التمييز بين ما هو ثابت من القيم، وما هو متغير من العادات، وما هو مرتبط بسياق اجتماعي محدد.

وهذا التمييز يحول دون نتيجتين متطرفتين: الأولى هي الجمود الذي يرفض كل تغير، والثانية هي النسبية المطلقة التي تجعل كل قيمة قابلة للإلغاء بمجرد تغير الظروف.

ثالثا- تحولات القيم الاجتماعية:

1-من مركزية الجماعة إلى تصاعد الفردانية:

شهدت المجتمعات الحديثة تحولات في علاقة الفرد بالجماعة؛ فقد اتسعت مساحة الاختيار الفردي، وأصبح الفرد أكثر قدرة على تحديد نمط حياته وتعليمه وعمله وعلاقاته، وهو تحول يحمل جوانب إيجابية تتصل بالاستقلال والمسؤولية وحرية الاختيار.

غير أن الفردانية حين تنفصل عن المسؤولية قد تتحول من استقلال إيجابي إلى تمركز حول الذات. وهنا تظهر إحدى مشكلات الوعي الأخلاقي المعاصر: كيف يحافظ الفرد على حقه في الاختيار دون أن يتحول الاختيار إلى ذريعة لتجاهل أثر أفعاله في الآخرين؟

فالحرية الأخلاقية ليست مجرد أن أفعل ما أريد، وإنما أن أعي أن اختياري يقع داخل شبكة من العلاقات والحقوق والنتائج.

2- تغير طريقة التعبير عن بعض القيم:

حدثت تغيرات كثيرة في السلوك لأسباب مختلفة، ولكن من الخطأ المنهجي تفسير كل تغير في السلوك الاجتماعي بأنه انهيار للقيم، فقد تكون القيمة موجودة، لكن طريقة التعبير عنها تغيرت.

فالتعاون مثلا قد ينتقل من صورته المباشرة داخل الحي أو الأسرة إلى صور جديدة عبر شبكات واسعة من التضامن والمبادرات المجتمعية. كما أن مفهوم المشاركة قد يتجاوز الاجتماع المكاني إلى المشاركة في حملات ومبادرات تتجاوز الحدود الجغرافية. لذلك ينبغي التمييز بين تراجع القيمة وتحول صورتها الاجتماعية. وقد تتحول القيمة الأخلاقية إلى شعار اجتماعي يفقد ارتباطه بالسلوك. ويحدث ذلك عندما يكثر الحديث عن قيمة معينة دون أن تصبح جزءا من الممارسة. فالمسؤولية، مثلا، قد تتحول إلى خطاب يطالب الآخرين بتحمل مسؤولياتهم، بينما يتجنب المتحدث نفسه الاعتراف بأخطائه. والاحترام قد يتحول إلى مطلب يوجه إلى الطرف الآخر فقط، دون أن يكون قاعدة متبادلة. وهنا لا تكمن المشكلة في القيمة نفسها، بل في انفصالها عن الذات.

وفي المقابل، لا ينبغي استخدام هذا التمييز لتبرير كل مظاهر التغير؛ فهناك بالفعل سلوكيات تشير إلى ضعف بعض القيم خاصة حين يصبح الاعتداء على الآخر أو الكذب أو الاستغلال أو التنمر أو انتهاك الخصوصية سلوكا مقبولا أو مبررا.

وقد أشارت دراسة عربية حديثة حول أخلاقيات التواصل إلى أن جانبا من المنشورات في البيئة الرقمية لا يراعي بالقدر الكافي الأعراف والقيم الاجتماعية والأخلاقية، وهو ما يؤكد أن التحول في السلوك يستحق الدراسة لا باعتباره تغيرا تقنيا فحسب، وإنما باعتباره مؤشرا على تحولات في الوعي الأخلاقي.

3- القيمة بين القول والممارسة:

من أخطر مظاهر التحول الأخلاقي اتساع المسافة بين القيمة المعلنة والقيمة الممارسة فقد يتفق أفراد المجتمع على أهمية الصدق، ثم تنتشر ممارسات تقوم على المبالغة أو إخفاء الحقيقة. وقد يعلن الجميع احترام الخصوصية، ثم يتعامل بعضهم مع المعلومات الشخصية للآخرين باعتبارها مادة متاحة للتداول. وقد يؤكد المجتمع أهمية المسؤولية، ثم يجد الفرد مبررات كثيرة لتبرئة نفسه من نتائج قراراته.

وقد تتحول المصلحة إلى معيار ويتغير السؤال إلى ما الذي سأحصل عليه؟ بدلا من ما الذي ينبغي أن أفعله؟.

فالمصلحة ليست في ذاتها غير أخلاقية؛ فالإنسان يسعى بصورة طبيعية إلى حماية مصالحه وتحقيق أهدافه. لكن الخلل يبدأ عندما تصبح المصلحة معيارا وحيدا، بحيث يصبح الفعل مقبولا لمجرد أنه مفيد للفرد، حتى لو ترتب عليه ضرر بالآخرين. وهنا يظهر الفرق بين المصلحة المنضبطة أخلاقيا والمنفعة المنفصلة عن المسؤولية، وهذه الفجوة لا تعني بالضرورة أن المجتمع فقد قيمه، لكنها تكشف ضعفا في تحويل القيم إلى ممارسات. ومن هنا فإن أحد أهم مؤشرات الوعي الأخلاقي ليس كثرة الحديث عن القيم، بل مدى اتساق السلوك معها عندما تتعارض مع المصلحة الشخصية.

4- تطبيع السلوك غير الأخلاقي:

من أخطر مراحل التحول الأخلاقي أن ينتقل السلوك غير المقبول من كونه استثناء إلى كونه أمرا مألوفا، ثم إلى كونه سلوكا يمكن تبريره. فحين تتكرر ممارسة خاطئة دون اعتراض، قد يفقد المجتمع حساسيته تجاهها. ومع الزمن لا يعود السؤال: هل هذا صحيح؟ بل يصبح: الجميع يفعل ذلك.

ويتبع ذلك حدوث التحول الأخطر؛ لأن المشكلة لم تعد في مخالفة القاعدة، وإنما في فقدان القدرة على رؤية المخالفة بوصفها مخالفة. ومن هذه الزاوية، فإن الوعي الأخلاقي لا يظهر فقط في الامتناع عن الخطأ، بل في المحافظة على القدرة على تسمية الخطأ خطأ، حتى عندما يصبح شائعا.

5– من احترام الاختلاف إلى نشر الاختلاف:

من التحولات المهمة في الوعي الأخلاقي المعاصر اتساع الحاجة إلى إدارة الاختلاف فالمجتمع المتنوع لا يستطيع أن يقوم على التطابق الكامل بين أفراده، وإنما يحتاج إلى القدرة على الاختلاف دون تحويل الاختلاف إلى عداء. وهذا يقتضي التمييز بين رفض الفكرة ورفض صاحبها، وبين نقد الموقف وإهانة الشخص، وبين الدفاع عن القناعة ومحاولة إلغاء الآخر.

فالاحترام الأخلاقي لا يعني الاتفاق، وإنما يعني الاعتراف بإنسانية الطرف الآخر وحقه في الكرامة، حتى عند الاختلاف معه.

6-تحول معيار النضج الأخلاقي:

لم يعد النضج الأخلاقي يقاس فقط بمدى معرفة الفرد للقواعد، وإنما بقدرته على تحويلها إلى ممارسة، وتحمل نتائجها، ومراجعة ذاته عند الخطأ. وهذا يقود إلى نتيجة أساسية: تحول الوعي الأخلاقي لا يعني بالضرورة تحول القيم الأخلاقية ذاتها. فقد تبقى قيمة العدل أو الصدق أو المسؤولية ثابتة في أصلها، بينما تتغير الظروف التي تُمارس فيها، وتتغير المشكلات التي تواجهها، وتتسع دائرة آثارها.

ولهذا فإن التعامل العلمي مع التحولات الأخلاقية ينبغي أن يبتعد عن خطاب الرثاء الأخلاقي الذي يختزل كل تغير في عبارة (انهيار القيم)، كما ينبغي أن يتجنب التفاؤل غير النقدي الذي يعد كل تحول تقدما. المطلوب هو الكشف عن ما الذي تغير، وما الذي بقي، وما الذي أعيد تفسيره، وما الذي ضعف، وما الذي ظهر من قيم أو مسؤوليات جديدة.

تكشف دراسة تحولات الوعي الأخلاقي أن التحول المجتمعي لا يحدث في القيم بمعزل عن الإنسان، وإنما يظهر في علاقته بها: في مصادر اكتسابها، وفي طريقة

فهمها، وفي درجة الاقتناع بها، وفي القدرة على تحويلها إلى سلوك، وفي تحمل نتائج القرارات التي تتصل بها.

تبين أن الخطر الأخلاقي الأكبر لا يتمثل بالضرورة في اختفاء القيم، وإنما قد يظهر في الفجوة بين القيمة والممارسة، وبين المعرفة والقرار، وبين الحرية والمسؤولية، وبين الحق في الاختيار والاعتراف بحقوق الآخرين.

كما أن الحديث عن انهيار القيم يحتاج إلى قدر من الحذر؛ لأن بعض مظاهر التحول قد تكون إعادة ترتيب للقيم أو تغيرا في أشكال التعبير عنها، بينما يمثل بعضها الآخر تراجعا حقيقيًا في الالتزام الأخلاقي. ولذلك فإن الحكم على التحول لا ينبغي أن يقوم على الانطباع، بل على تحليل العلاقة بين القيم المعلنة والممارسات الواقعية.

المبحث الثاني: تحولات العلاقات الاجتماعية

تمهيد:

العلاقات الاجتماعية أحد المكونات الأساسية التي يتشكل من خلالها المجتمع فالإنسان لا يعيش بوصفه فردا منعزلا وإنما تتكون خبرته واحتياجاته وتصوراته داخل شبكة من العلاقات تبدأ بالأسرة، وتمتد إلى الأقارب والأصدقاء والجيران وزملاء العمل والدراسة، ثم تتسع لتشمل الجماعات والمؤسسات والمجالات الاجتماعية المختلفة. ولذلك فإن أي تحول واسع في بنية المجتمع أو أنماط الحياة لا بد أن ينعكس على طبيعة هذه العلاقات، وعلى طريقة تكوينها واستمرارها، وعلى مقدار القرب أو البعد بين أفرادها.

ولا يعني الحديث عن تحولات العلاقات الاجتماعية أن العلاقات القديمة اختفت وحلت محلها علاقات جديدة بصورة كاملة فالأدق أن العلاقات الإنسانية أعادت تشكيل نفسها تحت تأثير تغيرات اقتصادية وثقافية وتقنية وتعليمية وحضرية متراكمة. فقد تغيرت بعض صور اللقاء، واتسعت دوائر التعارف، وأعيد تعريف القرب، وتبدلت أنماط التواصل، وظهرت علاقات لا تقوم على الاشتراك في المكان بقدر ما تقوم على الاشتراك في الاهتمام أو المعرفة أو النشاط.

ومن المهم هنا التمييز بين هذا المبحث والمبحث السابق. فالمبحث السابق تناول تحولات الوعي الأخلاقي، أي التغير في إدراك القيم والمعايير والمسؤولية والقرار الأخلاقي. أما هذا المبحث فيتجه إلى العلاقة الاجتماعية ذاتها: كيف تتكون؟ وكيف تستمر؟ وكيف تغيرت أنماط القرب والانتماء والتواصل والتضامن والاختلاف داخل المجتمع؟

كما ينبغي التمييز بين تحولات العلاقات الاجتماعية وبين التحول في الوعي المجتمعي بمعناه العام؛ فالأخير يمثل الإطار الأوسع، بينما يركز هذا المبحث على إحدى ساحاته الأساسية، وهي البنية العلائقية التي تربط الإنسان بغيره.

أولا- مفهوم العلاقات الاجتماعية

1-العلاقات الاجتماعية بوصفها شبكة من التفاعل:

العلاقة الاجتماعية ليست مجرد وجود شخصين أو أكثر في المكان نفسه، وإنما تنشأ من خلال التفاعل المتبادل وما ينتج عنه من توقعات وأدوار ومصالح ومعانٍ مشتركة.

فالأسرة، مثلا، ليست مجرد مجموعة من الأشخاص يعيشون في منزل واحد، وإنما شبكة من أدوار ومسؤوليات وذكريات وعمليات تواصل مستمرة. والصداقة ليست مجرد معرفة شخص بشخص آخر، وإنما علاقة تقوم على التفاعل والثقة والتبادل والمشاركة. وكذلك علاقة الجوار أو الزمالة أو الانتماء إلى جماعة مهنية أو ثقافية.

ومن هذا المنظور، فإن تحول العلاقات الاجتماعية لا يقاس فقط بعدد الأشخاص الذين يتواصل معهم الفرد، وإنما بما يطرأ على طبيعة التفاعل بينهم، ودرجة استمراره، ومستوى القرب الذي تنتجه العلاقة، والأدوار التي يؤديها أطرافها.

وقد ارتبط مفهوم العلاقات الاجتماعية في علم الاجتماع بدراسة التفاعل بين الأفراد والجماعات، وما ينشأ عنه من أنماط مستقرة نسبيا للسلوك والتوقعات. ويبرز

في هذا السياق التراث السوسيولوجي الذي جعل التفاعل الاجتماعي مدخلا أساسيا لفهم المجتمع، سواء في أعمال جورج زيمل حول أشكال التفاعل، أو في الاتجاه التفاعلي الرمزي الذي ركز على المعاني التي تتكون داخل العلاقات.

وهذا يجعل العلاقات الاجتماعية مجالا مناسبا لرصد التحول؛ لأن التغير الاجتماعي لا يظهر فقط في المؤسسات الكبرى، وإنما يظهر أيضًا في التفاصيل اليومية التي تحدد كيف يلتقي الناس، وكيف يتحدثون، وكيف يتبادلون الدعم، وكيف يختلفون، وكيف يحافظون على روابطهم.

2-العلاقة الاجتماعية بين القرب المكاني والقرب الإنساني:

ارتبطت العلاقات الاجتماعية تاريخيا إلى حد كبير بالمكان. فالأسرة تعيش في بيت واحد، والجيران يتجاورون في حي واحد والأصدقاء يلتقون في المدرسة أو مكان العمل أو البيئة المحلية، وتتشكل الجماعات حول روابط جغرافية أو مهنية أو قرابية.

لكن هذا الارتباط لم يعد شرطًا لازما لاستمرار العلاقة. فقد يستطيع شخصان يبعد أحدهما عن الآخر آلاف الكيلومترات أن يحافظا على تواصل يومي، في حين قد

يعيش شخصان في المكان نفسه ويكون التواصل بينهما محدودا للغاية. وهنا ظهر تحول مهم في مفهوم القرب: لم يعد القرب المكاني مساويا بالضرورة للقرب الاجتماعي.

وقد أدى هذا التحول إلى إعادة تشكيل بعض العلاقات القديمة؛ فالهجرة والسفر والعمل خارج المدن أو الدول لم تعد تعني بالضرورة انقطاع الصلات، كما أن أفراد الأسرة المتباعدين جغرافيًا أصبح بإمكانهم المحافظة على قدر من الحضور المتبادل من خلال وسائل الاتصال الحديثة.

لكن ذلك لا يعني أن المكان فقد أهميته؛ فالوجود المشترك لا يزال يؤدي أدوارًا لا يمكن اختزالها في الاتصال عن بعد، مثل المشاركة في المناسبات، والتفاعل العفوي، والرعاية اليومية، والمساندة المباشرة.

ومن ثم فإن التحول الحقيقي ليس الانتقال من (علاقات مكانية) إلى (علاقات غير مكانية) بصورة مطلقة، وإنما نشوء تركيب جديد يجمع بين القرب المكاني والقرب الاتصالي.

وعليه فإن مفهوم العلاقات الاجتماعية في ضوء التحولات الحديثة يعني أنماط التفاعل والتواصل بين الأفراد والجماعات وتأثير وسائل التواصل الحديثة.

ثانيا- تحولات العلاقات الأسرية:

1-الأسرة بوصفها المجال الأول للعلاقة الاجتماعية:

تظل الأسرة المجال الأول الذي يتعلم فيه الإنسان معنى الانتماء والتفاعل والمشاركة. ففيها يكتسب الفرد اللغة الاجتماعية الأولى، ويتعرف إلى الأدوار، ويختبر معنى التعاون والخلاف، ويتعلم كيف يطلب المساعدة وكيف يقدمها. ولهذا فإن تغير العلاقات الأسرية يمثل مؤشرا مهما على التحولات الاجتماعية الأوسع.

وقد مرت الأسرة في كثير من المجتمعات بتحولات مرتبطة بالتعليم والعمل والهجرة والتحضر وتغير الأدوار الاقتصادية. وأدى ذلك إلى إعادة توزيع بعض الأدوار داخلها، وإلى تغير في علاقة الأجيال بعضها ببعض.

غير أن هذه التحولات لا ينبغي تفسيرها باعتبارها انتقالا بسيطا من (أسرة قوية) إلى (أسرة ضعيفة)، فالتغير قد ينتج صورا جديدة من العلاقة قد تكون أكثر تفاوضا ومشاركة في بعض الجوانب، بينما تنتج في جوانب أخرى أشكالا من التباعد.

2–من العلاقة الأبوية إلى العلاقة التفاوضية:

من التحولات الملحوظة في بعض البيئات الاجتماعية انتقال جزء من العلاقات الأسرية من نموذج يقوم على السلطة الأبوية المباشرة إلى نموذج أكثر اعتمادًا على الحوار والتفاوض

ففي النموذج التقليدي قد يكون القرار الأسري أقرب إلى التوجيه من الأعلى إلى الأسفل بينما أصبح الأبناء في بعض البيئات أكثر مشاركة في النقاش واتخاذ بعض القرارات المتعلقة بالتعليم والعمل ونمط الحياة. ولا ينبغي النظر إلى هذا التحول باعتباره إلغاء للسلطة الأسرية، وإنما بوصفه تغيرا في طريقة ممارسة السلطة.

فالسلطة يمكن أن تقوم على الأمر المباشر، ويمكن أن تقوم على الإقناع والحوار والثقة وكل نموذج ينتج نوعا مختلفا من العلاقة بين الأجيال.

وهنا تظهر أهمية التمييز بين السلطة بوصفها وظيفة تنظيمية داخل الأسرة، وبين الاستبداد بوصفه إلغاءً لصوت الآخر. فالعلاقة التفاوضية لا تعني غياب الحدود، كما أن العلاقة المنظمة لا تستلزم إلغاء الحوار.

3–تحولات العلاقة بين الأجيال:

شهدت العلاقة بين الأجيال تغيرا واضحا نتيجة سرعة التغير في المعرفة والتقنية وأنماط الحياة. ففي السابق كان الجيل الأكبر يمتلك قدرا كبيرا من المعرفة والخبرة التي يحتاج إليها الجيل الأصغر، بينما أصبح الجيل الأصغر في بعض المجالات يمتلك معرفة تقنية قد لا تكون متاحة بالقدر نفسه للجيل الأكبر.

وتولد عن هذا تحول في اتجاه انتقال المعرفة داخل الأسرة. فقد كان الاتجاه الغالب هو انتقال المعرفة من الأكبر إلى الأصغر، بينما أصبحنا نشهد أحيانا انتقالا مزدوجا: يتعلم الأبناء من الآباء الخبرة الاجتماعية والحياتية، ويتعلم الآباء من الأبناء مهارات تقنية ومعارف جديدة.

ويمكن أن يكون هذا التحول عامل تقارب إذا أدى إلى تبادل الخبرة، لكنه قد يتحول إلى مصدر توتر إذا أصبح كل جيل ينظر إلى الآخر باعتباره عاجزًا عن فهم عالمه.

ومن ثم فإن أحد شروط استقرار العلاقة بين الأجيال هو الانتقال من احتكار المعرفة إلى تبادل المعرفة.

ثالثا- تحول مفهوم الصداقة والانتماء:

1-من الصداقة القريبة إلى تعدد دوائر الصداقة:

كانت الصداقة في المجتمعات التقليدية ترتبط غالبا بالمكان المشترك، والمدرسة والحي، والعمل، والقرابة. ومع اتساع مجالات التواصل أصبح الفرد قادرًا على تكوين صداقات خارج محيطه الجغرافي المباشر.

وهذا أدى إلى تعدد دوائر الصداقة؛ فقد يمتلك الفرد أصدقاء من بيئته المحلية، وأصدقاء من المجال المهني، وأصدقاء تشكلت العلاقة معهم حول اهتمام ثقافي أو معرفي مشترك، وأصدقاء لا يجمعه بهم مكان واحد أصلا.

وهذا الاتساع يمثل تحولا في مصادر الانتماء الاجتماعي. فالفرد لم يعد مضطرا إلى أن يجد كل اهتماماته داخل الجماعة التي يعيش فيها؛ بل يستطيع أن يبحث عن جماعة تشاركه اهتماما محددا، حتى لو كانت بعيدة جغرافيا.

2-من الانتماء الواحد إلى تعدد الانتماءات:

كان الفرد في البيئات الاجتماعية المستقرة نسبيا يرتبط بعدد محدود من دوائر الانتماء: الأسرة، والحي، والقبيلة أو الجماعة المحلية والمدرسة أو المؤسسة المهنية.

أما اليوم فقد أصبح الفرد قادرا على الانتماء إلى دوائر متعددة في الوقت نفسه. وهذا التعدد لا يعني بالضرورة ضعف الانتماء فقد يعني أن الإنسان أصبح يمتلك شبكة أوسع من الروابط الاجتماعية. لكنه قد يخلق في المقابل صعوبة في ترتيب الأولويات خاصة عندما تتعارض توقعات الجماعات التي ينتمي إليها الفرد.

فالشخص قد يكون عضوا في أسرة ذات قيم وتقاليد معينة، وفي بيئة مهنية لها قواعدها وفي جماعة ثقافية أو فكرية لها اهتمامات مختلفة.

وهذا ما جعل التحدي ليس مجرد الانتماء، وإنما إدارة تعدد الانتماءات دون أن يتحول إلى صراع دائم بينها.

3– من الاهتمام المكاني إلى الاهتمام الموضوعي:

أدى اتساع شبكات التواصل إلى ظهور جماعات تتشكل حول الاهتمام بدل المكان. فقد يجتمع أشخاص لا يعرف بعضهم بعضا في الحياة الواقعية حول كتاب، أو تخصص علمي، أو هواية، أو قضية اجتماعية، أو نشاط ثقافي. وهذه الظاهرة مهمة لأنها توسع مفهوم الجماعة الاجتماعية.

فالجماعة لم تعد بالضرورة مجموعة من الأشخاص الذين يلتقون في المكان نفسه، وإنما يمكن أن تكون شبكة من الأفراد الذين يتفاعلون حول معنى أو اهتمام مشترك.

ومع ذلك، فإن هذه الجماعات لا تتمتع دائمًا بدرجة التماسك نفسها التي تتمتع بها الجماعات ذات التفاعل المباشر؛ فقد يكون الانضمام إليها والخروج منها أسهل، وقد تكون العلاقات داخلها أقل استقرارا.

وهذا يفتح سؤالا مهما حول الفرق بين العضوية في جماعة والشعور الحقيقي بالانتماء إليها.

رابعا- تحولات التواصل الاجتماعي:

1-من التواصل المحدود إلى الاتصال المستمر:

من أبرز التحولات التي أصابت العلاقات الاجتماعية انتقال التواصل من كونه نشاطا يحدث في أوقات محددة إلى حالة يمكن أن تستمر طوال اليوم. فالإنسان يستطيع أن يكون على اتصال دائم بأفراد أسرته وأصدقائه وزملائه، وأن يتلقى الرسائل والتنبيهات بصورة متواصلة.

وقد أسهم هذا في تقليل أثر المسافة الزمنية والجغرافية، لكنه خلق في الوقت نفسه نمطا جديدا من التوقعات الاجتماعية؛ إذ أصبح التأخر في الرد قد يُفهم أحيانا باعتباره تجاهلا، وأصبح الحضور الدائم متوقعا في بعض العلاقات.

وهنا تظهر مفارقة مهمة: كلما أصبح الاتصال أسهل، ازدادت أحيانا توقعات الاتصال. فالتقنية لم تكتف بتسهيل التواصل، وإنما أعادت تعريف ما يعتبره الناس تواصلا طبيعيا ومقبولا.

وتبع هذا التحول تغير في إيقاع العلاقة، كانت بعض العلاقات تقوم على فترات من اللقاء والانقطاع، وكان غياب الشخص عن الآخر جزءا طبيعيا من الحياة. أما الاتصال المستمر فقد جعل الغياب أقل وضوحا.

وترتب على هذا تغير إيقاع العلاقات؛ فالشخص الذي كان يلتقي صديقه مرة في الأسبوع قد أصبح قادرا على التفاعل معه يوميا برسائل قصيرة، وصور، وتعليقات، ومكالمات.

لكن كثرة التفاعل لا تعني بالضرورة عمق العلاقة، فقد يكون التواصل كثيفًا من حيث عدد الرسائل، لكنه محدود من حيث المعنى. وقد تتراجع المحادثة العميقة لصالح تفاعل سريع ومتكرر.

تجدر الإشارة إلى ضرورة التمييز بين كثافة التواصل وعمق العلاقة؛ فالعلاقة الاجتماعية لا تقاس بعدد مرات الاتصال وحده، وإنما بجودة التفاعل وما ينتجه من فهم ومساندة ومشاركة.

2–من الحوار الممتد إلى التفاعل المتقطع:

أدت السرعة التي أصبحت تحكم الاتصال إلى ظهور نمط من التفاعل يقوم على الرسائل القصيرة والمتقطعة. وقد يكون لهذا النمط فوائد واضحة؛ فهو يسمح بالتواصل في ظروف العمل والانشغال، ويوفر قدرا من المرونة.

لكن الإفراط فيه قد يؤدي إلى تجزئة الحوار، بحيث تصبح العلاقة قائمة على مجموعة من الاستجابات القصيرة بدل الحوار المتصل.

وهذا مهم لأن بعض المعاني الإنسانية تحتاج إلى وقت؛ فحل الخلاف، والمواساة، والمناقشة، وتبادل الخبرات، وبناء الثقة، كلها تحتاج إلى مساحة لا يوفرها دائمًا الاتصال السريع.

خامسا- تحولات العلاقة بالآخر

1-اتساع دائرة التعارف:

أصبح الإنسان قادرا على التعرف إلى أشخاص لم يكن من الممكن أن يلتقيهم في الظروف الاجتماعية السابقة. وقد أسهم ذلك في توسيع الخبرة الإنسانية، وإتاحة التعرف إلى أنماط مختلفة من الحياة والثقافة والتفكير.

يحمل هذا الاتساع قيمة اجتماعية مهمة؛ لأنه يمكن أن يقلل من الانغلاق على الجماعة الصغيرة، ويجعل الإنسان أكثر قدرة على رؤية الاختلاف.

لكن كثرة التعارف لا تعني بالضرورة عمق العلاقات. فقد يملك الفرد دائرة واسعة من المعارف دون أن يملك عددًا كافيًا من العلاقات العميقة التي توفر له الدعم الحقيقي. وهنا ظهر فرق متزايد بين اتساع الشبكة الاجتماعية وعمق الروابط الاجتماعية.

2-الاختلاف بوصفه جزءا من العلاقة:

كلما اتسعت دائرة العلاقات زاد احتمال الاختلاف بين الأفراد في الأفكار واللغة والعادات والخلفيات والاهتمامات. وفي المجتمعات المتنوعة لا يمكن بناء علاقات مستقرة على أساس التشابه الكامل؛ لذلك يصبح التعامل مع الاختلاف جزءا من المهارة الاجتماعية.

والتحول المهم هنا هو الانتقال من تصور الاختلاف بوصفه عائقا للعلاقة إلى فهمه بوصفه عنصرا طبيعيا فيها. لكن قبول الاختلاف لا يعني إلغاء الحدود أو التنازل عن القناعات، وإنما يعني القدرة على إقامة علاقة إنسانية مع من يختلف معك.

وهذا المجال يتصل بالمبحث الأخلاقي السابق في جانب واحد فقط، وهو أن احترام الآخر قيمة أخلاقية؛ غير أن موضوعنا هنا مختلف: كيف أثّر اتساع الاختلاف في شكل العلاقات الاجتماعية نفسها؟

3–العلاقات العابرة للحدود:

لم تعد العلاقات الاجتماعية محكومة دائمًا بحدود الدولة أو المجتمع المحلي. فقد تتكون صداقات وشراكات ومجموعات اهتمام بين أفراد من مجتمعات مختلفة. وهذا أوجد نمطا جديدا من العلاقات العابرة للحدود، وأتاح للفرد أن يعيش جزءا من حياته الاجتماعية خارج بيئته المحلية.

وقد يكون لهذا أثر إيجابي في توسيع الأفق الاجتماعي والثقافي، لكنه قد يخلق أيضا علاقات ضعيفة الارتباط بالبيئة المحلية إذا لم يحسن الفرد التوازن بين دوائر انتمائه. ولذلك فإن اتساع العالم الاجتماعي للفرد لا ينبغي أن يعني اختفاء عالمه المحلي.

سادسا– تحولات التضامن والمساندة الاجتماعية:

1–من التضامن المباشر إلى التضامن الشبكي:

كان التضامن الاجتماعي يظهر بصورة واضحة في العلاقات المباشرة: زيارة المريض، ومساعدة الجار، ومشاركة الأسرة في الأزمات، والتعاون بين أفراد الجماعة

المحلية. ولا تزال هذه الأشكال قائمة، لكنها أصبحت تعمل إلى جانب صور جديدة من التضامن تتشكل عبر الشبكات.

فقد يستطيع أفراد متباعدون جغرافيا أن يجمعوا الموارد لمساعدة شخص أو أسرة، أو أن ينظموا حملة لدعم قضية معينة، أو أن يقدموا خبرة ومعلومة ومساندة دون لقاء مباشر.

أتاحت وسائل الاتصال للإنسان أن يتفاعل مع أزمات لا تقع في محيطه المباشر. فقد يشعر الفرد بمشكلة تحدث في مدينة أو دولة أخرى، ويتفاعل معها، ويشارك في دعم المتضررين.

وسبب هذا توسعا في دائرة الاهتمام الاجتماعي، ويكشف عن انتقال جزئي من التضامن الذي تحكمه الجغرافيا إلى تضامن تحركه القضية أو التجربة الإنسانية المشتركة.

لكن هذا التضامن الواسع لا ينبغي أن يؤدي إلى إهمال الدائرة القريبة؛ فالمساندة الاجتماعية الأكثر فاعلية هي التي تستطيع أن تجمع بين الاهتمام بالبعيد والمسؤولية عن القريب.

وعليه فإن التضامن لم يختف، وإنما تغيرت آليات التعبير عنه واتسعت قدرته على تجاوز المكان.

2-سرعة الاستجابة الاجتماعية:

من التحولات المهمة أيضا أن الشبكات الحديثة جعلت الاستجابة لبعض الأزمات أسرع. فقد تصل المعلومة إلى عدد كبير من الناس في وقت قصير، ويصبح بالإمكان تنظيم المساعدة خلال فترة وجيزة. لكن السرعة تحمل جانبا آخر؛ إذ قد تدفع إلى استجابات انفعالية لا تستند إلى معلومات كافية.

وهذا يعني أن قوة التضامن لا تقاس بسرعة الاستجابة فقط، وإنما بقدرتها على تحويل التعاطف إلى مساعدة فعالة ومسؤولة.

3-إعادة تعريف الخاص والعام:

كانت الحدود بين الحياة الخاصة والعامة أكثر وضوحا نسبيا؛ فالمعلومات المتعلقة بالأسرة والحياة الشخصية لا تنتقل عادة إلا ضمن دائرة محدودة.

أما في البيئة المعاصرة فقد أصبح الفرد قادرًا على مشاركة تفاصيل كثيرة من حياته مع عدد واسع من الأشخاص.

مما نتج عنه تغير مفهوم الخصوصية نفسه. فبعض ما كان يعد خاصًا أصبح يعرض بصورة علنية، وبعض العلاقات التي كانت تجري في نطاق ضيق أصبحت قابلة للمراقبة أو التعليق من دوائر أوسع. وهذا لا يعني أن الخصوصية فقدت قيمتها، وإنما يعني أن المجتمع يحتاج إلى وعي جديد بحدودها.

4- من التمايز إلى التداخل بين العلاقات:

أصبح الفرد في بعض البيئات يستخدم المجال نفسه للعلاقات الأسرية والمهنية والاجتماعية، وهو ما قد يؤدي إلى تداخل الأدوار. فالشخص الذي كان يفصل بين زملاء العمل وأصدقائه وأفراد أسرته أصبح قادرا على وجودهم جميعا داخل فضاء تواصلي واحد. وقد يسهل ذلك التواصل، لكنه قد يخلق مشكلات عندما تنتقل لغة علاقة إلى أخرى.

فما يصلح بين الأصدقاء قد لا يصلح في العلاقة المهنية، وما يقال في دائرة خاصة قد يصبح غير مناسب إذا وصل إلى دائرة أوسع. ومن هنا أصبحت إدارة الحدود بين العلاقات مهارة اجتماعية ضرورية، فلا يمكن استقرار العلاقات

الاجتماعية إذا اختفت الحدود تماما فالحدود لا تعني القطيعة، وإنما تحدد لكل علاقة طبيعتها ومساحتها وحقوق أطرافها.

يسمح الوعي بهذه الحدود للفرد بأن يكون قريبا دون أن يكون متدخلا، وأن يكون متواصلا دون أن يكون متطفلا، وأن يشارك دون أن يلغي خصوصية الآخر.

وهذا يمثل تحولا مهما في فهم العلاقة الاجتماعية: القرب الصحي لا يعني إلغاء المسافة، كما أن الخصوصية لا تعني العزلة.

سابعا–تحولات الثقة في العلاقات الاجتماعية:

تعد الثقة أساسا من أسس العلاقات الاجتماعية؛ فالإنسان لا يستطيع أن يعيش دون أن يفترض قدرًا من الثقة في الآخرين.

لكن طبيعة الثقة نفسها تغيرت.

ففي العلاقات التقليدية كانت الثقة تُبنى غالبًا على المعرفة المباشرة وطول المعاشرة وسمعة الأسرة أو الجماعة. أما في العلاقات الأوسع فأصبح الإنسان يتعامل أحيانًا مع أشخاص لا يعرف تاريخهم ولا محيطهم الاجتماعي. وهذا يفرض آليات أخرى لبناء الثقة: الخبرة السابقة، والتقييمات، والشهادات، والمعرفة المشتركة، والسلوك

المتكرر. لكن هذه الآليات لا تعادل دائما الثقة التي تنتج عن العلاقة الإنسانية المباشرة.

ومن هنا فإن اتساع الشبكات الاجتماعية لا يعني بالضرورة اتساع الثقة بالدرجة نفسها؛ فقد تتسع دائرة المعارف بينما تظل دائرة الثقة العميقة محدودة.

وهذا يفسر لماذا يستطيع الإنسان أن يعرف عددًا كبيرًا من الأشخاص، لكنه لا يلجأ عند الأزمة إلا إلى عدد قليل منهم.

يتضح من دراسة تحولات العلاقات الاجتماعية أن التغير لم يقع في وجود العلاقات الإنسانية ذاتها، وإنما في بنيتها وأشكالها وإيقاعها ودوائرها وطرق استمرارها. فقد أصبح الإنسان قادرا على بناء علاقات أوسع من محيطه المكاني، والمحافظة على بعض الروابط رغم البعد الجغرافي، والانضمام إلى جماعات تقوم على الاهتمام والمعرفة بدل المكان وحده.

وفي المقابل، ظهرت تحديات جديدة تتعلق بعمق العلاقات واستقرارها، وبالفصل بين الخاص والعام، وبإدارة تعدد الانتماءات، وبالتمييز بين كثافة التواصل وعمق العلاقة.

وقد كشفت الدراسة كذلك أن الأسرة لم تفقد وظيفتها الاجتماعية، لكنها تعيد تنظيم بعض علاقاتها، وأن الصداقة لم تختفِ، وإنما اتسعت دوائرها وتغيرت آليات بنائها، وأن التضامن لم يتراجع بالضرورة، بل ظهرت له أشكال تتجاوز المكان.

وعليه، فإن التحول الاجتماعي لا ينبغي فهمه بمنطق الاستبدال؛ فالجديد لا يلغي القديم بالضرورة، والعلاقات المباشرة لا تختفي بمجرد ظهور العلاقات الشبكية، وإنما تتعايش أنماط مختلفة داخل المجتمع الواحد.

ويمكن القول إن التحول الأبرز يتمثل في انتقال العلاقات من بنية يغلب عليها القرب المكاني والاستقرار النسبي إلى بنية أكثر اتساعًا ومرونة وتنوعًا، تتعايش فيها العلاقات المباشرة والشبكية، والانتماءات المحلية والعابرة للحدود، والتواصل العميق والتفاعل السريع.

غير أن نجاح هذا التحول لا يتوقف على اتساع الشبكات، وإنما على قدرة الإنسان على تحويل الاتساع إلى علاقات ذات معنى، والمرونة إلى قدرة على التكيف، والتواصل إلى حوار والتنوع إلى تعارف، والتضامن إلى مساندة حقيقية.

وبذلك فإن القضية الأساسية في تحولات العلاقات الاجتماعية ليست كثرة العلاقات التي يمتلكها الإنسان، وإنما نوعية الروابط التي يستطيع بناءها والمحافظة عليها، وقدرته على تحقيق التوازن بين القرب والخصوصية، والاستقلال والانتماء، والانفتاح والاستقرار.

المبحث الثالث: تحولات المسؤولية المدنية

تمهيد:

تمثل المسؤولية المدنية أحد المستويات المتقدمة في بناء الوعي المجتمعي؛ لأنها تنقل علاقة الإنسان من دائرة الذات والأسرة والعلاقات الاجتماعية المباشرة إلى دائرة أوسع هي المجال العام. فإذا كان الوعي الأخلاقي يتصل بما يدركه الفرد من قيم ومعايير توجه سلوكه، وكانت العلاقات الاجتماعية تتصل بكيفية ارتباطه بالآخرين، فإن المسؤولية المدنية تتعلق بما يقدمه الفرد للمجتمع الذي يعيش فيه، وبكيفية تعامله مع حقوق الآخرين ومصالحهم المشتركة، وبمدى مشاركته في المحافظة على المجال العام وتطويره.

ولا يقصد بالمسؤولية المدنية هنا الجانب القانوني الضيق للمسؤولية، وإنما يقصد بها مفهوم أوسع يجمع بين الوعي بالحقوق والواجبات، والإحساس بالانتماء إلى المجال المشترك والمشاركة في الشأن العام، واحترام المؤسسات والقواعد المنظمة للحياة الجماعية، والإسهام في معالجة المشكلات التي تتجاوز المصلحة الفردية.

اكتسب هذا المفهوم أهمية متزايدة مع التحولات الاجتماعية والثقافية المتسارعة؛ لأن الفرد المعاصر أصبح يمتلك قدرة أكبر على التعبير والتأثير والمشاركة، وأصبحت مواقفه قابلة للوصول إلى جمهور واسع. ولم تعد المشاركة في الشأن العام مقصورة على المؤسسات الرسمية أو الأطر السياسية التقليدية، بل اتسعت لتشمل المبادرات المجتمعية، والعمل التطوعي والمشاركة المعرفية، والنقاش العام، والمساهمة في معالجة القضايا المشتركة.

إن التحول في المسؤولية المدنية لا يعني أن الإنسان أصبح أكثر مسؤولية أو أقل مسؤولية بصورة مطلقة، وإنما يعني أن مجال المسؤولية نفسه اتسع، وتغيرت أدوات ممارستها وتنوعت أشكال المشاركة فيها، وظهرت صور جديدة من العلاقة بين الفرد والمجتمع والمجال العام.

قد يوجد تشابه بين هذا المبحث والمبحثين السابقين؛ ولذلك نشير إلى أن هذا المبحث لا يعيد دراسة القيم الأخلاقية ولا العلاقات الاجتماعية في حد ذاتها، وإنما ينتقل إلى مستوى آخر هو العلاقة بالمجال العام والمصلحة المشتركة.

أولا- مفهوم المسؤولية المدنية:

يرتبط مفهوم المسؤولية المدنية بوصفها علاقة في المجال المشترك، والمجال العام هو المساحة التي تتقاطع فيها مصالح الأفراد والجماعات، وتظهر فيها القضايا التي لا تخص شخصا واحدا وإنما تمس الجماعة أو المجتمع ككل. وقد يكون هذا المجال ماديا مثل الشوارع والمدارس والمرافق العامة والمؤسسات، وقد يكون معنويا مثل النقاش العام، والثقة الاجتماعية والمعلومات المتداولة والذاكرة المشتركة، وصورة المجتمع عن ذاته.

تبدأ المسؤولية المدنية من إدراك أن الفرد لا يعيش في فضاء خاص مستقل عن الآخرين وإنما يستخدم موارد ومؤسسات ومجالات مشتركة.

فالمحافظة على الممتلكات العامة، واحترام النظام، والمشاركة في المبادرات المجتمعية والاهتمام بالشأن العام، كلها صور مختلفة للمسؤولية المدنية؛ لأنها تتجاوز المنفعة الفردية المباشرة إلى العناية بما يشترك فيه الناس.

وعليه يمكن القول أن المسؤولية المدنية تعني: التزام الفرد أو المؤسسة بتحمل نتائج الأفعال والقرارات التي تؤثر في الآخرين والمجتمع والحرص على عدم إلحاق الضرر بهم، وجبر الضرر عند وقوعه.

قد تتقاطع المسؤولية المدنية مع المسؤولية الأخلاقية، لكنهما ليستا شيئا واحدا. فقد يكون الفعل أخلاقيا من حيث علاقته بالفرد والآخر، بينما تكون المسؤولية المدنية متصلة بأثره في المجال المشترك.

فعندما يلتزم الإنسان بالصدق في علاقته الشخصية، فإن ذلك يدخل أساسا في دائرة المسؤولية الأخلاقية. أما عندما يلتزم بالقواعد المنظمة لاستخدام مرفق عام، أو يشارك في المحافظة على البيئة، أو يساهم في حل مشكلة تخص الحي أو المدرسة أو المجتمع، فإننا نكون أمام بعد مدني واضح. والفارق هنا ليس قطيعة بين المجالين، وإنما اختلاف في نطاق المسؤولية.

وثمة علاقة قوية بين المواطنة والمسؤولية المدنية، تقوم بعض التصورات التقليدية للمواطنة على علاقة الفرد بالدولة وما يترتب عليها من حقوق وواجبات. أما مفهوم

المسؤولية المدنية في صورته الأوسع فيتجاوز مجرد الامتثال إلى القانون، ليشمل قدرة الفرد على المشاركة في تحسين المجال الذي يعيش فيه.

فالمواطن لا يكون مسؤولا فقط عندما يدفع ما عليه أو يلتزم بالقانون، وإنما يكون مسؤولا أيضا عندما يسهم في حل مشكلة عامة، أو يدافع عن مصلحة مشتركة، أو يشارك في عمل تطوعي، أو يقدم معرفة نافعة للمجتمع. وهذا يمثل انتقالا مهما من المواطنة بوصفها وضعا قانونيا إلى المواطنة بوصفها ممارسة اجتماعية. وعليه فالمواطنة أوسع وأشمل من المسؤولية المدنية التي تعد أحد مظاهر المدنية.

ثانيا- تحولات مفهوم المواطنة:

1-اتساع مفهوم المواطنة:

استقر في الأذهان أن المواطنة مرتبطة بالمكان الجغرافي وحده؛ فقد أصبح الفرد يعيش في فضاءات متعددة، ويتفاعل مع قضايا تتجاوز حدود دولته.

وقد أدى ذلك إلى اتساع بعض صور الوعي بالقضايا الإنسانية والبيئية والمعرفية، وأصبح الفرد قادرا على المشاركة في قضايا تتجاوز مجتمعه المحلي.

لكن هذا الاتساع يحتاج إلى توازن؛ إذ لا ينبغي أن يؤدي الاهتمام بالقضايا البعيدة إلى إهمال المسؤوليات القريبة. فالمسؤولية المدنية تبدأ من المجال الذي يعيش فيه الإنسان، لكنها لا تضطر إلى التوقف عند حدوده.

2–من الانتماء إلى المشاركة:

كان الانتماء إلى الوطن يمثل في كثير من التصورات الأساس الأهم للمواطنة. ولا يزال الانتماء عنصرا جوهريا فيها، لكنه لم يعد كافيًا وحده.

فيمكن للإنسان أن يشعر بالانتماء إلى وطنه، وأن يعلن محبته له، لكنه لا يشارك في أي عمل يخدم مجتمعه. ويمكن في المقابل أن يظهر انتماؤه بصورة عملية من خلال المحافظة على الممتلكات العامة، والمشاركة في المبادرات، واحترام النظام، والدفاع عن المصلحة المشتركة.

ومن هنا فإن التحول المهم يتمثل في الانتقال من المواطنة العاطفية إلى المواطنة الفاعلة. ولا يعني ذلك التقليل من قيمة الشعور بالانتماء، وإنما يعني تحويل الانتماء من شعور داخلي إلى ممارسة اجتماعية.

3–المواطن بين الحقوق والواجبات:

من مظاهر نضج الوعي المدني أن يدرك الفرد أن المواطنة ليست مجموعة من الحقوق فقط، كما أنها ليست قائمة من الواجبات فقط.

فالحقوق تمنح الإنسان مساحة من الحماية والحرية والمشاركة، بينما تضمن الواجبات استمرار المجال المشترك الذي يجعل هذه الحقوق ممكنة.

ومن ثم فإن التركيز على الحقوق دون الواجبات قد يؤدي إلى تصور استهلاكي للمواطنة، بينما التركيز على الواجبات دون الحقوق قد يحولها إلى مجرد امتثال. والوعي المدني المتوازن يقوم على إدراك العلاقة المتبادلة بين الحق والواجب.

ثالثا– تحولات المشاركة في الشأن العام:

1–من المشاركة المؤسسية إلى المشاركة المفتوحة:

كانت المشاركة في الشأن العام تتم غالبا من خلال مؤسسات محددة، مثل الأحزاب والنقابات والجمعيات والهيئات المحلية أو من خلال أشكال رسمية أخرى. أما اليوم فقد أصبح بإمكان الفرد أن يعبر عن موقفه ويشارك في النقاش العام من خلال فضاءات أكثر اتساعا. وهذا التغير وسع دائرة المشاركة، وأتاح لأفراد لم تكن

لديهم إمكانية الوصول إلى المنابر التقليدية أن يعبروا عن آرائهم. غير أن اتساع المشاركة لا يعني بالضرورة ارتفاع جودتها؛ فالمشاركة قد تكون واعية ومنظمة، وقد تكون انفعالية أو سطحية.

ولهذا فإن قيمة المشاركة المدنية لا تقاس بمجرد إمكانية الكلام، وإنما بقدرة الفرد على تقديم موقف قائم على المعرفة والمسؤولية.

2–من المواطن المتلقي إلى المواطن المنتج:

كان الفرد في النموذج الإعلامي التقليدي غالبا متلقيا للمعلومات التي تنتجها المؤسسات الإعلامية. أما في البيئة الحديثة فأصبح قادرا على إنتاج المحتوى ونشره والتعليق عليه والمشاركة في تشكيل النقاش العام. وهذا التحول أعاد توزيع جزء من القوة الاتصالية داخل المجتمع.

لكن انتقال الفرد من المتلقي إلى المنتج يترتب عليه انتقال في المسؤولية أيضا؛ فمن ينشر معلومة أو صورة أو رأيا أصبح شريكا في تشكيل المجال العام، لا مجرد متفرج عليه. وهنا تتضح العلاقة بين القدرة على التأثير والمسؤولية عن التأثير.

3–المشاركة بين الوعي والانفعال:

أصبح التعبير عن المواقف أسرع من السابق، وقد يستطيع الفرد الانتقال من معرفة الخبر إلى التعليق عليه خلال دقائق. وهذه السرعة تتيح المشاركة الفورية، لكنها قد تجعل بعض المواقف قائمة على الانفعال قبل اكتمال المعرفة.

فقد يشارك الإنسان في قضية عامة لأنه تأثر بصورة أو عنوان أو مقطع قصير، ثم يكتشف لاحقًا أن الصورة ناقصة أو أن المعلومات غير دقيقة. ومن هنا تصبح المسؤولية المدنية مرتبطة بقدرة الفرد على تأجيل الحكم حين لا تكتمل المعرفة. وهذا لا يعني الدعوة إلى السلبية، بل إلى المشاركة التي تجمع بين سرعة الاستجابة وضرورة التثبت.

رابعا– المسؤولية تجاه المعلومات والمعرفة العامة:

1–المعلومة بوصفها شأنا عاما:

لم تعد المعلومات مجرد مادة يتبادلها الأفراد في نطاق محدود؛ فقد أصبحت المعلومة قادرة على التأثير في الرأي العام والقرارات والعلاقات الاجتماعية. ومن هنا أصبحت مسؤولية الفرد تجاه المعلومة جزءا من مسؤوليته المدنية. فالمعلومة غير

الدقيقة قد تسيء إلى شخص، أو تؤثر في جماعة، أو تثير خوفًا عامًا، أو تضعف الثقة في مؤسسة.

ولهذا فإن السؤال المدني لم يعد فقط: هل يحق لي أن أنشر؟ وإنما أيضا: هل يسهم ما أنشره في بناء المجال العام أم في إرباكه؟

2–التحقق بوصفه ممارسة مدنية:

كان التحقق من الأخبار في السابق مرتبطا بدرجة كبيرة بالمؤسسات الإعلامية والمصادر الرسمية. أما اليوم فقد أصبح الفرد شريكًا في سلسلة تداول المعلومات. ومن هنا فإن التحقق من المعلومة لا يمثل مهارة معرفية فقط، وإنما يمثل مسؤولية مدنية؛ لأن كل معلومة يعيد الفرد نشرها قد تصبح جزءا من المعرفة العامة.

والفرد المسؤول لا يكتفي بسؤال: هل أعجبتني المعلومة؟ بل يسأل: هل هي صحيحة؟ وما مصدرها؟ وما سياقها؟ وهل إعادة نشرها تحقق منفعة عامة أم ضررا؟

3–مقاومة التضليل:

من صور المسؤولية المدنية أيضا مقاومة المعلومات المضللة وعدم المشاركة في انتشارها. ومقاومة التضليل تتطلب من الفرد أن يكون لديه لديه موقفا يقوم على الحذر والتثبت وعدم تحويل الشائعة إلى حقيقة بمجرد تكرارها.

وتزداد أهمية ذلك لأن كثرة تداول المعلومة قد تمنحها مظهرا من الصدق، حتى لو لم يكن لها أساس صحيح. ومن هنا فإن المجتمع الذي يملك أفرادا قادرين على التحقق يصبح أقل قابلية للتلاعب بالمعلومات.

خامسا– تحولات العمل التطوعي المجتمعي:

1–من التطوع التقليدي إلى المبادرات:

كان العمل التطوعي يرتبط في كثير من البيئات بالجمعيات والمؤسسات والأعمال المنظمة. ولا تزال هذه الصورة مهمة، لكن ظهرت إلى جانبها مبادرات أكثر مرونة، يمكن أن تنشأ حول مشكلة محددة ثم تنتهي بعد معالجتها.

فقد يجتمع أفراد لجمع تبرعات، أو تنظيف مكان، أو مساعدة فئة معينة، أو نشر المعرفة، ثم ينتهي النشاط بعد تحقق الهدف

وهذا يعني أن التطوع أصبح في بعض صوره أكثر ارتباطا بالمبادرة الفردية والجماعية السريعة.

وصحب المبادرات تحول آخر تمثل في الانتقال من انتظار المؤسسات البحث عن الحلول، فالفرد الذي يرى مشكلة في محيطه قد يسأل: ماذا تستطيع المؤسسة أن تفعل؟، بينما يسأل المواطن المبادر أيضا: ماذا أستطيع أنا ومن حولي أن نفعل؟ وهذا لا يلغي مسؤولية المؤسسات، بل يكملها. فالمجتمع الفاعل لا يقوم على مؤسسات تعمل وحدها، ولا على أفراد يحاولون أن يحلوا محل المؤسسات، وإنما على تفاعل بين المؤسسة والمواطن.

2-التطوع بين القيمة والاستعراض:

قد يتحول العمل التطوعي في بعض الحالات إلى وسيلة لإظهار الذات بدل خدمة المجتمع وتظهر المشكلة عندما يصبح تصوير النشاط ونشره أهم من النشاط نفسه، أو عندما تتحول معاناة الآخرين إلى مادة للاستعراض. وهنا يعود البعد المدني ليؤكد أن قيمة العمل لا تقاس بحجم ظهوره، وإنما بقدرته على تحقيق أثر حقيقي.

سادسا- المسؤولية تجاه الممتلكات والمرافق والمجال العام:

1-المجال العام بوصفه ملكية مشتركة:

من المؤشرات الواضحة على مستوى الوعي المدني طريقة تعامل الأفراد مع المرافق العامة. فالشارع والمدرسة والمستشفى والمكتبة والحديقة ووسائل النقل ليست ملكا لشخص بعينه، لكنها ملكية مشتركة بالمعنى الاجتماعي تتطلب المسؤولية المدنية تغييرا في طريقة النظر إلى الممتلكات العامة، فالنظر إليها باعتبارها شيئا لا يملكه الفرد قد يدفع إلى الإهمال بينما النظر إليها باعتبارها جزءا من الملك المشترك يجعله أكثر استعدادا للمحافظة عليها.

ومن ثم فإن إتلافها أو إساءة استخدامها لا يمثل خسارة مادية فقط، وإنما يمثل اعتداء على حق الآخرين في الانتفاع بها. وهذا يوضح أن المسؤولية المدنية تبدأ أحيانًا من أفعال صغيرة لا تبدو ذات أهمية منفردة، لكنها تصبح ذات أثر كبير عندما تتكرر على نطاق واسع. وهذا التحول ليس قانونيًا فقط، وإنما هو تحول في الإحساس بالانتماء إلى المجال العام.

2–البيئة بوصفها مسؤولية مشتركة:

يمثل التعامل مع البيئة مثالا واضحا على انتقال المسؤولية من المجال الفردي إلى المجال المشترك. فقد لا يرى الفرد أثر رمي نفاية واحدة، لكن تكرار السلوك من آلاف الأشخاص يؤدي إلى مشكلة عامة. وهنا يصبح الفعل الفردي جزءا من نتيجة جماعية.

وهذه العلاقة بين الفعل الصغير والنتيجة العامة من أهم ما ينبغي أن يستوعبه الوعي المدني لأن المجتمع يتكون من تراكم الأفعال الفردية.

3–من الثقة المطلقة إلى المساءلة:

كانت بعض المجتمعات تقوم على درجة مرتفعة من الثقة بالمؤسسات، بينما شهدت مجتمعات أخرى تحولات جعلت الفرد أكثر ميلا إلى السؤال والمساءلة.

وهذا التحول يمكن أن يكون إيجابيا عندما يقوم على المعرفة والحق في السؤال، لكنه قد يصبح سلبيًا إذا تحول إلى رفض دائم لكل مؤسسة دون تمييز. فالمسؤولية المدنية لا تعني الطاعة العمياء للمؤسسات، كما لا تعني رفضها لمجرد أنها مؤسسات، وإنما تقوم على الثقة الواعية والمساءلة المسؤولة.

4–حق النقد وحدوده:

يمثل النقد أحد أشكال المشاركة المدنية؛ فالمجتمع الذي لا يسمح بالنقد يفقد إحدى آليات تصحيح نفسه. لكن النقد المسؤول يختلف عن التشهير أو الإهانة أو نشر الاتهامات دون دليل ومن هنا فإن الوعي المدني يحتاج إلى التمييز بين:

- نقد القرار ونقد الشخص.
- مساءلة المؤسسة والتشهير بها.
- عرض المشكلة وتضخيمها.
- المطالبة بالإصلاح ونشر الاتهام غير الموثق.

وهذا التمييز يجعل النقد أداة للبناء لا للهدم.

5–المشاركة في تحسين المؤسسات:

لا ينبغي أن تكون علاقة المواطن بالمؤسسة قائمة فقط على طلب الخدمة أو الشكوى من القصور، وإنما يمكن أن تتضمن تقديم المقترحات، والمشاركة في المبادرات، والإبلاغ عن المشكلات، والمساهمة في تحسين الأداء. وبذلك يتحول المواطن من مستهلك للخدمة العامة إلى شريك في تحسينها.

سابعا–المسؤولية المدنية في البيئة الرقمية:

تمثل البيئة الرقمية أحد أهم المجالات التي أعادت تشكيل مفهوم المسؤولية المدنية، لأنها وسعت المجال العام وأتاحت للفرد أن يمارس تأثيرا يتجاوز حدوده الجغرافية.

1–المجال العام لم يعد مكانيا فقط:

أصبح النقاش العام يجري في فضاءات رقمية مفتوحة، ويتداخل فيها المحلي والعالمي وقد يستطيع الفرد من منزله أن يشارك في نقاش يتعلق بقضية عامة، أو أن يلفت الانتباه إلى مشكلة، أو أن يدعم مبادرة، أو أن يقدم معرفة. وهذا وسع المجال العام، لكنه جعل الحدود بين الكلام الخاص والتأثير العام أكثر تعقيدا. فما يكتبه الفرد باعتباره (رأيا شخصيا) قد يصل إلى جمهور واسع وقد يتحول إلى عنصر في تشكيل الرأي العام.

2–المسؤولية عن المشاركة الرقمية:

كل مشاركة رقمية تحمل قدرًا من المسؤولية بحسب أثرها وسياقها. ولا يعني ذلك أن يتحول كل تعليق إلى قضية أخلاقية أو قانونية، وإنما يعني إدراك أن المجال الرقمي

ليس فراغًا بلا نتائج. فالكلمة التي تنشر على نطاق واسع، والصورة التي يعاد تداولها، والمعلومة التي تنتشر بسرعة، قد تؤثر في أشخاص ومؤسسات وجماعات. ومن هنا يمكن القول إن اتساع القدرة على النشر أدى بالضرورة إلى اتساع مجال المسؤولية عن النشر.

3–المواطن الرقمي والمواطن المدني:

ظهر مفهوم المواطن الرقمي للإشارة إلى الفرد الذي يستخدم البيئة الرقمية في التواصل والتعلم والمشاركة والتفاعل.

لكن المسؤولية المدنية أوسع من مجرد الاستخدام الجيد للتقنية؛ لأنها تتعلق بما يفعله الفرد بهذه الإمكانات داخل المجال المشترك فالمواطن الرقمي الواعي لا يكتفي بمعرفة أدوات المنصة، وإنما يفهم أثر مشاركته فيها، ويدرك أن سلوكه الرقمي يمكن أن يؤثر في الثقة العامة، وفي النقاش الاجتماعي، وفي صورة الآخرين.

ثامنا– تحولات العلاقة بين الحرية والمسؤولية المدنية:

تعد الحرية من أهم القيم التي ارتبطت بالمواطنة الحديثة، لكن الحرية لا تعمل في فراغ اجتماعي. فحرية التعبير، مثلا، تتيح للفرد أن يعبر عن رأيه، لكنها لا تعني أن

كل ما يمكن قوله ينبغي أن يقال دون اعتبار لآثاره أو لحقوق الآخرين. وحرية الحركة لا تعني الاعتداء على المجال العام، وحرية الاختيار لا تعني تعطيل حقوق الآخرين.

تقوم المسؤولية المدنية على مبدأ أساسي هو أن الحرية لا تفقد قيمتها عندما تقترن بالمسؤولية، وإنما تكتسب معناها الاجتماعي بها، والفرد المسؤول لا يرى القيود كلها اعتداء على حريته، بل يميز بين القيد الذي يحمي المصلحة العامة والقيد الذي يعطل حقا مشروعا.

وهذه التحولات لا تحكم بأن النموذج الجديد أفضل في جميع جوانبه؛ فالمشاركة المفتوحة يمكن أن تنتج فوضى إذا غابت المعرفة والمساءلة يمكن أن تتحول إلى تشكيك دائم، والحرية يمكن أن تتحول إلى فوضى إذا انفصلت عن المسؤولية، والمبادرة يمكن أن تصبح استعراضا إذا غابت عنها الغاية العامة. ولذلك فإن المطلوب ليس زيادة المشاركة بأي صورة، وإنما رفع جودة المشاركة.

يتضح من دراسة تحولات المسؤولية المدنية أن العلاقة بين الفرد والمجتمع لم تعد تقوم فقط على الانتماء أو الالتزام بالقواعد وإنما أصبحت تتجه بصورة متزايدة نحو المشاركة وتحمل المسؤولية عن المجال المشترك.

فقد تغير مفهوم المواطنة من مجرد الانتماء القانوني إلى ممارسة اجتماعية تتضمن المشاركة، وتغيرت طبيعة المجال العام مع اتساع الفضاءات الاتصالية، وأصبح الفرد قادرًا على التأثير في النقاش العام وإنتاج المعلومات وتشكيل المواقف، الأمر الذي وسع مجال مسؤوليته.

كما أن التحول من المواطن المتلقي إلى المواطن المشارك أدى إلى إعادة توزيع جزء من الأدوار بين المؤسسات والأفراد. فلم يعد المواطن مجرد مستفيد من الخدمات، بل أصبح قادرًا على تقديم المبادرات والمعلومات والخبرات والمقترحات.

وفي الوقت نفسه، كشفت التحولات عن تحديات جديدة؛ فسهولة المشاركة لا تعني جودتها، وسرعة التعبير لا تعني دقة المعلومة، واتساع الحرية لا يعني غياب المسؤولية، وانتشار النقد لا يعني بالضرورة وجود مساءلة واعية.

وبناء على ما سبق فإن جوهر التحول في الوعي المدني يتمثل في الانتقال من الوعي بالحقوق وحدها إلى الوعي المتوازن بالحقوق والواجبات، ومن الانتماء إلى المشاركة، ومن الشكوى إلى المبادرة، ومن استهلاك المجال العام إلى الإسهام في بنائه.

ولا ينبغي أن يفهم هذا التحول بوصفه إلغاءً لدور الدولة أو المؤسسات؛ فالمسؤولية المدنية لا تعني تحميل الفرد ما لا يستطيع، وإنما تعني بناء علاقة أكثر نضجًا بين المواطن والمؤسسة تقوم على وضوح الأدوار، واحترام الحقوق، وتحمل الواجبات، والمشاركة في معالجة المشكلات المشتركة.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: نموذج الوعي المعلوماتي

المبحث الثاني: نموذج الوعي الثقافي

المبحث الثالث: نموذج الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية

المبحث الرابع: النموذج المجتمعي

المبحث الأول: نموذج الوعي المعلوماتي

يقوم نموذج الوعي المعلوماتي على نقل الفرد من التعامل التلقائي مع المحتوى الرقمي إلى التعامل معه بوصفه مادة تحتاج إلى فحص وقراءة وتقدير قبل التصديق أو التداول أو الاعتماد عليها. ولا يستهدف النموذج زيادة كمية المعلومات لدى الفرد، وإنما تطوير طريقة تعامله معها، بحيث يصبح أكثر قدرة على التمييز بين ما يستحق الاعتماد وما يحتاج إلى تحقق وما ينبغي الامتناع عن تداوله.

ويتكون النموذج من تطبيقين متكاملين: الوعي بالمحتوى الرقمي، والوعي بقراءة الصورة الرقمية.

أ- الوعي بالمحتوى الرقمي:

1-المشكلة المستهدفة: تتمثل المشكلة في تعامل المستخدم مع المحتوى الرقمي بوصفه مادة جاهزة للاستهلاك والمشاركة، دون فحص كاف لمصدره أو سياقه أو درجة دقته أو الغرض من إنتاجه. وتظهر هذه المشكلة في ممارسات يومية، من أبرزها:

-مشاركة الخبر قبل التحقق منه.

-الاعتماد على العنوان دون قراءة المحتوى.

-اعتبار كثرة تداول المعلومة دليلًا على صحتها.

-اقتطاع النص أو المقطع من سياقه.

-الخلط بين الخبر والرأي والتفسير والإعلان.

-نقل محتوى قديم باعتباره حدثا جديدا.

-الاعتماد على مصدر واحد في القضايا التي تحتاج إلى أكثر من مصدر.

-اتخاذ موقف أو قرار بناء على محتوى لم يفحص أصلا.

وعليه، فالمشكلة ليست نقص المعلومات، وإنما ضعف القدرة على التعامل معها قبل أن تتحول إلى موقف أو قرار أو سلوك.

2–الهدف: يهدف النموذج إلى بناء قدرة عملية لدى المستخدم على فحص المحتوى الرقمي قبل تصديقه أو تداوله أو الاعتماد عليه.

ويتحقق ذلك من خلال تدريبه على الإجابة عن خمسة أسئلة أساسية:

من أنتج المحتوى؟

ماذا يقول؟

متى نشر؟

على أي دليل يستند؟

لماذا أنتج أو نشر بهذه الصورة؟

ولا يشترط النموذج أن يصبح المستخدم متخصصا في التحقق من المعلومات، وإنما أن يمتلك مجموعة من الإجراءات البسيطة التي تمنعه من التعامل مع المحتوى بصورة تلقائية.

3–الإجراء: يقترح النموذج إجراء عمليا من خمس خطوات:

الخطوة الأولى: تحديد نوع المحتوى. هل هو خبر، أم رأي، أم تحليل، أم إعلان، أم تجربة شخصية، أم مادة تعليمية أم محتوى ترفيهي؟

الخطوة الثانية: فحص المصدر. من الناشر؟ وهل يمكن التعرف إلى الجهة أو الشخص الذي يقف وراء المحتوى؟ وهل للمصدر علاقة مباشرة بالموضوع؟

الخطوة الثالثة: فحص الزمن والسياق. متى نشر المحتوى؟ وهل ما يزال صحيحا في الزمن الحالي؟ وهل اقتطع من سياقه؟

الخطوة الرابعة: فحص الدليل. هل يقدم المحتوى مصدرًا أو وثيقة أو بيانات يمكن الرجوع إليها، أم يعتمد على عبارات عامة ومصادر مجهلة؟

الخطوة الخامسة: اتخاذ قرار التداول.

بعد الفحص يحدد المستخدم موقفه: يعتمد، أو يتحفظ، أو يتحقق أكثر، أو يمتنع عن النشر. وهذه الخطوة الأخيرة مهمة؛ لأن الوعي المعلوماتي لا يكتمل بمعرفة أن المحتوى مشكوك فيه، وإنما يظهر في السلوك الذي يلي هذه المعرفة.

4–التطبيق: يمكن تطبيق النموذج في موقف رقمي يومي: وصلت إلى المستخدم رسالة تتضمن خبرا مثيرا وتدعوه إلى إعادة نشره بسرعة. بدل إعادة الإرسال مباشرة يطبق الخطوات السابقة:

يحدد نوع المحتوى: خبر متداول.

يفحص المصدر: المصدر غير واضح.

يفحص الزمن: لا يوجد تاريخ واضح.

يفحص الدليل: لا توجد وثيقة أو إحالة موثوقة.

يتخذ القرار: عدم إعادة النشر حتى التحقق.

وفي البيئة التعليمية يمكن تحويل ذلك إلى نشاط تطبيقي، فيقدم المعلم للمتعلمين ثلاثة محتويات رقمية حول موضوع واحد، ثم يطلب منهم فحصها وفق الخطوات الخمس وتصنيفها إلى:

محتوى قابل للاعتماد.

محتوى يحتاج إلى تحقق.

محتوى غير صالح للتداول.

وبذلك يتحول الوعي المعلوماتي من مفهوم مجرد إلى سلوك قابل للملاحظة والتدريب والتقويم.

5–الأثر: ينتج عن تطبيق النموذج عدد من الآثار، أهمها:

–تقليل المشاركة غير الواعية في نشر المعلومات.

-رفع مستوى التحقق قبل اتخاذ الموقف.

-الحد من انتقال الشائعات والمعلومات المضللة.

-التمييز بين الخبر والرأي والإعلان والتفسير.

-تحسين جودة القرارات المبنية على المعلومات.

-تحويل المستخدم من مستهلك سريع للمحتوى إلى مستخدم فاحص للمعلومة.

والأهم أن النموذج ينقل المسؤولية من مجرد السؤال: هل هذه المعلومة صحيحة؟ إلى سؤال أكثر ارتباطا بالممارسة: ماذا أفعل بهذه المعلومة بعد أن أستقبلها؟

ب-الوعي بقراءة الصورة الرقمية:

1-المشكلة المستهدفة: تتمثل المشكلة في التعامل مع الصورة الرقمية باعتبارها دليلا مكتملا على الحقيقة، مع أن الصورة قد تكون منتقاة، أو معدلة، أو قديمة، أو موضوعة في سياق مختلف، أو مصحوبة بتعليق لا يعبر عن حقيقتها.

وتزداد أهمية هذه المشكلة لأن الصورة تصل إلى المتلقي بسرعة، وتؤثر فيه انفعاليا قبل أن يبدأ في تحليلها.

ومن أبرز الممارسات التي يستهدفها النموذج:

-تصديق الصورة لمجرد رؤيتها.

-تداول الصورة دون معرفة مصدرها أو تاريخها.

-قراءة الصورة بمعزل عن النص المصاحب لها.

-تفسير صورة واحدة على أنها تمثل حدثًا كاملًا.

-استخدام صورة قديمة لإثبات واقعة جديدة.

-الانقياد للتأثير العاطفي للصورة قبل فحصها.

2-الهدف: يهدف النموذج إلى تدريب المستخدم على قراءة الصورة قبل الحكم عليها أو تداولها، وذلك بالانتقال من السؤال البسيط: ماذا أرى؟ إلى أسئلة أكثر دقة:

ماذا أرى فعلا؟

ما الذي لا أراه؟

من اختار هذه الصورة؟

متى وأين التقطت؟

ما السياق الذي وضعت فيه؟

ما الانطباع الذي يراد أن تتركه؟

والغاية هي الانتقال من رؤية الصورة إلى قراءتها.

3-الإجراء: يقترح النموذج قراءة الصورة في خمس مراحل:

الأولى- الوصف: وصف العناصر الظاهرة في الصورة دون إضافة تفسير إليها.

الثانية- التحقق: البحث عن مصدر الصورة وتاريخها ومكانها، ومقارنة استخدامها الحالي بسياقها الأصلي.

الثالثة-تحليل السياق: فحص النص المصاحب والعنوان والحساب أو المنصة التي نشرت الصورة.

الرابعة- تحليل التأثير: السؤال عن الشعور الذي تستثيره الصورة: الخوف، أو التعاطف، أو الغضب، أو الإعجاب أو الصدمة، وهل يمكن أن يكون هذا التأثير جزءا من طريقة تقديم المحتوى؟

الخامسة- اتخاذ القرار: هل تصلح الصورة دليلًا؟ أم تحتاج إلى معلومات إضافية؟ أم ينبغي عدم تداولها؟

4- التطبيق: إذا انتشرت صورة لشخص أو حدث مصحوبة بعبارة مثيرة، فلا يبدأ المستخدم بتفسيرها، وإنما يطبق الإجراء:

الوصف: ما العناصر التي تظهر فعلا؟

التحقق: متى التقطت الصورة وأين؟

السياق: هل النص المصاحب يطابق سياقها الأصلي؟

التأثير: ما الشعور الذي تحاول الصورة استثارته؟

القرار: هل تصلح دليلًا على الادعاء أم لا؟

وفي البيئة التعليمية يمكن تقديم صورة متداولة للمتعلمين دون تعليق، ثم مطالبتهم أولا بوصفها وصفًا محايدًا، وبعد ذلك تقديم سياقها الحقيقي ومقارنة التفسيرين.

وبهذه الطريقة يتعلم المتلقي عمليًا الفرق بين رؤية الصورة وقراءة الصورة.

5-الأثر: يسهم تطبيق النموذج في:

-تقليل الانقياد للتأثير العاطفي للصورة.

-رفع القدرة على التمييز بين الصورة والدليل.

-زيادة الانتباه إلى السياق والتاريخ والمصدر.

-الحد من إعادة نشر الصور المضللة أو الخارجة عن سياقها.

-تطوير قدرة نقدية في التعامل مع المحتوى البصري.

-بناء متلقٍ لا يكتفي بما تظهره الصورة، بل يبحث أيضًا عما تخفيه أو تستبعده.

وبذلك يكتمل نموذج الوعي المعلوماتي في مستوييه التطبيقيين: المحتوى يُفحص قبل تداوله، والصورة تقرأ قبل تصديقها.

المبحث الثاني: نموذج الوعي الثقافي

يقوم نموذج الوعي الثقافي على تحويل التعامل مع الثقافة في البيئة الرقمية من مجرد استهلاك للمحتوى الثقافي أو إعادة نشره إلى ممارسة واعية تحفظ الهوية، وتتعامل مع التنوع وتدرك مسؤولية النشر. ويضم النموذج تطبيقين متكاملين: الهوية الثقافية، ومسؤولية النشر.

أ-الوعي بالهوية الثقافية:

1-المشكلة المستهدفة: تتمثل المشكلة في تعرض الهوية الثقافية لضغط متزايد نتيجة التدفق الواسع للمحتوى وتداخل الثقافات وسهولة انتقال الأنماط اللغوية والفكرية والسلوكية عبر البيئة الرقمية. وتظهر المشكلة في عدد من الممارسات، منها:

-تقليد الأنماط الثقافية الشائعة دون وعي بسياقها.

-التعامل مع الثقافة المحلية باعتبارها أقل قيمة من الثقافات الأكثر حضورا رقميا.

-اختزال الهوية في مظاهر سطحية.

-تقديم عناصر من الثقافة المحلية خارج سياقها أو بصورة مشوهة.

-الانغلاق على الهوية ورفض الاختلاف الثقافي.

-الخلط بين الانفتاح الثقافي والتخلي عن الخصوصية الثقافية.

وعليه، فالمشكلة ليست في التعرف إلى الثقافات الأخرى، وإنما في كيفية الانفتاح عليها دون فقدان القدرة على معرفة الذات الثقافية وتمثيلها بصورة واعية.

2–الهدف: يهدف النموذج إلى تمكين الفرد من بناء علاقة متوازنة مع هويته الثقافية في البيئة الرقمية، تقوم على:

معرفة عناصر ثقافته ومصادرها.

–القدرة على تقديمها بصورة صحيحة.

–الانفتاح على الثقافات الأخرى دون ذوبان.

–التعامل مع الاختلاف الثقافي دون رفض أو استعلاء.

–التمييز بين الاقتباس الواعي والتقليد غير الواعي.

والغاية ليست عزل الفرد عن التأثيرات الثقافية الخارجية، وإنما بناء قدرة على الاختيار الثقافي.

3– الإجراء: يقترح النموذج خمس خطوات عملية:

الأولى–التعرف: تحديد العناصر الثقافية التي ينتمي إليها الفرد: اللغة، التاريخ، الأدب الفنون، العادات، الذاكرة، والقيم الاجتماعية.

الثانية–الفهم: الانتقال من معرفة المظهر الثقافي إلى فهم سياقه ودلالته.

الثالثة–المقارنة: التعرف إلى الثقافات الأخرى ومقارنتها دون إصدار أحكام متعجلة.

الرابعة–الاختيار: تحديد ما يمكن الإفادة منه، وما لا يتوافق مع الخصوصية الثقافية، على أساس وعي لا على أساس التقليد أو الرفض المسبق.

الخامسة– التمثيل: تقديم الثقافة في البيئة الرقمية بصورة دقيقة ومتوازنة، بعيدًا عن التشويه أو الاختزال.

4–التطبيق: يمكن تطبيق النموذج على محتوى رقمي يعرض عنصرا من عناصر الثقافة المحلية، كزي شعبي، أو حرفة، أو عادة، أو نص أدبي.

بدل إعادة نشره مباشرة، يسأل المستخدم:

ما هذا العنصر؟

ما أصله وسياقه؟

ما دلالته داخل الثقافة؟

هل يقدم المحتوى عنه معلومات صحيحة؟

هل يعرضه بصورة كاملة أم يختزله؟

كيف يمكن تقديمه للآخرين بصورة تحفظ معناه ولا تغلقه أمام التعرف إلى الثقافات الأخرى؟

وفي البيئة التعليمية يمكن تكليف المتعلم بإنتاج مادة رقمية قصيرة تعرف بعنصر ثقافي محلي، على أن تتضمن معلومة موثقة، وسياقًا واضحًا، وتمثيلًا غير نمطي للثقافة.

5–الأثر: يؤدي تطبيق النموذج إلى:

–تعزيز معرفة الفرد بهويته الثقافية.

–الحد من التقليد الثقافي غير الواعي.

–رفع القدرة على تمثيل الثقافة في البيئة الرقمية.

–تحقيق توازن بين الاعتزاز بالهوية والانفتاح على الآخر.

–تقليل الصور النمطية عن الثقافات.

–تحويل الهوية من مجرد انتماء موروث إلى وعي قادر على الفهم والتمثيل والاختيار.

ب–مسؤولية النشر:

1–المشكلة المستهدفة: تتمثل المشكلة في سهولة إنتاج المحتوى الثقافي ونشره وإعادة تداوله دون تقدير كافٍ لحقوق أصحابه أو دقة المعلومات التي يتضمنها أو أثر نشره في الآخرين وتظهر المشكلة في:

–نسخ المحتوى ونشره دون ذكر صاحبه.

–استخدام الصور والمواد المرئية دون مراعاة حقوق أصحابها.

–إعادة نشر نصوص مبتورة أو منزوعة من سياقها.

–نشر معلومات ثقافية غير موثقة.

–اختزال ثقافة أو جماعة في صورة نمطية واحدة.

–تحويل المحتوى الثقافي إلى مادة للتداول السريع دون احترام قيمته وسياقه.

2–الهدف: يهدف النموذج إلى بناء ممارسة نشر تقوم على الوعي بالمصدر، والحق، والسياق، والأثر. أي أن يسأل الناشر قبل نشر المادة:

لمن هذا المحتوى؟

هل أملك حق استخدامه؟

هل نقلته بصورة صحيحة؟

هل حافظت على سياقه؟

ما أثر نشره في صاحبه أو الجماعة التي يمثلها؟

3-الإجراء: يقوم الإجراء على خمس خطوات:

الأولى- التحقق من الملكية: تحديد صاحب المحتوى أو الجهة المنتجة له.

الثانية- التحقق من حق الاستخدام: معرفة ما إذا كان المحتوى متاحًا للاستخدام، أو يحتاج إلى إذن، أو يمكن استخدامه بشروط معينة.

الثالثة- توثيق المصدر: ذكر صاحب المحتوى ومصدره عند النقل أو الاقتباس وفق طبيعة المادة.

الرابعة-حفظ السياق: عدم اجتزاء المادة بما يغير معناها أو يحرف مقصدها.

الخامسة-تقدير الأثر: فحص ما إذا كان النشر سيقدم معرفة نافعة أم سيسهم في التضليل أو الإساءة أو تشويه صورة فرد أو جماعة.

4–التطبيق: إذا أراد المستخدم نشر صورة أو نص أو مقطع ثقافي، فإنه لا يكتفي بإعجابه بالمادة، وإنما يطبق الخطوات السابقة:

-يحدد صاحب المادة.

-يتحقق من إمكانية استخدامها.

-يذكر المصدر.

-يتأكد من عدم اقتطاعها بما يغير معناها.

-يراجع أثر نشرها قبل إتاحتها للجمهور.

وفي البيئة التعليمية يمكن تكليف المتعلم بإعداد منشور ثقافي، مع إلزامه بذكر مصادر الصور والنصوص والمعلومات المستخدمة، ثم مراجعة المنشور قبل نشره وفق معايير الملكية والسياق والدقة.

5–الأثر: يؤدي هذا الإجراء إلى:

-تعزيز احترام حقوق أصحاب المحتوى.

-رفع جودة المحتوى الثقافي المنشور.

-تقليل النقل غير المسؤول.

-الحد من تشويه المواد الثقافية بسبب الاجتزاء أو إعادة الاستخدام الخاطئ.

-ترسيخ ثقافة التوثيق والإسناد.

-تحويل النشر من فعل تقني سريع إلى ممارسة ثقافية مسؤولة.

وبذلك يكتمل نموذج الوعي الثقافي في مستوييه: وعي بالهوية يجعل الفرد قادرا على معرفة ثقافته وتمثيلها، ومسؤولية في النشر تجعله قادرا على تداول المحتوى الثقافي باحترام ودقة ووعي بأثره.

المبحث الثالث: نموذج الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية

يقوم هذا النموذج على التعامل مع الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية بوصفهما أداتين للتوظيف والتأثير لا مجرد تقنيات للاستخدام. ويستهدف بناء ممارسة واعية تجعل الفرد قادرًا على استخدام هذه الأدوات لتحقيق غرض واضح، مع الاحتفاظ بدوره في التفكير والتحقق واتخاذ القرار.

ويضم النموذج تطبيقين: استخدام الذكاء الاصطناعي، والمنصات الرقمية.

أ–الوعي باستخدام الذكاء الاصطناعي:

1–المشكلة المستهدفة: تتمثل المشكلة في الانتقال من الاستفادة من الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة مساعدة إلى الاعتماد عليه بصورة تلغي دور المستخدم في التفكير والتحقق والتقويم وتظهر المشكلة في ممارسات، منها:

–قبول مخرجات الذكاء الاصطناعي دون مراجعة.

–استخدامه لإنتاج المعرفة بدل المشاركة في بنائها.

–الاعتماد على إجابة واحدة في مسائل تحتاج إلى تحقق.

–إدخال معلومات خاصة أو حساسة دون تقدير لطبيعة البيانات.

–استخدام الذكاء الاصطناعي دون تحديد الهدف المطلوب منه.

–الخلط بين جودة الصياغة وصحة المعلومة.

2–الهدف: يهدف النموذج إلى تحويل الذكاء الاصطناعي من أداة لإنتاج الإجابات إلى أداة مساعدة على التفكير والإنجاز، مع بقاء المسؤولية النهائية لدى المستخدم. ويستهدف ذلك تمكينه من:

–تحديد ما يريد من الأداة بدقة.

-اختيار الاستخدام المناسب لها.

-فحص المخرجات.

-مقارنة النتائج عند الحاجة.

-التمييز بين المساعدة الآلية والحكم البشري.

-حماية البيانات التي لا ينبغي إدخالها.

3-الإجراء: يقترح النموذج خمس خطوات:

الأول- تحديد المهمة: ما الذي أريد من الذكاء الاصطناعي أن يساعدني فيه تحديدًا؟

الثاني- اختيار مستوى الاستخدام: هل أحتاج إلى توليد أفكار، أم تنظيم معلومات، أم تلخيص، أم تحليل، أم مساعدة في صياغة؟

الثالث: فحص المخرج: هل النتيجة دقيقة؟ وهل تتفق مع المصادر أو المعرفة المتاحة؟

الرابع- المراجعة البشرية: ما الذي أقبله؟ وما الذي أعدله؟ وما الذي أرفضه؟

الخامس- اتخاذ القرار: يظل القرار النهائي للمستخدم، ولا تنتقل مسؤولية الخطأ إلى الأداة لمجرد أنها أنتجت المعلومة.

4-التطبيق: إذا استخدم الطالب الذكاء الاصطناعي لإعداد بحث، فلا يطلب منه كتابة البحث كاملا ثم يقدمه كما هو، وإنما يمكن أن يستخدمه في:

-اقتراح محاور الموضوع.

-ترتيب الأفكار.

-الكشف عن جوانب تحتاج إلى بحث.

-تحسين الصياغة.

-مقارنة بعض التصورات.

ثم يعود الطالب إلى المصادر الأصلية، ويتحقق من المعلومات، ويعيد بناء النص وفق فهمه. وبذلك يصبح الذكاء الاصطناعي شريكا في عملية الإنجاز لا بديلا عن العقل الذي ينجزها.

5- الأثر: ينتج عن التطبيق:

-رفع كفاءة الاستفادة من الذكاء الاصطناعي.

-تقليل الاعتماد غير الواعي على مخرجاته.

-تعزيز التحقق والمراجعة.

-المحافظة على دور الإنسان في التفكير والحكم.

-تحسين جودة الإنتاج بدل مجرد تسريع إنتاجه.

-بناء مستخدم قادر على التمييز بين الإجابة الجاهزة والمساعدة الذكية.

ب- الوعي بالمنصات الرقمية:

1-المشكلة المستهدفة: تتمثل المشكلة في استخدام المنصات الرقمية باعتبارها أدوات محايدة لنشر المحتوى والتواصل، دون إدراك أن تصميم المنصة وطريقة عرض المحتوى وآليات التوصية يمكن أن تؤثر في ما يراه المستخدم، وما يتفاعل معه، وما يستمر في متابعته وتظهر المشكلة في:

-الاستهلاك المتواصل للمحتوى دون هدف واضح.

-الانتقال من محتوى إلى آخر بدافع الاقتراحات المتتابعة.

-الخلط بين المحتوى الذي اختاره المستخدم والمحتوى الذي اقترحته المنصة.

-التفاعل مع المحتوى بناءً على سرعة ظهوره لا على قيمته.

-السماح للمنصة بأن تحدد بصورة غير واعية مجال اهتمام المستخدم.

2-الهدف: يهدف النموذج إلى تمكين المستخدم من التعامل مع المنصة باعتبارها بيئة لها آلياتها وتأثيراتها، بحيث يصبح قادرا على إدارة استخدامه بدل أن يتحول استخدامه إلى استجابة مستمرة لما تقترحه المنصة.

3-الإجراء: يقوم الإجراء على خمس ممارسات:

الأولى: تحديد الغرض: لماذا أستخدم هذه المنصة؟ تعلم، تواصل، عمل، بحث، ترفيه؟

الثانية- مراقبة الاستهلاك: ما نوع المحتوى الذي أستهلكه باستمرار؟ ولماذا؟

الثالثة- مراجعة الاختيارات: هل ما يظهر أمامي نتيجة اختيار واعٍ، أم نتيجة تفاعل سابق جعل المنصة تستمر في تقديم النوع نفسه؟

الرابعة- تنويع المصادر: عدم الاكتفاء بما تقترحه منصة واحدة، والبحث عن مصادر واتجاهات مختلفة عند القضايا المهمة.

الخامسة- إدارة الاستخدام: تنظيم الوقت، والحسابات المتابعة، والإشعارات، ونوعية المحتوى الذي يسمح المستخدم بدخوله إلى فضائه اليومي.

4- التطبيق: إذا لاحظ المستخدم أن المنصة تعرض له باستمرار نوعا واحدا من المحتوى فلا يكتفي بالقول إن (الخوارزمية تختار لي)، وإنما يتدخل عمليا من خلال:

-إلغاء متابعة بعض المصادر.

-متابعة مصادر متنوعة.

-البحث المباشر عن موضوعات خارج دائرة الاقتراحات.

-تقليل التفاعل مع المحتوى الذي لا يريد أن تتسع دائرة ظهوره.

-تخصيص وقت محدد لاستخدام المنصة وفق الغرض الذي حدد له.

وبذلك ينتقل من الاستهلاك الذي تقوده المنصة إلى الاستخدام الذي يديره المستخدم.

5-الأثر: يؤدي التطبيق إلى:

-زيادة استقلالية المستخدم في اختيار المحتوى.

-تقليل الاستهلاك التلقائي.

-تنويع مصادر المعرفة.

-رفع القدرة على ملاحظة أثر تصميم المنصة في السلوك.

-تقليل الارتهان للتدفق المستمر للمحتوى.

-تحويل المنصة من بيئة تستحوذ على الانتباه إلى أداة يستخدمها الفرد لتحقيق غرض محدد.

وبذلك يكتمل نموذج الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية: في التطبيق الأول يتعلم الفرد كيف يستخدم الذكاء الاصطناعي دون أن يتنازل عن دوره العقلي، وفي التطبيق الثاني يتعلم كيف يستخدم المنصة دون أن يترك لها إدارة انتباهه واختياراته بصورة كاملة.

المبحث الرابع: النموذج المجتمعي

يقوم النموذج المجتمعي على نقل الوعي من مستوى الفرد إلى الممارسة التي تنعكس على علاقته بالآخرين وبالمجتمع والمجال المشترك. وهو لا يعيد بناء الوعي الأخلاقي أو العلاقات الاجتماعية التي سبق تناولها، وإنما يترجم ما سبق إلى سلوك مجتمعي قابل للممارسة.

ويضم النموذج تطبيقين: الأخلاق والعلاقات، والمسؤولية المجتمعية.

أ-الوعي بالأخلاق والعلاقات:

1-المشكلة المستهدفة: تتمثل المشكلة في انتقال كثير من العلاقات الإنسانية إلى البيئة الرقمية دون أن يصاحب ذلك انتقال واع للقواعد التي تجعل العلاقة سليمة ومحترمة. وتظهر المشكلة في:

-سرعة الحكم على الآخرين من خلال منشور أو تعليق.

-تحول الاختلاف إلى خصومة شخصية.

-سهولة الإساءة خلف المسافة التي توفرها الشاشة.

-نشر الخلافات الخاصة أمام الجمهور.

-انتهاك الخصوصية باسم المشاركة أو الفضول.

-التعامل مع الشخص الرقمي بوصفه حسابًا أو صورة بدل اعتباره إنسانا له حقوق ومشاعر.

2- الهدف: يهدف النموذج إلى بناء ممارسة تجعل الفرد قادرًا على إدارة علاقاته الرقمية بوعي أخلاقي يحفظ كرامة الآخر وخصوصيته، ويضبط الاختلاف دون تحويله إلى صراع، ولا يهدف إلى تقديم قواعد أخلاقية جديدة، وإنما إلى تحويل ما سبق من الوعي الأخلاقي إلى مواقف عملية داخل العلاقات الرقمية.

3-الإجراء: يقترح النموذج خمس خطوات:

الأولى- التمهل قبل الاستجابة: عدم الرد الفوري في المواقف التي يسيطر عليها الغضب أو الانفعال.

الثانية- التمييز بين الشخص والموقف: نقد الفكرة أو السلوك دون تحويل النقد إلى إساءة للشخص.

الثالثة- احترام الخصوصية: عدم نشر محادثة أو صورة أو معلومة تخص شخصًا آخر دون مراعاة حقه فيها.

الرابعة- ضبط الاختلاف: عند الاختلاف، البحث عن موضع الخلاف بدل توسيعه إلى خصومة شخصية.

الخامسة- مراجعة الأثر: قبل النشر أو الرد، يسأل المستخدم: هل يمكن أن يؤدي هذا الفعل إلى أذى غير ضروري أو إهانة أو قطيعة؟

4- التطبيق: إذا وقع خلاف بين شخصين في منصة رقمية، يمكن تطبيق النموذج بأن:

-يتوقف الطرف عن الرد أثناء الغضب.

-يحدد نقطة الخلاف.

-يرد على الفكرة لا على صاحبها.

-يتجنب نشر المحادثة الخاصة لإثبات موقفه.

-ينقل النقاش إلى مساحة خاصة إذا أصبح استمرار النقاش العلني مؤذيا.

وفي البيئة التعليمية يمكن تقديم مواقف افتراضية لخلافات رقمية، ويطلب من المتعلم اختيار الاستجابة الأكثر حفاظا على العلاقة وشرح سبب اختياره.

5- الأثر: يؤدي التطبيق إلى:

-تقليل التصعيد في الخلافات الرقمية.

-حماية الخصوصية.

-رفع جودة الحوار.

-الحد من الإساءة الناتجة عن الانفعال.

-تعزيز احترام الآخر في البيئة الرقمية.

-تحويل الأخلاق من معرفة بالقواعد إلى قدرة على ضبط السلوك في الموقف.

ب-الوعي بالمسؤولية المجتمعية:

1-المشكلة المستهدفة: تتمثل المشكلة في اختزال علاقة الفرد بالمجتمع في الحصول على الخدمات أو التعبير عن الرأي، مع ضعف الشعور بالدور الذي يستطيع أن يؤديه في معالجة القضايا المشتركة. وتظهر المشكلة في:

-انتظار الآخرين لمعالجة المشكلات العامة.

-الاهتمام بالمصلحة الخاصة على حساب المصلحة المشتركة.

-التعامل مع المرافق العامة باعتبارها مسؤولية المؤسسات وحدها.

-الاكتفاء بالشكوى دون المساهمة في الحل.

-المشاركة في حملات أو مبادرات دون معرفة هدفها أو أثرها الحقيقي.

2-الهدف: يهدف النموذج إلى نقل الفرد من موقف المتلقي للمجتمع إلى موقف المشارك في خدمته وتطويره، من خلال تحديد ما يستطيع فعله فعليًا تجاه مشكلة أو حاجة مشتركة. ولا يعني ذلك تحميل الفرد مسؤوليات المؤسسات، وإنما تعويده على اكتشاف المساحة التي يستطيع أن يتحرك فيها بصورة واقعية.

3- الإجراء: يقوم الإجراء على خمس خطوات:

الأولى- تحديد المشكلة: ما المشكلة التي يمكن أن يكون للفرد أو المجموعة دور حقيقي في التعامل معها؟

الثانية- تحديد القدرة: ما الذي يمكن فعله بالإمكانات المتاحة؟

الثالثة- اختيار الفعل: تحديد إجراء بسيط ومحدد بدل الاكتفاء بالشعور بالمشكلة.

الرابعة- المشاركة: تنفيذ الإجراء بالتعاون مع الآخرين عند الحاجة.

الخامس- تقويم الأثر: هل أحدث الفعل نتيجة فعلية؟ وما الذي ينبغي تعديله في المرة القادمة؟

4-التطبيق: إذا لاحظ مجموعة من الطلاب مشكلة تتعلق بالنظافة في محيط المدرسة، فلا يكتفون بتصوير المشكلة ونشرها أو انتقاد المسؤولين، وإنما:

-يحددون المشكلة بدقة.

-يتعرفون إلى أسبابها وما يمكنهم فعله.

-يطلقون مبادرة محددة بالتنسيق مع إدارة المدرسة.

-يشاركون في تنفيذها.

-يقيسون النتيجة بعد فترة.

وفي المجال الرقمي يمكن تحويل المبادرة إلى محتوى توعوي مختصر، أو حملة معرفية، أو دليل عملي، بشرط ألا يتحول النشر إلى غاية مستقلة عن المشكلة الأصلية.

5- الأثر: ينتج عن التطبيق:

-تعزيز الشعور بالانتماء إلى المجتمع.

-الانتقال من الشكوى إلى المبادرة.

-تنمية روح التعاون.

-زيادة الاهتمام بالمصلحة المشتركة.

-ربط الوعي بالفعل لا بمجرد الموقف.

-تكوين فرد يرى نفسه جزءا من الحل لا مجرد مراقب للمشكلة.

اكتمل النموذج المجتمعي بتكامل مستوييه: الأخلاق والعلاقات والمسؤولية المجتمعية. ففي المستوى الأول يتعلم الفرد كيف يحافظ على إنسانية العلاقة داخل البيئة الرقمية، وفي المستوى الثاني ينتقل من إدارة علاقاته الخاصة إلى الإسهام في المجال المشترك.

وبذلك يتحول الوعي المجتمعي من مجرد إدراك للقيم والمسؤوليات إلى ممارسة عملية تقوم على: احترام الآخر وضبط الاختلاف، وحماية الخصوصية، والمبادرة، والتعاون، وتقويم الأثر.

الخاتمة:

لم يعد الوعي في العصر الرقمي قضية مرتبطة بامتلاك المعرفة أو القدرة على استخدام الوسائل التقنية فحسب، وإنما أصبح مرتبطا بقدرة الإنسان على فهم البيئة التي يتحرك فيها، وإدراك ما تحدثه في طريقة تفكيره واختياراته وعلاقاته، ثم توجيه استخدامه لها بما يحفظ استقلاله ومسؤوليته وأثره في محيطه. ومن هنا جاءت هذه الدراسة محاولة للانتقال من الحديث العام عن التحول الرقمي إلى دراسة ما يحدثه هذا التحول في الوعي، ثم البحث عن إمكانات عملية للتعامل معه.

وقد انطلق الكتاب من مفهوم للوعي لا يختزله في المعرفة المجردة، ولا يفصله عن السلوك والممارسة، بل ينظر إليه باعتباره قدرة على الفهم والتمييز والاختيار واتخاذ الموقف وتقويم أثره. وعلى هذا الأساس، ظهر أن التحول الرقمي لا يستحدث وعيًا منفصلًا عن الوعي الإنساني السابق بقدر ما يعيد تشكيل شروط تشكله ومصادره ومجالات ممارسته. فالبيئة الجديدة لا تغير ما يعرفه الإنسان فقط، وإنما تؤثر كذلك في ما ينتبه إليه، وما يختاره، وما يتفاعل معه، وما يعيد إنتاجه.

وكشفت دراسة التحولات الثقافية أن الثقافة في البيئة الرقمية لم تعد تنتقل في اتجاه واحد أو عبر مؤسسات محدودة، بل أصبحت حاضرة في تدفق متواصل من الصور والأفكار والرموز والممارسات. وهو ما جعل الوعي بالهوية الثقافية أكثر ارتباطًا بالقدرة على معرفة الذات وتمثيلها والانفتاح على الآخر في الوقت نفسه. فالحفاظ على الهوية لا يعني الانغلاق كما أن الانفتاح لا يعني الذوبان؛ وإنما يتطلب الأمر قدرة على الفهم والاختيار والتمثيل الواعي.

وفي المجال المجتمعي، أظهرت الدراسة أن التحول الرقمي أعاد تشكيل طبيعة العلاقات ومساحات المشاركة وأصبح السلوك الفردي قادرًا على إنتاج آثار تتجاوز صاحبه بسرعة كبيرة. ومن ثم لم تعد المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية منفصلة عن الممارسة الرقمية فالكلمة التي تكتب، والمعلومة التي تنشر، والصورة التي يعاد تداولها والموقف الذي يتخذه الفرد، كلها أفعال يمكن أن تمتد آثارها إلى الآخرين والمجتمع.

كما أبرزت الدراسة أن التحول الرقمي وسّع المجال الذي يمارس فيه الإنسان مسؤوليته، فلم تعد المشاركة المجتمعية مرتبطة بالوجود في المجال الواقعي وحده، وإنما أصبحت البيئة الرقمية نفسها مجالًا للرأي والتأثير والمبادرة والتعاون. ولذلك فإن

الوعي المجتمعي في العصر الرقمي لا يكتمل بمجرد إدراك المشكلات، وإنما يظهر في القدرة على الانتقال من الملاحظة إلى المشاركة، ومن الشكوى إلى المبادرة، ومن التفاعل العابر إلى الأثر المقصود.

أما الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية، فقد كشفت الدراسة أن التحدي لا يكمن في التقنية ذاتها، وإنما في طريقة استخدامها وعلاقة الإنسان بها. فكلما ازدادت قدرة الأدوات على إنتاج المحتوى وتحليل المعلومات وتوجيه الانتباه، ازدادت الحاجة إلى وعي يحافظ على الدور الإنساني في التفكير والتحقق والاختيار. ولذلك فإن الاستخدام الواعي للتقنية لا يعني رفضها أو تقليل الاستفادة منها، وإنما يعني توظيفها مع الاحتفاظ بالقدرة على مراجعة مخرجاتها وتقويمها واتخاذ القرار بشأنها.

ومن خلال النماذج التطبيقية التي انتهى إليها الكتاب، انتقل البحث من مستوى التشخيص إلى مستوى أكثر عملية؛ إذ لم يعد السؤال مقتصرًا على: ما المشكلة؟ وإنما أصبح: ما الذي يمكن فعله تجاهها؟ ولهذا بنيت النماذج على مسار واضح يبدأ بتحديد المشكلة المستهدفة، ثم تحديد الهدف، فالإجراء، ثم التطبيق، وأخيرًا الأثر. وهذه النقلة من المفهوم إلى الإجراء هي إحدى القضايا الأساسية التي

حاول الكتاب التأكيد عليها؛ لأن الوعي الذي لا يجد طريقه إلى الممارسة يبقى معرفة قابلة للنسيان.

وقد بينت النماذج التطبيقية أن بناء الوعي لا يحتاج دائمًا إلى برامج ضخمة أو حلول معقدة، بل يمكن أن يبدأ بإجراءات صغيرة لكنها منتظمة: فحص المحتوى قبل نشره، وقراءة الصورة قبل تصديقها، ومعرفة الثقافة قبل تمثيلها، واحترام حقوق أصحاب المحتوى، ومراجعة مخرجات الذكاء الاصطناعي، وإدارة العلاقة مع المنصات، وضبط الاختلاف، والمشاركة في معالجة المشكلات المشتركة. هذه الممارسات تبدو بسيطة في ظاهرها، لكنها حين تتحول إلى عادات واعية تصبح جزءًا من بنية الوعي نفسه.

ومن هنا يمكن القول إن الوعي الرقمي ليس مرحلة يصل إليها الإنسان ثم يغادرها، وإنما قدرة تحتاج إلى مراجعة مستمرة؛ لأن البيئة الرقمية نفسها لا تثبت على صورة واحدة. فما نعده اليوم تحديًا قد يتغير غدًا، وما نراه أداة محدودة قد يصبح جزءًا من تفاصيل الحياة اليومية، وما نعرفه عن تأثير المنصات أو الذكاء الاصطناعي اليوم قد يحتاج إلى إعادة نظر مع تطور التقنية.

ولهذا لا يدعي هذا الكتاب أنه يقدم تصورًا نهائيًا لتحولات الوعي في العصر الرقمي، وإنما يقدم محاولة لفهمها وبناء بعض المسارات العملية للتعامل معها. فالمطلوب ليس أن ننتظر استقرار العصر الرقمي حتى نبني وعينا به؛ لأن الاستقرار لن يأتي، وإنما المطلوب أن يمتلك الإنسان وعيًا قادرًا على التعلم والمراجعة والتكيف دون أن يفقد معاييره وقدرته على الاختيار.

إن القضية في نهايتها ليست قضية تقنية، بل قضية إنسان. فالتقنية تستطيع أن تزيد سرعة الوصول إلى المعرفة، لكنها لا تضمن حسن استخدامها؛ وتستطيع أن توسع دائرة التواصل، لكنها لا تضمن جودة العلاقات وتستطيع أن تنتج المحتوى، لكنها لا تتحمل وحدها مسؤولية أثره؛ وتستطيع أن تساعد الإنسان في التفكير، لكنها لا ينبغي أن تلغي مسؤوليته عن التفكير.

وعليه، فإن الرهان الحقيقي في العصر الرقمي ليس على امتلاك أدوات أكثر تطورا فحسب، وإنما على إنسان أكثر وعيًا بقدرته على استخدامها وتوجيهها ومراجعة أثرها. وإذا كان التحول الرقمي قد أعاد تشكيل البيئة التي يتكون فيها الوعي، فإن مسؤوليتنا ليست أن نبحث عن وعي يعود بنا إلى البيئة السابقة، ولا أن

نستسلم لوعي تصنعه الأدوات والمنصات، وإنما أن نبني وعيا يستطيع أن يعيش في البيئة الجديدة دون أن يفقد الإنسان فيها حقه في أن يفكر، ويختار، ويتحمل مسؤولية اختياره، ويصنع أثره.

فالمستقبل الرقمي لا تحدده التقنية وحدها؛ بل تحدده، في النهاية، درجة الوعي الذي نستخدم به التقنية.

المحتويات

المقدمة 2

الفصل الأول: الوعي في العصر الرقمي نحو إطار مفاهيمي

المبحث الأول: مفهوم الوعي 6

أولا– الوعي في اللغة 6

ثانيا– الوعي في الاصطلاح 7

1– الوعي من المنظور الإسلامي 8

2– الوعي في الفلسفة 8

3– الوعي في علم النفس 9

4– الوعي في علم الاجتماع 11

5– الوعي في العلوم المعرفية 11

ثالثا– الوعي والمعرفة والإدراك والثقافة.....13

1–الوعي والإدراك 13

2– الوعي والمعرفة.....14

3– الوعي والثقافة.....14

4– الوعي والعلم..... 14

رابعا– خصائص الوعي..... 15

1– الاكتساب 15

2– التغير: 15

3– التراكمية: 15

4– الانتقائية: 15

5–القابلية للتأثير: 16

المبحث الثاني: العصر الرقمي وخصائصه 17

أولا– مفهوم العصر الرقمي..... 17

ثانيا– نشأة العصر الرقمي وتطوره 18

ثالثا– خصائص العصر الرقمي 19

1–الرقمنة 19

2–السرعة 20

3–الترابط الشبكي 20

4–التفاعلية 20

5–وفرة المعلومات 20

6–هيمنة الصورة 20

7–الخوارزميات..... 20

8– اللامركزية 21

9– المرونة والافتراضية 21

10– التقارب التقني 21

11–الذكاء الاصطناعي..... 21

المبحث الثالث: الوعي الرقمي..... 24

أولا– مفهوم الوعي الرقمي: 25

ثانيا– بيئة الوعي الجديدة: 26

ثالثا–خصائص الوعي الرقمي: 27

1–السرعة 27

2–الكثافة المعلوماتية 27

3–التفاعلية 28

4–التشابك 28

5–التأثير الخوارزمي 28

رابعا– مظاهر أثر الرقمنة في الوعي 28

1– مصادر المعرفة 29

2– طرائق القراءة 29

3– الانتباه والتركيز 29

4– الذاكرة: 30

5– تكوين الرأي: 30

6–الصورة: 30

7–الخوارزميات 31

8–الذكاء الاصطناعي 31

خامسا– الفرص والتحديات 32

أ–الفرص..... 32

1– الوصول إلى المعرفة 32

2–تنوع مصادر المعرفة..... 32

3–التعلم المستمر 32

4–تنمية الوعي العالمي 33

5–تعزيز المشاركة المجتمعية..... 33

ب– التحديات..... 33

1–التضخم المعلوماتي..... 33

2–التضليل الإعلامي..... 33

3–الاستقطاب الفكري 34

4–السطحية المعرفية..... 34

5–الإدمان الرقمي..... 34

6–تآكل الخصوصية 34

المبحث الرابع: مصادر تشكل الوعي الرقمي 36

أولا– مفهوم مصادر الوعي الرقمي 37

ثانيا– تعدد مصادر الوعي الرقمي 38

1–الأسرة 39

2– المؤسسة التعليمية 40

3– الإعلام 42

4– الثقافة 45

5–المنصات الرقمية 48

6–الذكاء الاصطناعي 51

ثالثا–التفاعل بين المصادر 53

رابعا– سلطة تشكيل الوعي الرقمي 56

المبحث الخامس: مجالات الوعي الرقمي 59

أولا– المجال المعرفي 60

ثانيا– المجال الإعلامي 61

ثالثا– المجال التربوي 62

رابعا– المجال الثقافي..... 63

خامسا– المجال الأخلاقي: 64

سادسا–المجال الاجتماعي: 65

سابعا– المجال التقني: 65

ثامنا– المجال القانوني والحقوقي: 66

الفصل الثاني: تحولات الوعي الثقافي والملكية الفكرية

المبحث الأول: تحولات الوعي الثقافي 70

أولا– التنوع الثقافي 71

ثانيا– الهوية الثقافية 73

أ– مفهوم الهوية الثقافية وأبعادها: 74

1–البعد اللغوي 75

2–البعد التاريخي والذاكري..... 76

3– البعد القيمي 76

ب– تحولات الهوية الثقافية 76

1–من الهوية الموروثة إلى الهوية التفاعلية 78

2–إعادة انتشار الثقافات المحلية 78

3–تحول الفرد إلى منتج ثقافي 79

ثالثا–الهوية الثقافية بين الانفتاح والذوبان..... 80

رابعا– تحديات الهوية الثقافية 81

1–تحدي الهيمنة الثقافية الرقمية 81

2–تحدي اختزال الثقافة..... 82

3–تحدي اللغة والهوية..... 83

4–تحدي الهوية الافتراضية..... 83

5–تحدي الأجيال الجديدة..... 84

المبحث الثاني: الوعي الثقافي والذكاء الاصطناعي 85

أولا– تفاعل الإنسان والآلة في صناعة المعنى الثقافي..... 85

ثانيا–الذكاء الاصطناعي والمعرفة الثقافية..... 87

1–التحول إلى المعرفة المدعومة بالآلة 87

2–تغير دور المثقف والباحث في البيئة الذكية..... 88

3– التحول إلى إدارة المعرفة..... 89

ثالثا– الذكاء الاصطناعي واللغة والفنون والذاكرة الثقافية 89

1–الذكاء الاصطناعي واللغة 89

2–الذكاء الاصطناعي والفنون..... 90

3–الذكاء الاصطناعي والذاكرة الثقافية 90

المبحث الثالث: تحولات الملكية الفكرية والنشر..... 91

أولا– مفهوم الملكية الفكرية وأبعادها الثقافية 92

ثانيا– الملكية الفكرية والوعي الثقافي..... 93

ثالثا– إعادة تشكيل مفهوم الملكية الفكرية..... 94

رابعا– النشر الرقمي وإنتاج المعرفة 94

خامسا– إشكالات الملكية الفكرية 95

1–القرصنة الرقمية 95

2–الانتحال العلمي 95

3– الذكاء الاصطناعي..... 96

سادسا–أبرز تحولات الملكية الفكرية..... 97

1–الانتقال من سلطة الناشر إلى تعدد الفاعلين 97

2–نموذج الوصول المفتوح إلى المعرفة..... 98

3–تحول الكتاب إلى محتوى معرفي متعدد الأشكال.... 98

الفصل الثالث: تحولات الوعي المجتمعي

المبحث الأول: تحولات الوعي الأخلاقي 101

أولا– مفهوم الوعي الأخلاقي 101

1–من القاعدة الموروثة إلى الوعي بالسياق..... 103

2–من تطبيق القاعدة إلى فهم مبرراتها 103

3–من المرجعية الواحدة إلى تعدد المرجعيات 104

ثالثا– تحولات القيم الاجتماعية 104

1–من مركزية الجماعة إلى تصاعد الفردانية 104

2– تغير طريقة التعبير عن بعض القيم..... 105

3– القيمة بين القول والممارسة 106

4– تطبيع السلوك غير الأخلاقي 106

5– من احترام الاختلاف إلى نشر الاختلاف 107

6–تحول معيار النضج الأخلاقي 107

المبحث الثاني: تحولات العلاقات الاجتماعية 109

أولا– مفهوم العلاقات الاجتماعية..... 110

1–العلاقات الاجتماعية بوصفها شبكة من التفاعل..... 110

2–العلاقة الاجتماعية بين القرب المكاني والقرب الإنساني.... 110

ثانيا– تحولات العلاقات الأسرية..... 111

1–الأسرة بوصفها المجال الأول للعلاقة الاجتماعية..... 111

2–من العلاقة الأبوية إلى العلاقة التفاوضية..... 112

3–تحولات العلاقة بين الأجيال 112

ثالثا– تحول مفهوم الصداقة والانتماء 113

1–من الصداقة القريبة إلى تعدد دوائر الصداقة..... 113

2–من الانتماء الواحد إلى تعدد الانتماءات 113

3– من الاهتمام المكاني إلى الاهتمام الموضوعي..... 114

رابعا– تحولات التواصل الاجتماعي..... 114

1–من التواصل المحدود إلى الاتصال المستمر 114

2–من الحوار الممتد إلى التفاعل المتقطع..... 115

خامسا– تحولات العلاقة بالآخر..... 115

1–اتساع دائرة التعارف..... 115

2–الاختلاف بوصفه جزءا من العلاقة 116

3–العلاقات العابرة للحدود:..... 116

سادسا– تحولات التضامن والمساندة الاجتماعية..... 117

1–من التضامن المباشر إلى التضامن الشبكي: 117

2–سرعة الاستجابة الاجتماعية..... 117

3–إعادة تعريف الخاص والعام..... 118

4– من التمايز إلى التداخل بين العلاقات 118

سابعا–تحولات الثقة في العلاقات الاجتماعية 119

المبحث الثالث: تحولات المسؤولية المدنية..... 120

أولا– مفهوم المسؤولية

المدنية.....122

ثانيا– تحولات مفهوم

المواطنة.....123

1 – اتساع مفهوم المواطنة.....123

2– من الانتماء إلى المشاركة.....123

3–المواطن بين الحقوق والواجبات.....124

ثالثا– تحولات المشاركة في الشأن العام.....124

1–من المشاركة المؤسسية إلى المشاركة المفتوحة.....124

2–من المواطن المتلقي إلى المواطن المنتج.....124

3–المشاركة بين الوعي والانفعال.....125

رابعا– المسؤولية تجاه المعلومات والمعرفة العامة..... 125

1–المعلومة بوصفها شأنا عاما..... 125

2–التحقق بوصفه ممارسة مدنية.....125

3–مقاومة التضليل.....126

خامسا– تحولات العمل التطوعي المجتمعي.....126

1– من التطوع التقليدي إلى المبادرات.....126

2– التطوع بين القيمة والاستعراض.....127

سادسا– المسؤولية تجاه الممتلكات والمرافق والمجال العام.....127

1-المجال العام بوصفه ملكية مشتركة.....127

2-البيئة بوصفها مسؤولية مشتركة.....127

3-من الثقة المطلقة إلى المساءلة.....128

4-حق النقد وحدوده.....128

5-المشاركة في تحسين المؤسسات.....128

سابعا-المسؤولية المدنية في البيئة الرقمية 129

1-المجال العام لم يعد مكانيا فقط 129

2-المسؤولية عن المشاركة الرقمية 129

3-المواطن الرقمي والمواطن المدني 129

ثامنا– تحولات العلاقة بين الحرية والمسؤولية المدنية..... 130

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: نموذج الوعي

المعلوماتي..... 134

أ– الوعي بالمحتوى

الرقمي.....133

1–المشكلة

المستهدفة.....133

2–

الهدف.....134

3–

الإجراء.....134

4–التطبيق

.....135

5-

الأثر.....135

ب-الوعي بقراءة الصورة

الرقمية.....136

1-المشكلة

المستهدفة.....136

2-

الهدف.....136

3-

الإجراء.....136

4-التطبيق

.....137

5-

الأثر.....137

المبحث الثاني: نموذج الوعي الثقافي.....139

أ-الوعي بالهوية الثقافية.....139

1-المشكلة المستهدفة.....139

2-الهدف.....139

3-الإجراء.....140

4-التطبيق.....140

5-

الأثر.....141

ب-مسؤولية

النشر.....141

1-المشكلة

المستهدفة.....141

2-

الهدف.....141

3-

الإجراء.....142

4-التطبيق

.....142

5-

الأثر.....142

المبحث الثالث: نموذج الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية.....144

أ-الوعي باستخدام الذكاء الاصطناعي.....144

1-المشكلة المستهدفة.....144

2- الهدف.....144

3- الإجراء.....145

4-التطبيق 145

5- الأثر.....145

ب–الوعي بالمنصات الرقمية.....146

1–المشكلة المستهدفة.....146

2–الهدف.....146

3–الإجراء.....146

4–التطبيق.....147

5–الأثر.....147

المبحث الرابع: النموذج المجتمعي.....148

أ–الوعي بالأخلاق والعلاقات.....148

1–المشكلة المستهدفة.....148

2– الهدف.....148

3– الإجراء.....148

4–التطبيق 149

5– الأثر.....149

ب–الوعي بالمسؤولية المجتمعية.....150

1–المشكلة المستهدفة.....150

2–الهدف.....150

3–الإجراء.....150

4–التطبيق.....150

5–الأثر.....151

الخاتمة.....

152.

المحتويات.....

155..

المراجع.....

171..

المراجع:

1/ إبراهيم أحمد ملحم، الرقمية وتحولات الكتابة (النظرية والتطبيق)، عالم الكتب الحديث للتوزيع والنشر، الأردن ط1، 2015.

2/ ابن فارس، المقاييس، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2008م.

3/ ابن منظور، اللسان، دار صادر، بيروت، 1990م.

4/ أحمد الشيمي، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته، القاهرة، دار الكتب العلمية، 2018م.

5/ أحمد زكي محمد بدوي، إدارة الأزمات من منظور أخلاقي معاصر، دار الفكر العربي القاهرة، 2005م.

6/ أحمد عزت راجح، أصول علم النفس، دار الكتاب العربي، القاهرة، ط7، 1968م.

7/ إيميل دور كايم، تقسيم العمل الجماعي، ترجمة الحافظ الجمالي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.

8/ بلاي ويتباي، ترجمة قسم الترجمة دار الفاروق، دار الفاروق، القاهرة، ط1، 2008م.

9/ بياجيه، سيكولوجية الذكاء، ترجمة داؤد عبدة، دار الأمل، بيروت، ط1، 2001م.

10/ حامد زهران، علم النفس الاجتماعي، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط1، 1969م.

11/ حسن السيد علي، المواطنة الرقمية: مدخل إلى التربية الرقمية، عالم الكتب، القاهرة، 2021م.

12/ خالد إبراهيم، الإدارة الالكترونية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، ط1، 2010م.

13/ خالد محمد الزاوي، الذكاء الاصطناعي ومستقبل التعليم: تحديات وآفاق، القاهرة، دار الفكر العربي، 2020م.

14/ ديكارت، مقال في المنهج، ترجمة جميل صليبا، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، طبعات متعددة، القسم الرابع.

15/ الذكاء الاصطناعي، مركز البحوث والدراسات، فرقة أبها، 2021م.

16/ رضا عصر، الذكاء الاصطناعي ثورة في عالم التكنلوجيا، القاهرة دار العربي للنشر والتوزيع، 2019م.

17/ زكريا إبراهيم، مشكلة القيم، مكتبة مصر، القاهرة، 1998م.

18/ سندس عزيز فارس، تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاتها في الرياضيات، إصدارات منصة أريد، ط1 2024م.

19/ سيجموند فرويد، الإدراك، ترجمة مصطفى غالب، مكتبة دار الهلال، 2002م.

20/ سيرل، إعادة اكتشاف العقل، ترجمة سعيد الغانمي، دار المعرفة، بيروت، 2002م.

21/ طه عبد الرحمن، سؤال الأخلاق، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2002م.

22/ عبد الحميد لطفي، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، دار الحامد، عمان، ط1، 2007.

23/ عبد الحميد محمد، الإعلام الجديد، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2015م.

24/ عبد الحميد، ليلى حسن، الإعلام الجديد والاتصال التفاعلي، القاهرة، الدار المصرة اللبنانية، 2018م.

25/ عبد الرحمن الهاشمي وآخرون، التعليم في عصر المعرفة الرقمية، عمان، دار المناهج، 2016م.

26/ عبد الرؤوف المناوي، الثقافة الرقمية، القاهرة، دار العلوم، 2022م.

27/ عبد الله موسى ود. احمد حبيب بلال، الذكاء الاصطناعي في ثورة تقنيات العصر، دار الفكر العربي، ط1 2020.

28/ عبد الهادي محمد فتحي، الثقافة الرقمية في العصر الرقمي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2019م.

29/ علي أحمد مدكور، الهوية الثقافية المفاهيم والأبعاد، الشركة المصرية العالمية للنشر، الجيزة، 2013م.

30/ فارس رشيد البياتي، الوعي في العصر الرقمي تحليل فلسفي للسبب والنتيجة في التحولات التكنولوجية، ط1 2024م.

31/ فاروق أحمد مصطفى ومحمد عباس إبراهيم، الأنثروبولوجيا الثقافية، دار المعرفية الجامعية، الاسكندرية، 2016م.

32/ ماركس وإنجلز، الأيديولوجيا الألمانية، ترجمة فؤاد أيوب، دار دمشق.

33/ محمد علي الزبيدي وآخرون، درجة الوعي بالمواطنة الرقمية لدى طلبة الجامعات السعودية، مجلة جامعة بيشة للعلوم التربوية، مج7، ع2، 2024م.

34/ محمد محمود يونس، الثقافية الرقمية المفهوم والتطبيقات، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2020م.

35/ محمد يوسف الهزايمة، العولمة الثقافية واللغة العربية (التحديات والآثار)، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن ط1 2012م.

36/ مصطفى كمال سعدي، الملكية الفكرية: حق الملكية الأدبية والفنية، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، 2009م.

37/ المعتز بالله السعيد، العربية والذكاء الاصطناعي، دار وجوه، الرياض، 2019م.

38/ نبيل علي، نادية الحجازي، الفجوة الرقمية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الأردن، 2005م.

39/ نوارة حسين طاهر، حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، المركز القوي للإصدارات القانونية، ط2، 2024م.

40/ ياسر خضير البياتي، الإعلام الرقمي، تجارب وتطبيقات دولية وعربية، الشاقة، المتحدة للنشر والتوزيع، ط1 2026م.

Vygotsky, Mind in Society, Harvard University Press, 1978.